



**دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية
في التعليم الجامعي المصري
(تصور مستقبلي)**

إعداد

د / شيرين عيد مرسي

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة بنها

دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية**في التعليم الجامعي المصري (تصور مستقبلي)**

إعداد

د / شيرين عيد مرسي

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة بنها

مستخلص البحث

يعد التعليم الجامعي المصري من أهم القطاعات المجتمعية التي يمكن ان تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية؛ بل هو إحدى الآليات الأكثر كفاءة في الحفاظ على قيمة الإنسان، وأنه لا سبيل لقيام التعليم الجامعي بهذا الدور إلا إذا اهتم القائمون على شؤونه بتحقيق هذا التكافؤ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات المسؤولة عن التعليم الجامعي في مصر؛ واهتمامها بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن المردود من هذه المؤسسات ما زال محدودًا، بل هناك إهدار لهذا المبدأ.

والتعليم النظامي بصورته الراهنة لا يحقق هذا التكافؤ، الأمر الذي يؤكد أن التربية بشكلها التقليدي غير قادرة على إتاحة الفرص التعليمية للجميع من أجل التميز. ويبقى الأمر مرهونًا باتباع نماذج وصيغ تعليمية جديدة مختلفة للتعليم بحيث يكون تعليمًا للكافة تعاونيًا ديمقراطيًا مفتوحًا وبلا نهاية، تعليم يتخطى حدود الزمان والمكان، تعليم يكون قادرًا على تلبية احتياجات الجماعات التي حرمت من الخدمات التعليمية، أو التي لم تستفد من هذه الخدمات، وإذا كان الأمر كذلك فإن فكرة التعليم المدمج تعتبر من الصيغ التي يمكنها القضاء على المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي المصري، وتؤدي الدور الأمثل في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وقد استهدف البحث الحالي وضع تصور مستقبلي لدور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري بوضع سيناريوهات مستقبلية بديلة لتفعيل هذا الدور، ومن أهم ما توصل إليه البحث ضرورة أخذ التعليم الجامعي المصري بصيغة التعليم المدمج، وإجراء المزيد من البحوث حول كيفية تفعيله، وبيان أهميته، بما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المدمج - تكافؤ الفرص التعليمية-التعليم الجامعي.

مقدمة:

يمثل التعليم الجامعي قمة السلم التعليمي في مختلف الدول؛ لما له من دور بارز وحيوي في تحقيق التقدم لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث يظهر أثر مردوده في شكل مخرجات من القوي العاملة ذات المعرفة والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، فضلاً عن دوره في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه حاضراً ومستقبلاً، الأمر الذي جعل مناقشة أموره وتقويمها وتطويرها عملية مستمرة موصولة في كل مكان.

ويشكل قطاع التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص به، فالتعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع، وهو إحدى الآليات الأكثر كفاءة في الحفاظ على قيمة الإنسان بحيث تتسع فرص ممارسة ما يملك من قدرات، وتحقيق ما يحركه من رغبات، وتعزيز ما يملك من إرادة، وأنه لا سبيل لقيام التعليم الجامعي بهذا الدور إلا إذا اهتم القائمون على شؤونه من جهة، واهتمت القيادة السياسية من جهة أخرى بتحقيق تكافؤ الفرص في هذا التعليم، ويصبح البحث عن مدى توافر العدل التربوي في المجتمع، والمساواة والإنصاف وممارسة الديمقراطية مرهوناً بمدى توافر تكافؤ الفرص التعليمية خاصة في التعليم الجامعي المصري، والذي يعني حصول الإنسان على حقه في التعليم والتربية مع إتاحة فرص التعليم كاملة له على قدم المساواة، بحيث لا يحول حائل مادي أو طبقي بين الفرد وبين بلوغ أقصى ما تؤهله قدراته واستعداداته من تعليم؛ ومن ثم فإن تكافؤ الفرص التعليمية تعني إزالة كل المعوقات المادية أو الامتيازات الطبقية، أو العقديّة، أو المذهبية التي تحول دون التحاق أي فرد بمؤسسات هذا التعليم (عيد المطلب، ٢٠٠٨، ١٣٦)

وهذا ما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، التي أكدت ضرورة توفير التعليم ونشره وتعميمه لكافة أفراد المجتمع بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد صغيراً كان أم كبيراً من الحد الأدنى من التعليم والذي يسمح له بالتهيؤ وممارسة دوره كمواطن منتج لذاته كفرد، وأن يكون هذا الحد الأدنى مشتركاً بين المجتمع حتى لا يوجد داخل المجتمع الواحد فئات محرومة من حقها الطبيعي في الحصول على فرص متكافئة في التعليم دون غيرها. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات، والتي أكدت جميعها أهمية تكافؤ الفرص التعليمية، حيث لا زالت تطرح نفسها بزخم وقوة في الوقت الحالي، الذي شهد تغيرات سريعة وتحديات كبيرة شملت جميع جوانب الحياة، كما أكدت أنه لا سبيل لقيام التعليم العالي الجامعي بأدواره إلا إذا اهتم القائمون على شؤونه من جهة، واهتمت القيادة السياسية من جهة أخرى بتحقيق الديمقراطية وتكافؤ

الفرص في هذا التعليم، كدراسة (العطواني، ٢٠٠٢)، والتي اهتمت بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي، وتوصلت إلى مساهمته في إتاحة الفرصة لأولئك الأشخاص الذين تمكنوا من النجاح في امتحانات القبول دون النظر إلى أي متغيرات اجتماعية، أو اقتصادية أو غيرها، وإزالة جميع الحواجز والعقبات أمام الطلاب خاصة في مرحلة التعليم الجامعي، ودراسة (الحبيب، ٢٠٠٥)، توصلت إلى أن كليات المجتمع يمكن أن تساهم في إتاحة فرصة التعليم للفئات المحرومة من خلال مناهج وطرق تدريس تتلاءم مع قدرات واستعدادات وأعمار الملتهقين بها حيث يمكن لبعض الدارسين مواصلة التعليم في المراحل الأعلى إذا ما أتيحت لهم الفرصة، ودراسة (الفقي، ٢٠٠٦)، أشارت إلى أهمية التركيز على دور التعليم الجامعي المفتوح تحقيقاً لتكافؤ الفرص التعليمية بمصر، وتوصلت إلى أن قضية تكافؤ الفرص التعليمية تعد من أهم القضايا القديمة والمتجددة التي لا بد من الاهتمام بها خاصة في ظل الأوضاع المجتمعية الحالية، ودراسة (الرواف، ٢٠٠٩)، توصلت إلى أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ارتبط بحق الإنسان في التعليم كحق من الحقوق الأساسية، وأنه مفتاح التغيير وأداته، وهو حق وواجب في الوقت نفسه على كل فرد، ولا يمكن للديمقراطية أن تنجح أو تسود في مجتمع يسوده الجهل والامية، لذا فديمقراطية التعليم هي إتاحة فرصة التعليم لجميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والمكاني، ودراسة (عيسى، ٢٠١٢)، والتي تناولت دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم المصري، وسعت لإيضاح هذا الدور من خلال التعرف على الواقع المصري في ضوء تكافؤ الفرص، ومعدلات استيعاب الطلاب داخل المؤسسات التعليمية، وواقع العدالة التعليمية في مصر تمهيداً لإقرار منظومة تعليمية ترسخ للإصلاح التربوي الشامل، ودراسة (كليس، ٢٠١٤) والتي أوضحت أن قضية العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية تعد من أبرز المشكلات التي يواجهها القائمون على العملية التعليمية. حيث يستمر وجود العديد من حالات عدم الإنصاف وعدم العدالة على مستوى كل من التعليم والمجتمع، ودراسة (جوهر، والباسل، ٢٠١٥) والتي تناولت متطلبات دعم المجانية لعدالة التعليم في مصر، وضرورة دعم تكافؤ الفرص التعليمية، وتناولت أسس العدالة ومتطلباتها، وآليات تفعيلها في ضوء المستجدات الحديثة والمعاصرة محلياً، وإقليمياً، وعالمياً، ودراسة (وهبة، ٢٠١٦)، توصلت إلى أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يمثل حق إنساني مشروع لكل فرد طبقاً لقدراته واستعداداته، بغض النظر عن أي اعتبارات مجتمعية، كما أنه مبدأ أقرته الأديان

الساوية، ودعمته المنظمات الدولية والإقليمية باعتباره أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التربية منذ بدايتها الأولى.

وعلى المستوى العالمي عيّنت المنظمات العالمية بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ولا سيما الأمم المتحدة، وشكل السعي إلى تحقيقه لجميع الناس جوهر رسالتها العالمية، بغرض تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان.

وانطلاقاً من ذلك تحتفل هيئة الأمم المتحدة في أُل ٢٠ من شهر فبراير من كل عام باليوم العالمي للعدالة الإجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، تلك المناسبة التي تذكر فيها الأمم المتحدة حكومات العالم بأولوياتها تجاه شعوبها وتحثها على تحقيق العدالة الإجتماعية تجاه أفرادها ومواطنيها . وتعتبر العدالة الإجتماعية مطلب رئيسي لكافة الشعوب تسعى لتحقيقه للحد من الفجوات بين طبقات المجتمع وترسيخ مبدأ التعايش السلمي والحد من التمييز بين المواطنين سواء بسبب الدين أو الجنس أو النوع أو السن أو الثقافة أو غيره (الصفحة الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة <http://www.un.org/ar/index.html>)

وقد واكب ذلك ثورات عارمة تقنية وإلكترونية ومعرفية وتكنولوجية، فرضت على أنظمة التعليم المعاصرة ومؤسساتها المختلفة الأخذ بوسائل التعليم الحديثة وبالصيغ والبدايل غير التقليدية، وإحداث تغييرات جذرية في مدخلات المنظومة التعليمية تمكنها من مواجهة التزايد الكبير في الطلب على التعليم من قبل فئات المجتمع المختلفة وخصوصاً في الدول النامية التي لم تشهد فيها الموارد المادية المخصصة للتعليم زيادة ملحوظة، وحتى يتسنى لها إعداد الأفراد إعداداً مناسباً لمواكبة تلك الثورات، ويجعل من التعليم طوق النجاة لتلك المجتمعات ويقودها لتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته. وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مع توفير نوعية متقدمة من هذا التعليم.

ولعل ذلك يمثل تحدياً لأنظمة التعليم المعاصرة في مختلف المجتمعات، ويلقى عليها مسئولية سرعة تطوير نفسها؛ حيث أدت التطورات الهائلة والمتلاحقة في مجال تكنولوجيا التعليم إلى إيجاد واقع جديد أحدث تغييرات كبيرة في شتى مناحي الحياة، لذا كان لزاماً على كل مجتمع يريد اللحاق بالعصر المعلوماتي أن ينشئ أجياله القادرة على تعلم المهارات والوسائل التكنولوجية المتجددة، ويؤهلهم لمواكبة التغييرات في هذا العصر؛ فضلاً عن تبني طرق وممارسات ونماذج جديدة لمواجهة المشكلات التي تواجه العملية التعليمية، والاستفادة من التطورات التقنية بما يحقق لها أفضل النتائج.

ومن هنا أصبح توظيف المستحدثات التكنولوجية في المؤسسات التعليمية ضرورة ملحة؛ بهدف إحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ليكون التركيز على إكساب المتعلمين مجموعة من المهارات التي تتطلبها الحياة في عصر المعلومات، بدلا من إكسابهم المعلومات فقط.

وتأسيسا على ذلك اتجهت العديد من الدول ومن بينها مصر نحو الاستخدام الفعال لهذه المستحدثات والتقنيات في مجال التعليم وفي مختلف المراحل التعليمية؛ ووضع خطط معلوماتية استراتيجية تقوم على جعل الحاسوب وشبكة الإنترنت عنصراً أساسياً في المنهج التعليمي، نظراً لما تمتلكه هذه التقنيات من قوة كامنة ستساهم في تحقيق التنمية لمختلف فئات المجتمع ومستوياتهم العلمية **(الحبيشي، ٢٠١٤، ١٩٤-١٩٥)**، حيث يمكن للمعلم أن يتحدث مع كل المتعلمين في وقت واحد على حد سواء دون تمييز لفرد على آخر، وإجراء الحوار والمناقشة وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات بين المتعلمين؛ مما يحقق التفاعل بينهم، فضلاً عن تجربة المجلس الأعلى للجامعات والذي قام بإنشاء شبكة الجامعات المصرية لتبادل المعلومات، التي تعد إحدى التجارب الرائدة في مجال استخدام الشبكات في التعليم والبحث العلمي، إضافة إلى مشروع التعليم الإلكتروني المعني بتصميم المقررات وبنها خلال قنوات المعلومات والاتصالات، ويساند ذلك أيضاً مشروع المكتبة الإلكترونية والذي يتم تنفيذها خلال شبكة الجامعات لوزارة التعليم العالي **(محمود، ٢٠٠٤، ٧٥، ٧٦)**

إضافة إلى ما خصصته مصر للتعليم الجامعي من استثمارات بلغت نحو ٦٤٣٢ مليون جنيه لتمويل مشروعات الجامعات الإلكترونية حسب طبيعة كل جامعة، وقد خصص للتعليم العالي نحو ١١٦٠ مليون جنيه، وتم إنشاء أول شبكة قومية للتعليم الإلكتروني وإنشاء المكتبة الإلكترونية **(الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٠): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).**

وامتداداً لذلك فقد أكد المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي في دورته الثامنة والعشرين، على ضرورة الأخذ بالتعليم الإلكتروني الافتراضي باعتباره من الضروريات التي لا مناص لأي مجتمع من الأخذ به، ودعم جهود وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في إدخال مهارات التعليم الإلكتروني في التعليم. **(المهدي، ٢٠٠٦، ١٤-١٥).**

وعلى الرغم من أهمية تحقيق مبدأ التكافؤ في الفرص التعليمية، وما بذلته الجهات المسؤولة عن التعليم الجامعي في مصر من جهود ملحوظة؛ إلا أن المردود من هذه المؤسسات

ما زال محدودًا، كما أن الاهتمام بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ما زال ضعيفاً، كما أن التعليم النظامي بصورته الراهنة لا يحقق هذا التكافؤ، فهو تعليم يعمل لصالح الأثرياء، نمطي، انعزالي، تعليم قلة، متحيز ضد الريف والمرأة والفقراء، لا يراعي انعكاسات الثورة العلمية والتكنولوجية.

وقد استعرض الكثير من الباحثين على المستويين العالمي والمحلي واقع التعليم الجامعي ومدى ارتباطه بتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وبغياب قدرة التعليم العالي بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة عن استيعاب الخريجين من المدارس الثانوية أو حتى توفير التخصصات اللازمة لهم ومن ضمن هذه الدراسات:

✘ دراسة (جرادات، ٢٠٠٧)، التي توصلت إلى عدم وجود تكافؤ في التعليم الجامعي، وأظهرت أن وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة غير الحاصلين على مؤهل جامعي أكبر حدة فيما يتعلق بموضوع التكافؤ، وأوصت بضرورة إيجاد فرص تعليم للأشخاص غير القادرين مادياً على الدراسة والتي حالت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من إكمالهم الدراسة الجامعية.

✘ دراسة (الغريب، ٢٠٠٩)، والتي أوضحت أن واقع التعليم المصري يشهد اختلالاً صارخاً في مجال تكافؤ الفرص التعليمية، وأن المكاسب التي حققها كفاح الشعب المصري في مجال التعليم على مستوى تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق المساواة في التعليم هي بلا شك تتعرض الآن للتراجع والفقدان والاختلال في مختلف جوانبها وأركانها.

✘ دراسة (عمر، ٢٠٠٩)، أظهرت نتائجها عدم التكافؤ في الفرص التعليمية، وخلصت إلى وضع تصور مقترح لمواجهة عدم التكافؤ في هذه الفرص

✘ دراسة (نجيب، ٢٠١٠)، توصلت إلى أن نظام التعليم المصري الحالي أفرز مؤسسات تعليمية لا تستجيب في جودتها وكلفتها للإمكانات الاقتصادية المتباينة للأسر، مما أدى إلى غياب لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتكريس التفاوت الاجتماعي في التعليم بين أفراد المجتمع، فما زال توزيع المؤسسات التعليمية متميزاً لصالح النخبة على حساب الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً، ولصالح الذكور على حساب الإناث.

✘ دراسة (السعد، ٢٠١٢)، توصلت إلى أن مجانية التعليم العالي المصري أدت إلى حالة شديدة من عدم تحقيق ديمقراطية التعليم خاصة مبدأ العدالة التعليمية في التعليم العالي، وأرجع ذلك إلى التعليم قبل الجامعي وعدم قدرته على إعداد الطلاب من الأسر محدودة الدخل ومنخفضة التعليم للتأهيل للالتحاق بالجامعة.

- ✘ دراسة (البرادعي، ٢٠١٢)، توصلت إلى أن أوجه عدم تحقيق ديمقراطية التعليم وعدم إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالي والتخصصات المختلفة تتواجد بقوة، وأن سياسة مجانية التعليم العالي لم تحقق الهدف المنشود منها، بل أدت إلى مزيد من عدم تحقيق الديمقراطية في الالتحاق بالتعليم العالي، وعدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ودعم تعليم الطلاب ميسوري الحال على حساب الفقراء.
- ✘ دراسة (الدوسري، ٢٠١٢)، أظهرت نتائجها وجود فجوة نوعية في تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة والطالبات خاصة في التعليم الجامعي وهو ما ظهر بوضوح في الجامعات عينه البحث.
- ✘ دراسة كلارك، ٢٠١٤ (Clark, E.M, 2014)، أشارت إلى أن هناك مشكلات يعاني منها التعليم وكان أهمها: اختلال تكافؤ الفرص التعليمية في دول العالم الثالث ومن بينها مصر، وأكدت أن المجتمع المصري يعاني حالة من غياب فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة في التعليم، في ظل تعدد أنواع التعليم والامتيازات الطبقية في التعليم لصالح الطبقات الغنية.
- ✘ دراسة (خضر، ٢٠١٥)، أشارت إلى وجود العديد من التشوهات القائمة في نظام التعليم المصري، وأن من أهم معالم أزمة التعليم في مصر هو اختلال مستوى وحجم الخدمة التعليمية ما بين محافظات الجمهورية، وتظل محافظات جنوب مصر هي الأكثر حرماناً من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✘ دراسة (بلتاجي، ٢٠١٥) أشارت إلى أن انخفاض متوسط الإنفاق على التعليم في الدول النامية أدى إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✘ دراسة (هاشم، ٢٠١٥) توصلت إلى أن هناك تدني في مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للفقراء وغياب التوازن في هذه الخدمات بين الريف والحضر، وزيادة الفجوات في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية سواء من حيث فرص الالتحاق أو توزيع الخدمات التعليمية أو الإنفاق العام على التعليم.

الأمر الذي يؤكد ان التربية بشكلها التقليدي غير قادرة على إتاحة الفرص التعليمية للجميع من أجل التميز، ويبقى الأمر مرهوناً باتباع نماذج وصيغ تعليمية جديدة مختلفة للتعليم بحيث يكون تعليمًا للكافة، تعاونياً ديمقراطياً مفتوحاً وبلا نهاية، تعليم يتخطى حدود الزمان والمكان، تعليم يكون

قادراً على تلبية احتياجات الجماعات التي حرمت من الخدمات التعليمية، أو التي لم تستفد من هذه الخدمات..... وإذا كان الأمر كذلك فإن فكرة التعليم المدمج تعتبر من أنسب الصيغ التي يمكنها معالجة مشكلات التعليم الجامعي المصري، والتي تؤدي الدور الأمثل في تحقيق أهدافه لما يتميز به من سرعة فائقة وقدرة عالية على الاتصال، والتفاعل مع طلابه باستخدام الحاسبات الآلية والشبكات العالمية، فضلاً عن أنه تعليم يقوم بالتدريس في أي وقت وفي أي مكان، وليس أدل على ذلك من انعقاد المؤتمرات، وإجراء العديد من الدراسات التي توصلت إلى أهمية الأخذ بالتعليم المدمج باعتباره أحد الآليات الفعالة لتحقيق النقلة النوعية في مختلف المجتمعات ومنها المجتمع المصري، والمساهمة في تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية بتوفير التعليم المتميز للجميع، وتتنوع مصادر المعرفة، والتغلب على بعدى الزمان والمكان في العملية التعليمية، ومن ضمن هذه الدراسات : دراسة (الاجلا، ٢٠١٠) (*Al Agla, A.F 2010*) والتي أكدت على أن التعليم المدمج يعد استراتيجية تعلم بديلة تتيح تقديم المعرفة بكفاءة وفعالية للوفاء بالحاجات التعليمية لأنواع مختلفة من الطلاب ودراسة (عبد الحق، ٢٠١٠) (*Abd Al-Haq, E.M. 2010*) والتي هدفت إلى التعرف على تأثير التعلم المدمج واستخدام التكنولوجيا في فصول اللغة وخارجها وكانت النتائج عالية لصالح طلاب التعليم المدمج، ودراسة (الشاعر، ٢٠١٠)، (*Al-shaer, I, 2010*)، أكدت أن استخدام التعليم المدمج في التعليم يوفر للدارسين حرية اختيار وسائلهم التعليمية المفضلة أوصت بأنه من الأفضل لجامعة القدس المفتوحة أن تدمج بين الوسائل التكنولوجية الحديثة، ونمط التعليم التقليدي،، ودراسة *ابو شاويش، ٢٠١٢* (*Abu Shawish, 2012*)، كشفت أن اتجاهات الدارسين نحو التعلم المدمج كان إيجابياً وقد برزت فوارق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الدارسين نحو عناصر التعلم المدمج تبعاً لمتغيري استخدام الحاسوب والخبرة في استخدام الإنترنت.، ودراسة (جودة، ٢٠١٢) والتي أوضحت أن التعلم المدمج زاد من انتباه الطالبات ورفع مستوى حب الاستطلاع لديهن للتعرف على البرامج الإلكترونية الحديثة، ودراسة (الكندري، والفريح، ٢٠١٣) أثبتت جاهزية البيئة التعليمية بشقيها التقني والتعليمي للبدء بشكل جاد ومهني في دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بأساليب متنوعة ترفع جودة التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، ودراسة (فراج، ٢٠١٣، *Frag, M.A, 2013*) أكدت أن الخلط الجيد بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني (التعليم المدمج)، يعتبر أفضل من التعليم التقليدي فقط والذي يكون وجهاً لوجه وأفضل من التعليم الإلكتروني إذا كان كل منهما منفصل عن الآخر، وأن مستوى التعلم المدمج سيؤدي إلى نتائج مختلفة من حيث الإنجاز

العام للطالب، ودراسة (شبانة، ٢٠١٤) (Shabana, N.M, 2014)، والتي توصلت إلى أن التعلم المدمج نهج له تأثير إيجابي على تطوير اللغة الإنجليزية لدى الطلاب، ودراسة (عياصره، ٢٠١٤)، والتي بينت الدور المرتفع للتعليم المدمج في زيادة التحصيل الدراسي للطلاب، وتحسين مكاسب التعلم لديهم، ودراسة (ديكرس، ووايتيسيد، ٢٠١٥)، (Dikkers, A, L, & Whiteside, A, 2015)، والتي توصلت إلى أن بيئة التعليم المدمج تعد وسيلة فعالة لمساعدة المعلمين المؤهلين تأهيلاً عالياً والمعلمين ذوي الإعاقة للعمل معاً لتلبية احتياجات التعلم الفردية للطلاب ذوي الإعاقة، ودراسة (إريلماز، ٢٠١٥)، (Eryilmaz, 2015) أوضحت مدى مساهمة الأنشطة المصاحبة للتعلم المدمج في تبنى المتعلمين لأسلوب تعلم عميق، وتركيزهم على الفهم، وأن التعليم في بيئة التعلم المدمجة ساعدتهم على ممارسة مشاريعهم الخاصة بنجاح وفعالية أكثر، ودراسة (جيامفي & جياس، ٢٠١٥)، (Gyamfi & Gyaase, 2015)، أكدت فعالية استخدام بيئات التعليم المصممة باستخدام التعليم المدمج في تنمية التحصيل المعرفي، والأداء المهاري، وتكوين اتجاهات إيجابية لدى الأفراد وسهولة تلقي تعليمهم في أي وقت وفي أي مكان، ودراسة (الميس، ٢٠١٥)، (Lamees, A, 2015) بينت أهمية التعليم المدمج في تلبية حاجات الطلبة، وتوفير النفقات التدريسية إلى ما يقارب الثلث، ودراسة (المعقل، ٢٠١٧)، أوضحت أهمية التعليم المدمج في تسهيل عملية التعلم، وزيادة الإثارة لدى الطلاب للتفاعل مع المادة الدراسية وفهمها مع إتاحة بيئات تعلم مبنية على الكفاءة، ودراسة (الصباغ، ٢٠١٧) توصلت إلى جودة أداء التعليم المدمج في تطوير العملية التعليمية، حيث يعد نموذجاً تعليمياً يدمج نموذج المحاضرات الصفية، ونموذج المحاضرات المتوفرة عبر الإنترنت لتقديم أفضل ما في هذين النموذجين، ودراسة (محمد، ٢٠١٧)، أظهرت نتائجها الدور الواضح الذي يقوم به التعليم المدمج في التحصيل الدراسي، وأوصت بضرورة العمل على توظيف التعليم المدمج في كل المناهج ولكافة المراحل، ودراسة (صياح، ٢٠١٧) توصلت إلى أن للتعليم المدمج دور كبير في تنمية الوعي المعلوماتي لطلاب الدراسات العليا من خلال ما يتمتع به من مميزات، ودراسة (السعيد، ٢٠١٧)، توصلت إلى فاعلية التعلم المدمج في تحصيل الطلاب (عينة البحث)، وإلى فاعليته في تنمية دافعية الطلاب نحو التعليم المدمج.

يتضح الدور الذي يقوم به التعليم المدمج في تطوير العملية التعليمية، الأمر الذي استوجب ضرورة التعرف على دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري وهو ما تتناوله مشكلة البحث الحالي.

مشكلة البحث وأسئلته:

انطلاقاً من أهمية التعليم المدمج ودوره في تحقيق ديمقراطية التعليم بصفة عامة وتكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري خاصة، ومع تعدد وتنوع مؤسسات التعليم الجامعي بين جامعات خاصة وجامعات حكومية، الأمر الذي قد يؤثر على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، فالذين يتمتعون بأوضاع اجتماعية - اقتصادية عالية يتمكنون من إلحاق أبنائهم بمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة - ذات المصروفات الباهظة - والفقراء يعجزون عن إلحاق أبنائهم بهذه المؤسسات، الأمر الذي يشكل ازدواجية كبيرة في مجال التعليم الجامعي، وهو ما أكدته تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ في أن ديمقراطية التعليم، خاصة التعليم العالي على الصعيدين الوطني والعالمي. تولي البلدان أهمية كبيرة للتعليم العالي، لكن فرص الوصول إلى هذا التعليم لا تزال غير متكافئة إلى حد قد يسهم في إدامة عدم المساواة في فرص العمل ويتبين ذلك داخل البلدان (معظم العاملين الحاصلين على التعليم العالي هم من أسر تنتمي لفئة الدخل المرتفع) وبين البلدان (البلدان التي يرتفع فيها عدد الملتحقين بالتعليم العالي هي بلدان صناعية، تسجل معدلات مرتفعة أصلاً من الحاصلين على هذا التعليم)، إضافة إلى عجز الجامعات الموجودة حالياً عن استيعاب جميع الناجحين في الثانوية العامة، والراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي نص عليه الدستور، وهو ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة والتي أكدت أن التربية بشكلها التقليدي غير قادرة على إتاحة الفرص التعليمية للجميع مثل دراسة (الفار، ٢٠٠٢)، دراسة (أسعد، ٢٠١٢)، دراسة (البرادعي، ٢٠١٢)، دراسة (البدوي، واسعد، ٢٠١٢)

لذا كان التعليم المدمج ضرورة ملحة وحلاً جيداً وصيغة مناسبة يمكن أن تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بصورة حقيقية وموسعة، وكحل جذري لثغرات التعليم النظامي خلال تقديم خدمة تعليمية تتغلب على البعد الجغرافي والظروف الاقتصادية، حيث انه يعالج مشكلات التعليم الإلكتروني بمفرده، خاصة عند عدم وصول خدمة الإنترنت إلى كثير من الأسر والبيئات؛ إما نتيجة بطء سرعة الإنترنت أو بسبب فقر بعض البلدان أو الأسر وعدم قدرتها على الاشتراك في هذه الخدمة، وهنا يبرز دور التعليم المدمج في انه يجمع بين أكثر من أسلوب وأداة للتعلم سواء كانت إلكترونية أو تقليدية معاً لتوظيف كافة الإمكانيات والوسائط التكنولوجية المتاحة في قاعة التدريس لدعم التعلم الذاتي بما يتناسب مع قدرات المتعلمين وخصائصهم من ناحية، وطبيعة المقرر الدراسي وأهدافه التعليمية من ناحية أخرى.

الأمر الذي استوجب ضروري إجراء هذا البحث للتعرف على دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
وفي ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:
✳ كيف يمكن للتعليم المدمج أن يساهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية تلقي بمزيد من الضوء على مشكلة البحث، تتمثل في الآتي:

- ١- ما التحليل الفلسفي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري؟
- ٢- ما أهم انعكاسات التحديات العالمية والمحلية على تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري؟
- ٣- ما الفلسفة الحاكمة للتعليم المدمج؟
- ٤- ما دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري؟
- ٥- ما أهم المعوقات التي تحول دون الأخذ بصيغة التعليم المدمج في مصر؟
- ٦- ما السيناريوهات المستقبلية البديلة لتفعيل دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في:

وضع تصور مستقبلي لدور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.

وفي سبيل ذلك يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على التحليل الفلسفي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
- ٢- الوقوف على أهم انعكاسات التحديات العالمية والمحلية على تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
- ٣- التعرف على الفلسفة الحاكمة للتعليم المدمج.
- ٤- تحديد أهم ادوار التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.

- ٥- التوصل الى أهم المعوقات التي تحول دون الأخذ بصيغة التعليم المدمج في مصر.
- ٦- وضع سيناريوهات مستقبلية بديلة لبيان كيفية قيام التعليم المدمج بدوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.

أهمية البحث:

تبع أهمية البحث الحالي من:

- ✘ أن قضية تكافؤ الفرص التعليمية من القضايا القديمة المتجددة لارتباطها بالظروف المجتمعية المتنوعة والمتغيرة، مما يحتم دراستها والتعرف على مدى تحققها في ضوء تلك المتغيرات.
- ✘ أهمية التعليم المدمج كصيغة تعليمية جديدة مواكبة للعصر بكل متغيراته وتحدياته، وما يمكن أن يقوم به من تحديث وتطوير لمنظومة التعليم الجامعي المصري، مما يحتم الأخذ به والاعتماد عليه بجانب التعليم التقليدي في حل كثير من المشكلات التي تعاني منها الأنظمة التعليمية مثل استيعاب الأعداد الكبيرة وتوفير فرص تعليمية متعددة ومتنوعة غير مقيدة بالزمان والمكان.
- ✘ أن التعليم المدمج من أفضل الطرق لإدخال التقنية والتكنولوجيا في التعليم، إذ من خلاله يمكن التغلب على العقبات والصعوبات التي تواجه توظيف التعليم الإلكتروني.
- ✘ أن استخدام التعليم المدمج في التعليم يساعد على حل الكثير من المشكلات التي تواجه المعلمين مثل الانفجار المعرفي والفروق الفردية بين المتعلمين وازدحام الفصول بالطلبة.
- ✘ لفت أنظار المسؤولين إلى أهمية استحداث صيغ وبدائل تعليمية جديدة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية خاصة في مرحلة التعليم الجامعي.

منهج البحث وأدواته:

اقتضت طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي وذلك للتعرف على التحليل الفلسفي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري، والوقوف على أهم التحديات العالمية والمحلية ومدى انعكاسها على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري، وطبيعة التعليم المدمج وفلسفته وأهميته ومدى مساهمته في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في هذا النوع من التعليم. كما استخدم البحث من ناحية أخرى - أحد أساليب المنهج المستقبلي وهو أسلوب السيناريو، وذلك لوضع سيناريوهات مستقبلية بديلة بشأن التعرف على كيفية دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي بمصر.

مصطلحات البحث:

تضمن البحث الحالي المصطلحات التالية:

التعليم المدمج: Blended Learning

يعرفه (السعيد، ٢٠١٧، ٢٤١) بأنه مفهوم واسع ومصطلح جامع يشمل دمج الفصول الدراسية مع الإنترنت أو مزج الإنترنت مع التدريب، أو جمع تقنيات التعليم مع المهام والواجبات، أو الجمع بين الفصول الدراسية مع الأنشطة عبر الإنترنت أو أساليب أخرى. وهنا يمكن وصفه بأنه: استراتيجية تعليمية تجمع بين أكثر من أسلوب وأداة للتعلم سواء كانت إلكترونية أو تقليدية لتوظيف كافة الإمكانيات والوسائط التكنولوجية المتاحة في قاعة التدريس لدعم التعلم الذاتي بما يتناسب مع قدرات المتعلمين وخصائصهم من ناحية، وطبيعة المقرر الدراسي وأهدافه التعليمية من ناحية أخرى.

وتعرفه الباحثة إجرائياً بصفة عامة بأنه: طريقة للتعلم تهدف إلى مساعدة المتعلم للانتقال من التعليم إلى التعلم، وأن يكون المتعلم محور التعلم بدلاً من المعلم؛ وذلك من خلال الدمج بين أشكال التعليم التقليدية وأي شكل من أشكال التعلم الإلكتروني داخل وخارج قاعات الدراسة. حيث يدرس المتعلم جزءاً بشكل إلكتروني يتيح له التحكم في بعض عناصره مثل: الوقت الذي يريده، المكان الذي يرغبه، والمسار الذي يسير وفقه، ويدرس جزء آخر بشكل تقليدي داخل قاعات الدراسة.

أما تعريف التعليم المدمج في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: بيئة تعليمية متكاملة يندمج فيها كل من التعلم التقليدي والتعلم الإلكتروني، مع إتاحة فرص هذا التعليم كاملة للمتعلم على قدم المساواة بحيث لا يحول حائل مادي، أو طبقي بين المتعلم وبلوغ أقصى ما تؤهله قدراته واستعداداته من تعليم، مع تمتعه بالتحكم في الوقت والمكان بما يتناسب مع مستواه، ومن ثم إكسابه المهارات اللازمة لتحقيق الأهداف التعليمية. وبذلك يعد أنسب الطرق لتعويد المتعلم على التعلم المستمر، الأمر الذي يمكنه من تثقيف نفسه وإثراء المعلومات من حوله، إضافة إلى أن ما يتميز به من خصائص، كمرونة الوقت وسهولة الاستعمال.

تكافؤ الفرص التعليمية: Equal Educational Opportunities

يمكن تعريف تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء مدى تحققها في التعليم الجامعي: بأنها حصول الطلبة على فرص التعليم الجامعي بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم المختلفة،

دون أي تمييز في الجنس، أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو المنطقة الجغرافية، ومن خلال المساواة في توفير الإمكانات المادية والبشرية والاستفادة منها كاملة، إذا كانت ميول وقدرات واستعدادات المتعلم تسمح بذلك (عيد، ٢٠١٦، ١١٤)

ويمكن تعريفها كذلك (إجرائيًا)، في ضوء علاقتها بالتعليم المدمج: بأنها إتاحة فرص التعليم الجامعي المتميز لجميع أبناء المجتمع المصري في التعليم الجامعي، من خلال الصيغ والبدائل التعليمية ومنها التعليم المدمج بحيث يستفيد منه الطلاب الاستفادة المثلى، والتي تمكنهم من إنهاء تعليمهم بالمرحلة الجامعية ومواصلة عملهم بسوق العمل بعد ذلك، بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات تعود إلى المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي للوالدين أو الجنس أو محل الإقامة.

خطوات البحث:

يسير البحث الحالي وفق المحاور التالية:

- ✘ المحور الأول: التحليل الفلسفي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
- ✘ المحور الثاني: التحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
- ✘ المحور الثالث: الفلسفة الحاكمة للتعليم المدمج.
- ✘ المحور الرابع: دور التعليم المدمج على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
- ✘ المحور الخامس: أهم المعوقات التي تحول دون الأخذ بصيغة التعليم المدمج في مصر.
- ✘ المحور السادس: السيناريوهات المستقبلية البديلة لتفعيل دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.

المحور الأول: التحليل الفلسفي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري:

اختلفت الآراء والتفسيرات حول معنى تكافؤ الفرص التعليمية، نظراً لتعدد جوانبه وأبعاده، كما قد يرجع هذا الاختلاف إلى ارتباط هذا المبدأ بالفلسفة الخاصة بكل دولة، أو بطبيعة النظام السياسي بها، هذا بالإضافة إلى أن هذا المبدأ أقرب إلى النظرية منه إلى وصف

واقع حقيقي، فتكافؤ الفرص التعليمية لا يقصد وصف حالة حقيقية وإنما ما يجب أن يكون.
(الدشنان، ٢٠١٥، ١٠٦)

ويمكن عرض الآراء التي دارت حول مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فيما يلي:

أولاً: مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية:

إن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في جوهره يعني ألا يكون للوضع الاقتصادي أو الاجتماعي تأثير في فرص الفرد في الوصول إلى المستوى التعليمي الذي يتناسب وإنجازه التعليمي وقدراته ومواهبه، بحيث لا تقف إمكانيات الفرد المادية أو طبقاته الاجتماعية عائق أمامه في مواصلة تعليمه أو حصوله على فرصة التعليم المناسب له. (وهبة، ٢٠١٦، ١٢٤)

ولذلك تعرف (اليونسكو، ٢٠٠٥، ١١٨)، مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بأنه: عدم التمييز في فرص التعليم على أساس الجنس أو اللغة أو النوع أو المستوى الاقتصادي أو الفروق الاجتماعية أو الإعاقة البدنية وتطبيقاً لهذا المفهوم جاء إعادة بناء النظام التعليمي على أساس تحقيق فرص تعليمية متكافئة للطلاب، بما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم، دون النظر إلى أية فوارق، حيث يرفض تماماً التمييز بكل صوره وأشكاله فهو يتضمن أن التعليم حق للجميع دون قيد أو شرط. (العجمي، ٢٠٠٧، ٢٤-٢٦)، ويشير (Merle, 2000, 5) في تحليله لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بأنه يتمثل في صورة مدرسة تفتح أبوابها للجميع على مبدأ التكافؤ والمساواة بين مختلف الأفراد في المجتمع في الحصول على هذا الحق، على ألا يتم مطالبتهم بتكلفة التعليم، وإن حدث عكس ذلك فسوف يوجد أعداد كبيرة لا تحصل على حقها في التعليم، بسبب فقر أسرهم أو بسبب معوقات أخرى لا ذنب للمتعلم فيها، قد تحرمه من حق التعليم على الرغم من أنه قد يكون أقدر عقلياً من غيره الذي يتمتع بالتعليم بسبب أموال ذويه (علي، ٢٠٠٣، ٥). وهذا يعني أنه يتوجب على المؤسسات التربوية من مدارس وجامعات أن تستوعب جميع الراغبين بمتابعة دراستهم دون اعتبارات عرقية أو دينية أو طائفية أو جغرافية أو لأي اعتبار آخر، وتطبيقاً لهذا المفهوم جاءت مجانية التعليم للجميع.

في حين رأى آخرون أن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعني فقط المساواة في حق التعليم لكل الأفراد بل الأهم من هذه المساواة هو توفير الإتاحة الكاملة لجميع أفراد الشعب على قدم المساواة، وتطبيقاً لهذا جاء تنوع الفرص وتعدددها، ولا يعني تساويها أو تماثلها (عبد المطلب، ٢٠٠٩، ٣٦).

أما (جايل، ٢٠٠٧، ٧١) فذكرت أن تكافؤ الفرص التعليمية هو: إتاحة الفرصة التعليمية المناسبة لكل فرد على قدم المساواة ودون تفرقة، ما دام يملك القدرة والاستعداد للالتحاق بالتعليم الذي يناسبه مع محاولة تذليل العقبات التي تحول دون استغلال الفرصة في التعليم حتى التخرج، وبعدم إغفال دور البيئة في تنمية قدرات الفرد ومواهبه لأقصى درجة، وتكون هذه الفرص التعليمية مرتبطة بالقدرة والتحصيل.

أما (الزعيبي، ٢٠١٥، ١٦) فعرّفه بأنه: إعطاء كل فرد حقه في التعليم، دون الوقوف أمام استعداداته، وقدراته، وإزالة العقبات التي تحول بينه وتحقيق ما يريده، حيث تتاح لكل فرد مجالات للتعليم بعدالة في كل المجالات، ويكون التمييز بين الأفراد بمقدار ما يبذله كل فرد من جهد، وبما يملكه من إرادة، وعلى ذلك فتكافؤ التعليم يعني المساواة في إعطاء الفرص في التعليم، وهو حق لكل فرد، وبناءً عليه إذا لم يأخذ فيطالب به حتى يحصل عليه، ويتمتع به على أكمل وجه.

ويلاحظ من المفاهيم السابقة إنها تؤكد على أن مجتمع الجدارة والاستحقاق يجب أن يسود، بحيث لا يكون للطبقة الاجتماعية والاقتصادية تأثير على نوعية التعليم ومستواه ومراحله، وإنما ذلك يخضع للقدرات والمواهب والكفاءة ودرجة الإنجاز التعليمي.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثة تعريف تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء علاقته بالتعليم المدمج بأنه: إتاحة فرص التعليم المتميز لجميع طلاب التعليم الجامعي، من خلال الصيغ والبدائل التعليمية ومنها التعليم المدمج بحيث يستفيد منه الطلاب الاستفادة المثلى التي تمكنهم من إنهاء تعليمهم بالمرحلة الجامعية ومواصلة عملهم بسوق العمل بعد ذلك، بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات تعود إلى المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي للوالدين أو الجنس أو محل الإقامة.

ثانياً: أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي:

يصعب على الفرد الحصول على فرص متكافئة في أحد الأبعاد دون حصوله على الفرص في الأبعاد الأخرى.

ويكتنف أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية في الأدب التربوي والاجتماعي الكثير من الغموض؛ بسبب تداخله مع مفاهيم أخرى منها: المساواة والحق والاستمرارية، كما أنه من المفاهيم المشككة لأنه يتحدد وفقاً لطبيعة السياق الذي يرد فيه والأيدولوجية التي تحويه

ومجالات استخدامه، ومن هنا سوف تحاول الباحثة بيان نقاط التقارب بين مفهوم تكافؤ الفرص والمفاهيم التي تتداخل معه، والتي تعد في ذات الوقت بمثابة الأبعاد الممثلة له، وهي:

تكافؤ الفرص التعليمية ومفهوم الحق:

يرتبط مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بفكرة تساوي المواطنين كافة في الحصول على حق التعليم، وأن يكون أمام كل فرد نفس الفرص التي تتاح لغيره دون أي عقبات في الحصول على حق الالتحاق بالتعليم بصرف النظر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي والجنس، وحقه في مواصلة تعليمه للمراحل الأعلى طالما كانت ميوله وقدراته واستعداداته تسمح بذلك (رمزي وآخرون، ٢٠٠٢، ٧)، وتطبيقاً لهذا الحق جاءت مجانية التعليم لفتح الباب على مصراعيه أمام كل الأفراد، على أن تكون كفاءة الفرد هي المعيار الوحيد لانتقاله من مرحلة لأخرى داخل النظام التعليمي ولا يكون للامتيازات الأخرى أي تأثير في ذلك.

تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة:

فمن ضمن التعريفات المقدمة لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية أن يحصل كل الأفراد على إمكانات متساوية لتنمية قدراتهم واتجاهاتهم سواء قبل الالتحاق بالتعليم أو أثناءه أو بعده، وعلى هذا فمفهوم المساواة يرتبط بمفهوم العدالة وحق كل فرد في تلقي التعليم، وهو ما يعبر عنه البعض بالوصول بنسبة الإلزام في التعليم إلى ١٠٠%، بما يحقق العدل الاجتماعي في التعليم (غنايم، وأبو كلية، ١٩٩٤، ١٤)، وهكذا فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعد مدخلاً مهماً نحو تحقيق المساواة.

تكافؤ الفرص التعليمية والاستمرارية:

أدت التطورات الحادثة في العصر الحالي والتي تشمل مجالات الحياة كافة إلى جعل إكساب الأفراد القدرة على مواجهة الجديد هو التحدي الأكبر في الحياة؛ لأن كل فرد سيكون في حاجة مستمرة لاكتساب المعارف والتكنولوجيا دائماً التغير.

ولتحقيق ذلك يجب أن يحصل كل فرد على فرصته في التعليم في أي وقت، وأي مكان، وأي سن وتحت أي ظرف في بيئة تعليمية متكافئة لا تحدها حدود. بمعنى ضرورة توفير فرص الاستزادة من التعليم أمام كل فرد يرغب في ذلك طبقاً لقدراته واستعداداته، وبما يضمن له تحقيق نمو مطرد في قدراته. وهذا هو ما حدده (الرشدي، ٢٠١٢، ٦٠٠)، لأبعاد تكافؤ الفرص التعليمية.

وأضاف (الدششان، ١٩٩٣) مجموعة من الأبعاد الرئيسية التي يقوم عليها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتي يجب توافرها وهي:

التكافؤ أو العدالة في القبول والالتحاق:

يتمثل هذا المستوى في مظهرين، أولهما: مجانية التعليم بحيث لا يقف المال حائلاً بين المواطن وبين الحصول على ذلك الحق الأساسي من حقوق المواطنة، وثانيهما: يتمثل في الاستناد إلى مقياس موضوعي للمفاضلة بين المقبولين، إذا لم تتسع الأماكن لهم، مثل مجموع الدرجات، السن، اللياقة الصحية وما إلى ذلك بعيداً عن التحيز لفئة معينة أو منطقة دون أخرى.

عدالة المعاملة:

وتشير إلى التكافؤ أو العدالة في ظروف التعليم الداخلية، وضرورة حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره في الاستفادة من العناصر التعليمية التي تقدمها الدولة، وأن توزع هذه العناصر التعليمية بالتساوي بقدر الإمكان بين جميع المدارس ذات المرحلة التعليمية الواحدة، إذ قد نعدل بين الطلاب في القبول ثم نميز بينهم بمعاملة بعضهم معاملة خاصة بسبب الفروق الاجتماعية أو المراكز الإدارية أو العقائد الدينية أو الاختلافات الحزبية وهكذا.

التكافؤ الاجتماعي:

ويقصد به أن يكون هناك تكافؤ أو تقارب بين الأفراد في الفرص الاقتصادية والاجتماعية بالحد الذي لا يسمح بضياح فرص التعليم على أحد أو تحديدها أو التأثير فيه بسوء. فالتكافؤ في القبول، وفي ظروف التعليم الداخلية وإن كان ضرورياً لتكافؤ الفرص التعليمية، إلا أنه يعتبر غير كاف، طالما يعاني بعض هؤلاء الطلاب من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة أو غير طبيعية، فعدم التكافؤ الاجتماعي يمكن أن يقف عقبة في طريق تكافؤ الفرص التعليمية.

العدالة أو التكافؤ في فرص العمل بعد التخرج:

نظراً للارتباط الوثيق بين التعليم وسوق العمل، فإن تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب - في أحد مستوياته - العدالة في حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها، ذلك أن التميز والتفرقة في هذا الجانب يذهب بالكثير من الآمال والطموحات التي تعد دافعاً أساسياً لإقبال الناس على

التعليم، ومن ثم فعدم اطمئنان المواطن إلى هذا الجانب، لا بد أن يقعد الكثيرين عن ولوج أبواب التعليم مهما كان مجانياً.

مما سبق تري الباحثة أن هناك شبه إجماع على أن هناك ثلاثة أبعاد لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وهي:

١- **بعد كمي:** بحيث تتسع النظم التعليمية (النظامية - وغير النظامية) لاستيعاب كل من هم في سن التعليم ومن هم في حاجة إلى التعليم والتدريب المستمر.

٢- **بعد نوعي:** بحيث تجدد البنى والمناهج والمضامين، بهدف إتاحة الفرص لتحقيق نوع من التعليم المتميز لكافة الطلاب، دون إغفال ربط التعليم بأشكاله، ومستوياته المختلفة بحاجات المجتمع، والسكان ومقتضيات التقدم.

٣- **بعد اجتماعي:** بمعنى أن يرتبط المفهوم ارتباطاً مباشراً بديمقراطية المجتمع بحيث تنتقي كل أشكال التمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الأصل الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية، مع توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة.

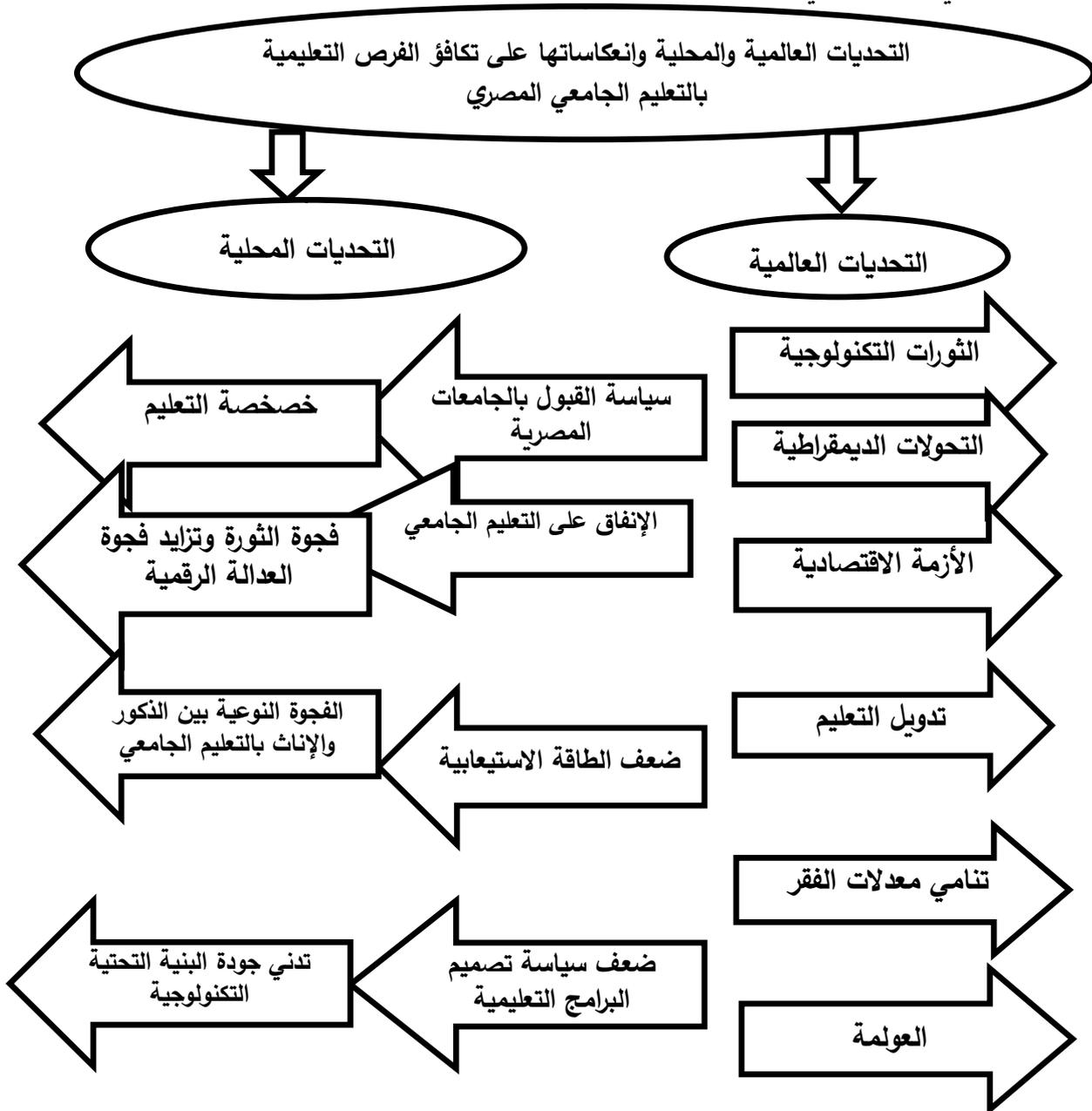
المحور الثاني: التحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري:

يعرف نظام التعليم الجامعي والعالي المصري بأنه: ذلك التعليم التالي للمرحلة الثانوية وتتراوح مدة الدراسة فيه من سنتين كما في المعاهد الفنية المتوسطة إلى أربع أو خمس أو ست سنوات كما في الجامعات بكلياتها المختلفة والمعاهد العليا.

وانطلق التعليم الجامعي المصري في فلسفته من ضرورة توفير الفرص التعليمية لكل الطلاب بطريقة متساوية، ومجانية التعليم، والاهتمام بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب وبين الهيئة التدريسية، وتقويم البرامج الدراسية التي تزيد من المعرفة وتنمية المهارات، وربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع ومراكز البحوث (أحمد، ٢٠٠١، ٢١٤-٢١٥)

وتظهر النظرة التحليلية لواقع التعليم الجامعي أن هذا النمط التعليمي ببنيته ومحتواه، وطرقه الحالية يعمل وفق قواعد جامدة إلى حد بعيد لا تتفق مع متطلبات المجتمع، وكان محصلة لمجموعة من التحديات العالمية والمحلية، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعدم قدرته على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، فهناك اتفاق شبه عام أبرزته التقارير الدولية، والدراسات والأبحاث أن هناك بعض التحديات والعوامل التي أدت إلى تردي أوضاع التعليم الجامعي المصري وغياب تكافؤ الفرص التعليمية به، الأمر الذي جعله لا يفي إلا بقدر بسيط من

الحاجات التعليمية مع عدم قدرته على الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، ولا يوفر فرص التعليم بصورة متكافئة بين أفراد المجتمع. و يمكن إجمال هذه التحديات العالمية والمحلية في الشكل التالي :



شكل (1)

التحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري

الشكل من إعداد الباحث.

لوحظ من الشكل السابق (١)، تعدد وتنوع انعكاسات التحديات العالمية والمحلية على تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري ويمكن التعرف على هذه التحديات وأهم انعكاساتها فيما يلي:

أولاً: التحديات العالمية وانعكاساتها على تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري:

شملت هذه التحديات التغير السريع في العلوم والتكنولوجيا والنمو الهائل في المعارف الإنسانية والحاجة لصيغ جديدة للتعليم مثل التعليم المدمج، بحيث يجدد الأفراد من خلالها معلوماتهم ومهاراتهم ويوسعون آفاقهم في المجالات المتصلة بعملهم على وجه خاص وبالحياتة كلها بوجه عام، إضافة لزيادة الطلب على التعليم العالي والجامعي مع ارتفاع التكاليف وتناقص الإمكانيات. ويمكن للتعليم الإلكتروني المدمج أن يؤدي دوراً أساسياً في توسيع نطاق هذه الفرص وتحقيق إنجازات ثقافية أكبر للطلاب، وبالتالي كان للتحديات العلمية تأثيرها الواضح على التعليم الجامعي وخاصة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص التعليمية، ومن هذه التحديات:

١- الثورة المعرفية والتكنولوجية

تعتبر الثورة المعرفية التكنولوجية الثالثة "ثورة الإلكترونيات" هي الأساس المادي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تحولات في أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك. وقد جاءت "التكنولوجيا الرقمية لتشكل أساس البث الإلكتروني الحديث، ولتصبح التكنولوجيا الطاغية مع قدوم القرن الواحد والعشرين، مما جعل البعض يلقب العصر الذي بدأنا نعيشه بأنه "العصر الرقمي".

وتتعرض النظم التعليمية الآن لمتطلبات جديدة من حيث الكم، ومن حيث الكيف، ولا تستطيع بنى التعليم التقليدية أن تلبى الطلب المتزايد على التعليم، والتعليم المدمج هو نتاج للثورة التكنولوجية المتسارعة، والتطور المذهل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولديه إمكانيات كبيرة لتوليد أنماط جديدة للتعليم، وقدرة على الإفادة من التطورات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل إن التعليم المدمج يمكن أن يؤدي دوراً خاصاً في خلق مجتمع المعرفة العالمي. إن استخدام التعليم المدمج في التعليم الجامعي أدى إلى تطور مدهل وسريع، كما أن له أثراً إيجابياً في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لطلابه، إذ يعد أداة للبحث والاكتشاف عن المعلومات الإلكترونية المتنوعة، أي أنه وفر وقتاً كبيراً وجهداً في الحصول على المعلومات، فالتعليم المدمج كأحد مستجدات تكنولوجيا التعليم يسر للطلاب الإطلاع على الكتب،

والمجلات، والدوريات، والبحوث العلمية، والمقالات، والمعلومات الإلكترونية المتنوعة، من خلال محركات البحث المتوفرة فيه، كما سهلت عملية نقل المعلومات بالبريد الإلكتروني واستقبالها من خلال برنامج نقل أو نسخ الملفات، فضلا عن المساعدة في تنمية مهارة التفكير العلمي وتطوير التفكير الإبداعي، وتحقيق بعض أهداف التعلم؛ كما أنه يساعد على إيجاد استراتيجيات لحل بعض المشكلات التعليمية التقليدية.

٢- التحولات نحو الديمقراطية

تشير اتجاهات الاستشراف للمستقبل إلى تزايد المد الديمقراطي وما يتضمنه من ضرورة رعاية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز مكتسباتها، وازدياد المطالبة بمبدأ الفرص المتكافئة في جميع المجالات، وسعي المجتمعات المختلفة إلى توسيع قاعدة المشاركة في المجالات المختلفة. هذا، ونجد مفهوماً آخر مرتبط بالتحول الديمقراطي وهو مفهوم الهيمنة الكونية للتربية التكنولوجية وهو ما يعني أن هناك قوة قادرة على فرض إحكام العلاقات الدولية على الدول الضعيفة بهدف الهيمنة، وتتخذ من التربية سبيلاً لإدارة التبعية وتحقيق هوية تكنولوجية، وهذا يعني أن هناك نوعاً من التحدي المقابل للتحول الديمقراطي وتندرج تحته كل أبعاد الهيمنة السياسية من سياسات الاحتواء، وافتقاد الهوية وتوثيق التبعية والإحساس بالضعف.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على التحولات الديمقراطية: تعاضد دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاديات المعرفة والمجتمعات الديمقراطية، فالتعليم الجامعي يمكن أن يقوم بدور مهم في تحقيق التنمية الشاملة، لأنه أصبح حقاً وواجباً على كل فرد في أي مجتمع، كما أن التحول الديمقراطي أدى إلى مزيد من التحول من تعليم الصفوة إلى تعليم جميع أفراد المجتمع، لذا يجب أن يوجه هذا التعليم ببرامجه المتنوعة إلى تلبية احتياجات السوق من العمالة الماهرة القادرة على استيعاب المستجدات والمتغيرات التي تحدث في سوق العمل، ولكن هذا في حد ذاته يعد تحدياً نتيجة لزيادة سيطرة السوق على التعليم الجامعي، الذي يجب أن يحافظ على سماته الأكاديمية حتى لا يتحول إلى تعليم مهني فقط (أبو العلا، ٢٠٠٧، ٧٣٦-٧٣٧).

٣- النظام الاقتصادي العالمي

إن التوجهات الاقتصادية الأخيرة نحو العالمية - والتي ظهرت من خلال عمليات تدويل الإنتاج أو التكتلات الاقتصادية الضخمة التي أخذت في السيطرة على الاقتصاد العالمي - جعلتنا ملزمين بإيجاد موقع لنا داخل المجتمع الدولي، وقد أدت تلك التوجهات إلى تراجع دور الدولة في الإنفاق على التعليم في ظل الاتجاه نحو الاقتصاد الحر وتطبيق مفاهيم الخصخصة واقتصاديات السوق، وأدى ذلك إلى العديد من الظواهر منها زيادة كلفة التعليم، وندرة الموارد، والضغط الطلابي المتزايد على التعليم الجامعي (البلاوي، ٢٠٠٠، ١٦١).

وقد أدت تلك المتغيرات إلى الاتجاه لتطبيق المعايير الاقتصادية في الأنظمة التعليمية، كالمنافسة، وكفاءة الأداء، وتحقيق الربحية، والتوسع في تحميل تكلفة الخدمات التعليمية إلى المستفيد مباشرة وخاصة في مجال الدراسات العليا، وضرورة التوسع في إشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية (وديع، ٢٠٠٧، ٦-٧). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت المتغيرات إلى تغيرات في النظرة العالمية للتخصصات بظهور مهن وحرف جديدة نتيجة للتقدم العلمي المذهل في العديد من المعايير، مثل الحاسبات الآلية والليزر والنشاط النووي وتكنولوجيا النانو، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير نوع العمل الذي يقوم به الخريج (تمام، والطوخي، ٢٠٠٧، ٥٢١)، وهذه التحديات الاقتصادية تلقى بالعديد من التبعات على التعليم الجامعي على وجه الخصوص، وقد أدى تقلص الإنفاق الحكومي على التعليم العالي الجامعي إلى صعوبة تمويلها مما ألزم بالعمل على توفير مصادر تمويل جديدة (حامد، ٢٠١٢، ٢٩٠)، الأمر الذي انعكس سلباً على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٤- تدويل التعليم:

تدويل التعليم هو عملية لإضفاء البعد الدولي أو الكوني أو المتعدد الثقافات على أهداف ووظائف وآليات تقديم خدمات المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم. ولما كان مصطلح تدويل التعليم يشير أيضاً إلى حرية الحراك الدولي للطلاب، وهيئة التدريس، والتركيز على اكتساب مهارات دولية، وتوفير برامج دولية، وعقد اتفاقات وتحالفات شراكة متبادلة بين الجامعات، وإقامة برامج مشتركة، ألزم ذلك الجامعات أن تعمل على تخريج خريجين لديهم مهارات دولية، وأن تفتح الجامعات نوافذها للعالم الخارجي، وأن تتعرف على المشروعات البحثية الدولية، وأن تعمل على منافسة الجامعات العالمية والرائدة. كما فرضت هذه التحولات تحدياً أمام الجامعات، تمثل في الاحتفاظ بكوادرها، وعلمائها، حيث تزايدت هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وهذا أدعى بالجامعات أن تحسن من قدراتها التنافسية للاحتفاظ بطلابها، وأساتذتها، وتلبية متطلبات سوق العمل العالمي (برتون، لاميرت، ٢٠٠٦، ٢٥، ٣٣)، و(السمرى، ١٤٣٤، ١١)

٥- تنامي معدلات الفقر

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في تقرير له أن مؤشرات الفقر من واقع بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥ تطور نسبة الفقر المادي "الوطني" وكذلك تطور نسبة الفقراء "السكان تحت خط الفقر" على مستوى إجمالي الجمهورية في الفترة

من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١٥، حيث زادت نسبة الفقراء إلى ١٦,٧% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢١,٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٥,٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠، واستمرت في الزيادة حتى وصلت الى ٢٦,٣% عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم ٢٧,٨% عام ٢٠١٥، واطاف التقرير، أن نسبة الفقر المدقع تطورت خلال ٢٠٠٠/١٩٩٩-٢٠١٥ وشهدت الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ زيادة في نسبة الفقر المدقع، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١١/٢٠١٠، واستمرت في الانخفاض عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ولكن عاودت الارتفاع في ٢٠١٥ لتصل إلى ٥,٣% من السكان. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات مسح الدخل والانفاق والاستهلاك للسنوات المختارة)

كما شهدت الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تناقصاً مستمراً في مقياس الفقر سواء على المستوى القومي (جملة الريف والحضر معاً) أو على مستوى قطاعي الحضر والريف كلاً على حده. فعلى المستوى القومي انخفض معدل الفقر عند مستوى خط الفقر الأعلى من نحو ٢٦,٤% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى حوالي ٢١,٨% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم إلى نحو ١٩,٣% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. أما على مستوى قطاعي الحضر والريف، فقد انخفض معدل الفقر في القطاع الحضري من نحو ١٣,٩% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ١٣,٤% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما انخفض في القطاع الريفي من نحو ٣٤,٧% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ٢٨,٩% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠، ١٥)

ثم بدأت معدلات الفقر تتراد إلى مستويات تزيد عن نظيرتها في عام ما قبل أزمة الغذاء (٢٠٠٦/٢٠٠٧) وذلك عند مستوى خط الفقر الأعلى، إذ يرتفع معدل الفقر إلى ٤٦,١% أي بارتفاع ٨,٢% عن العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والذي كان يمثل ٢٧,٩% وهو عام أزمة الغذاء، ثم انخفض عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وبلغ ٤٢,٤%، بالرغم من ارتفاع معدل النمو خلال تلك الفترة إلى ٥,١% مقارنة بنحو ٣,٧% عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وهو عام الأزمة الاقتصادية، مما يدل على أن تأثير الأزمة الاقتصادية يتضح في ارتفاع معدلات الفقر بسبب تراجع النمو الاقتصادي.

وهذا يبرز لنا مدى ما يعانيه هذا المواطن من فقر شديد أثر سلباً على فرص الالتحاق بالتعليم، حيث وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للفرد ونسبة فقره، فكلما ارتفع

المستوى التعليمي كلما انخفضت نسبة الفرد، وهذا يفسر لنا ما ينفقه الفقراء على التعليم في ظل توحش هذا الإنفاق وبالتالي اتساع الفوارق الطبقيّة بين الأغنياء التي تستأثر بالجزء الأكبر من الدخل القومي؛ والفقراء اللذين يبقى لهم الفتات مما يؤدي الى انخفاض مستوى معيشتهم. وأوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن أكثر من ٦١ % من الفقراء يعيشون في أسرٍ عائلها أمي، بالمقارنة ب ١ % فقط من الأسر الفقيرة حصل عائلها على التعليم الجامعي، فالأغلبية العظمى من فقراء الحضر والريف إما نالوا قدرًا ضئيلاً من التعليم وإما لم يتعلموا إطلاقاً. ويكون ذلك أكثر وضوحاً بين الإناث عن الذكور، حيث تصل نسبة الأمية بين النساء المعيلات ٣,٨٥ % مقابل ٤٨ % للرجال المعيلين لأسر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٢/٢٠١٣).

٦ - العولمة:

بسبب العولمة انتقلت مفاهيم وأفكار جديدة إلى قطاع التعليم؛ أفكار تشير إلى التعليم باعتباره ظاهرة عالمية، أفكار تفسح المجال نحو تخفيف سيطرة الحكومات على التعليم، وزيادة خصخصة مؤسساته، ومن ثم حدثت نقلة نوعية في إدارة نظم التعليم في جميع أنحاء العالم من أجل تطبيق هذه المفاهيم والنظريات في العديد من جامعات العالم بهدف اكتساب ميزة تنافسية دولية. (Hemsley, J.; Izhar, o, 2006, 320-321)

وفي ظل العولمة، لم تعد الجامعات التقليدية وحدها محتكرة للمعرفة، حيث ظهرت جامعات جديدة للوفاء بحاجات الطلاب، وتعليمهم بكفاءة أعلى، وتقديم برامج وموضوعات تلبى احتياجات سوق العمل، بما يجعل واقع ومستقبل الجامعات التقليدية بحاجة إلى المراجعة بسبب عدم قدرتها على مسايرة التنافسية التي تزايدت في زمن العولمة (هلامي، ٢٠١٢، ١٩٨) تنافسية أوجدت مؤسسات تعليمية جديدة دخلت إلى مجال التعليم العالي مثل: الجامعات الريادية، الجامعات الخاصة، والجامعات الأجنبية، وجامعات الفضاء، والجامعات الافتراضية، والجامعات المفتوحة، وصيغ التعليم عن بعد، والتي كانت لها انعكاساتها الواضحة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح صدقية القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي. وشاع عن العولمة شعار ثورة الاتصالات التي تعلن موت الايدولوجيات زنتيح الفرص لنشوء المجتمعات الجديدة التي تسود فيها العناصر الأساسية لفكرة العولمة، مثل: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء

التمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كما ساهمت العولمة مساهمة كبيرة في فك العزلة عن دول فقيرة كثيرة، وأعطت الفرصة لقطاعات مهمة من ساكنتها للاستفادة من منجزات الورا التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم.

ثانياً: التحديات المحلية وانعكاساتها على تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري تعددت التحديات المحلية واختلفت انعكاساتها على تكافؤ الفرص التعليمية خاصة في

مرحلة التعليم الجامعي في مصر ومن ضمن هذه التحديات المحلية ما يلي:

١- سياسة القبول بالجامعات المصرية:

إن انتقال الطلبة من مساري التعليم الثانوي (العام/الفني والمهني) إلى التعليم العالي بالجامعات والمعاهد، يشكل واحداً من أقوى المشكلات التي يواجهها إصلاح التعليم في مصر، إضافة إلى أن اختبارات الثانوية العامة تعتبر الآلية الوحيدة للالتحاق بالتعليم العالي، وتوجد مخاوف لدى المجتمع والحكومة بشأن إذا ما كان الاعتماد على نتائج الثانوية العامة اعتماداً كلياً منهجاً صحيحاً وعادلاً لتحديد إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي (البدوي، ٢٠١٢، ٥)

و نظراً لأن نتائج الامتحان قد تكون انعكاساً للفروق في عوامل الإدخال مثل الظروف الأسرية وغيرها. وعليه يمكن القول: إن هناك إهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري، حيث إن معايير القبول في الجامعات الحكومية والخاصة تعكس بوضوح تحيزها للطبقة الغنية في المجتمع فضلاً على اعتمادها الطريقة التقليدية في القبول، دون مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبى احتياجات التنمية، حيث تعتمد فقط على المجموع الكلي للدرجات كأساس وحيد للقبول بالجامعات، وهو ما يضع الطلبة في الأماكن غير المناسبة لهم بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب يتركزون في كليات العلوم الإنسانية بنسبة 73% مقابل 27% في العلوم التطبيقية وتتصدر كليات التجارة والحقوق النسبة الأعلى 45.7% وتقل النسبة إلى 3% في كليات العلوم الزراعية والبيطرية والفنون الذي يعكس خللاً في توزيع فرص القبول والاحتياجات خاصة إذا قارنا ذلك بالمتوسط العالمي الذي ترتفع فيه نسبة القبول في الكليات التطبيقية والعملية (الدششان، ٢٠١٥، ١٢٠)

وما زالت تلك الفروق موجودة حتى عام ٢٠١٦، وكان بتنسيق هذا العام تقبل كليات الهندسة الحكومية من مجموع ٩٣% في حين الجامعات الخاصة تقبلهم من ٨٠%، وكليات الطب بالجامعات الحكومية تقبل من ٩٨%، في حين الجامعات الخاصة تقبل من مجموع ٩٠%، وذلك يعني عدم تكافؤ الفرص التعليمية في القبول والالتحاق بالجامعات حيث تكون الفرص التعليمية من

نصيب الطلاب الأغنياء، وليس من نصيب الطلاب الموهوبين وذوي القدرات، بالإضافة إلى وجود بعض الكليات مثل كلية الإعلام بجامعة القاهرة تقتصر القبول فيها على منطقة القاهرة الكبرى مما يشكل ظلم لطلاب الأقاليم الأخرى (البراهيم، ٢٠١٧، ١٣)

٢- خصخصة التعليم:

في إطار الاتجاه المتنامي نحو خصخصة معظم قطاعات العمل والإنتاج نتيجة للعولمة الاقتصادية، وتبني معظم الدول النامية لسياسات الاقتصاد الحر بدأت تضعف مسؤوليات الدولة نحو التدخل الفعال في صنع واتخاذ القرارات، وأصبحت خصخصة التعليم الجامعي توجهاً رئيساً في عديد من دول العالم، مما أدى إلى تخفيض الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم وبالتالي تدني مستوى الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة لأفرادها، ولذلك بدأ تنامي الاتجاه نحو خصخصة التعليم. (أبو العلا، ٢٠٠٧، ٧٣٤) وبالفعل اقتحم القطاع الخاص ساحة التعليم لتنمو مدارس ومعاهده وجامعاته عاماً بعد عام، ومع تدني أوضاع التعليم الرسمي، تنامي الطلب على المؤسسات الخاصة باعتبارها أفضل من التعليم الحكومي في تهيئة الطلاب لسوق العمل، واستأثر بذلك التعليم الخاص ومعه التعليم الأجنبي الذي لحق به في الاستثمار في التعليم، واستأثرت به الشرائح الاجتماعية العليا في المجتمع، وبعض من الطبقة الوسطى العليا القادرة على تحمل مصروفاته، وكان لازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومحدودي الدخل انعكاساتها على التعدد في أنماط التعليم، وجاء هذا التعدد ليجسد الفوارق والفجوات الاجتماعية بين مختلف الشرائح، وفي فرصها في الاستمتاع بالخدمات، ومن بينها خدمات حقوق التعليم (جمال الدين، ٢٠٠٧، ١٥٩) وهو ما أكدته دراسة (Attewel, 2010)، حيث أكدت على تزايد الفجوات بين الأغنياء والفقراء واتساع الهوة بينهم، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية حول العالم، وزيادة الطلب على التعليم الخاص، مما أدى إلى مواجهة الطلاب الفقراء فرصاً صعبة في الالتحاق بالتعليم العام تمنعهم من حقهم في التمكين من حقوقهم التعليمية، كما أكدت دراسة (الحبشي، ٢٠١١) أن التعليم الأجنبي يؤثر على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر، وأن الانفتاح على الغرب انفتاحاً غير محسوب أثر سلباً على منظومة تكافؤ الفرص التعليمية في مصر لكل فئات المجتمع على حد سواء.

وبذلك يعد التعليم الخاص من أبرز مظاهر عدم المساواة أمام فرص التعليم، ففي معظم المجتمعات لا يتناسب المعروض من أماكن الدراسة في التعليم الرسمي والطلب الاجتماعي

على التعليم، ومن ثم يستطيع القادرون ماليًا التغلب على تلك المشكلة بإدخال أبنائهم في التعليم الخاص، والذي يتطلب نفقات مالية لا يستطيع عليها إلا أبناء الفئات الميسورة، وأبرز علامات عدم المساواة الناتجة عن وجود التعليم الخاص تتمثل فيما يوفره هذا التعليم من نوعية ممتازة من التعليم في معظم الحالات.

٣- ضعف ميزانيات التعليم الجامعي المصري (تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم الجامعي):

تعاني معظم المؤسسات الجامعية من أزمت مالية واقتصادية بسبب زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وارتفاع كلفته، وضعف كفاية مصادر التمويل اللازمة لتغطية احتياجات الجامعات. كما لا تزال الحكومة هي المصدر الأساسي بل يكاد يكون الوحيد لتمويل التعليم الجامعي، وبهذا يمكن القول إن قضية تمويل التعليم الجامعي من أكبر التحديات التي تواجه المسؤولين ومتخذي القرار، فنقص التمويل يؤثر تأثيراً بالغاً على مدخلات التعليم من أبنية، وتجهيزات، ومواد تعليمية، واساتذة، كما يؤثر على فعاليات ومهام التعليم سواء أكانت تدريسية، أو بحثاً، أو خدمة مجتمع، مما يجعل الجامعات غير قادرة على مواكبة التقدم العلمي، ويؤثر أخيراً على المخرجات، وذلك بالنسبة لمستوى تحصيل الطلاب، وكفاءتهم المعرفية، والمهارية، أو معدلات الرسوب، والتسرب، وإنتاجية البحث العلمي، الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تدني مستوى الخريج وتدني مستوى جودة، وكفاءة منظومة التعليم الجامعي بصفة عامة.

ويعتبر الإنفاق على التعليم واحدة من الآليات الرئيسة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، فهذا الإنفاق يؤدي إلى إتاحة الخدمات التعليمية العامة بصورة مجانية أو شبه مجانية للفقراء ومحدودي الدخل، وبالرغم من ذلك تشير التقارير إلى وجود تدنٍ في قيم ونسب الإنفاق على التعليم الجامعي بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ هذا وعلى الرغم من تأكيد زيادة أعداد الأفراد في الفئة العمرية للأفراد بين ١٨ و ٢٤ سنة؛ حيث يشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام كان ٥,٣ عام ٢٠٠٢ وتناقص إلى ٢,٨ في عام ٢٠٠٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١١).

وتراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم من المرتبة ٥١ بين ١٣١ دولة إلى المرتبة ٥٩ بين ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وظل الوضع ثابتاً خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث احتلت مصر المرتبة ٥١ بين ١٣٣ دولة. وأيضاً، تراجع ترتيب مصر بشكل كبير فيما يتعلق بركيزة التعليم العالي والتدريب من المرتبة ٨٠ بين ١٣١ دولة إلى المرتبة ٩١ بين ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتحسن الوضع خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

حيث احتلت مصر المرتبة ٨٨ بين ١٣٣ دولة. أما بالنسبة للمؤشر الخاص بمدى تلبية نظام التعليم العالي والتدريب من المرتبة ٨٠ بين ١٣١ دولة إلى المرتبة ٩١ بين ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتحسن الوضع خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث احتلت مصر المرتبة ٨٨ بين ١٣٣ دولة. (بلتاجي، ٢٠١٥، ١٢) (التقرير السادس والسابع للتنافسية المصرية ٢٠٠٩/٢٠١٠)

واستمر هذا التدني في الإنفاق العام على التعليم في العام الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢، الأمر الذي أدى إلى عرقلة تحسين جودته مع عدم تكافؤ الفرص التعليمية به، حيث خصص له نحو ٥٥,٧ مليار جنيه في الصيغة الأولى للموازنة تم تخفيضها إلى ٥١,٨ مليار جنيه في الصيغة النهائية، وهذه المخصصات تزيد بنسبة ١٠% على مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ وبما أن معدل التضخم بلغ ١١,١% في عام ٢٠١١/٢٠١٢ وفقاً لتقديرات وزارة المالية المصرية، فإن القيمة الحقيقية للإنفاق العام على التعليم قد تراجعت مما يعني أن وضع التعليم في سلم أولويات الإنفاق العام للحكومة قد تراجع. وقد أشارت منظمة اليونسكو في تقريرها الإحصائي لعام ٢٠١٢م أن نسبة ميزانية التعليم في مصر بلغت حوالي (٩١ و ٩%) من إجمالي الإنفاق الحكومي وحوالي (٣,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠م. (UNESCO: Global Education Digest, 2012,154)

كما يشغل الإنفاق العام على التعليم نحو ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ علماً بأنه قد بلغ ٣,٥% في الموازنة السابقة أي أن الأمور تسير من سوء إلى أسوأ (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠١١، ٦٤)

ومن المعروف أن ثلثي هذه الميزانية تخصص للتعليم العام والثلث الآخر للتعليم العالي والجامعي، وأن دل ذلك على شيء فيدل على مدى ضآلة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الجامعي، ورغم من أن الإحصائيات تشير إلى وجود زيادة سنوية في ميزانية التعليم الجامعي طبقاً للحساب الختامي للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث وصلت إلى (٣٦٥٩٨٧) من الإنفاق العام للدولة، وبلغت (٤٩٧٨٤) من الإنفاق العام على التعليم و (١١١١٣) من الإنفاق العام على التعليم الجامعي.

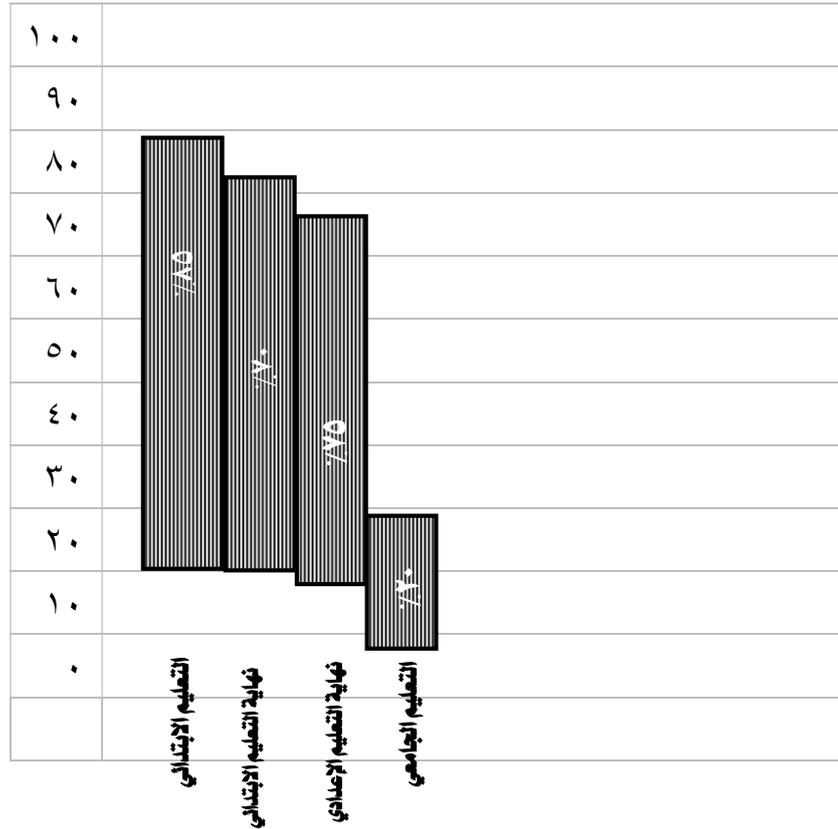
وأشارت البيانات أيضاً إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من الإنفاق العام حوالي ٣,٠٤% ونسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق على التعليم حوالي ٢٢,٣٢%.

(الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، ١٧) مما يدل على تزايد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي في هذا العام. والرغم من ذلك ما زالت تعاني معظم مؤسسات التعليم الجامعي من قلة الموارد المادية والمخصصات المالية التي تمكنها من أداء أدوارها بفعالية. وبالتالي يشير الواقع إلى ضعف التمويل المخصص للتعليم الجامعي مما يعوق كافة عمليات التطوير والتحسين التي يمكن وضعها بهدف إصلاح التعليم الجامعي، طالما لا توجد الميزانيات وأوجه الإنفاق الملائمة لإحداث هذا التطوير والتحسين، الأمر الذي يدفعنا لإيجاد صيغ جديدة لمعالجة هذه المشكلات.

٤- فجوة الثروة وتزايد فجوة العدالة الرقمية:

من المنطلقات التربوية الفلسفية للتعليم الجامعي ضرورة توفير الفرص التعليمية لكل الطلاب بطريقة متساوية، ومجانية التعليم، والاهتمام بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس، وتقويم البرامج الدراسية التي تزيد من المعرفة وتنمية المهارات، وربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع ومراكز البحوث، حتى أصبح رفع معدل الحصول على التعليم من أولويات التنمية في مصر، وعلى الرغم من ذلك يعاني التعليم الجامعي المصري من تجذر مظاهر الانحياز الطبقي التي تفرض تمايزاً بين الطبقات الاجتماعية في الفرص التعليمية، والتي تشكل انحيازاً للقادرين على حساب العاجزين مادياً، وهو ما يظهر واضحاً ضمن الواقع الحالي للتعليم الجامعي المصري المحفوف بأزمة غياب تكافؤ الفرص التعليمية إذ يحرم الفقراء من فرص تعليمية كثيرة ويستحوذ الأغنياء بأموالهم على فرص تعليمية أكبر، فالعديد من الدراسات أكدت أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة يؤدي دوراً واضحاً في التمايز الطبقي؛ حيث يثري التعليم منهجاً وإدارة ونظاماً وقبول وسياسة لصالح الأغنياء ضد الفقراء، وعلى الرغم من تلك الفلسفة التي يتبناها التعليم الجامعي والتي تحمل العديد من الشعارات البراقة التي ترفع عن حياد التعليم، وعن أنه متاح للجميع وفق قدراتهم واستعداداتهم التي تؤهلهم للالتحاق به؛ إذ نسي أصحاب تلك الشعارات أن القدرات والاستعدادات هي قدرات واستعدادات اجتماعية وطبقية بالدرجة الأولى؛ لأن شروط القبول والنجاح تأتي من تلك الاستعدادات التي يدعمها تفوق أبناء الأغنياء واستمرارهم في التعليم عن أبناء الفقراء لعدم مقدرتهم المادية على تنمية وتطوير تلك الاستعدادات التي يتحدثون عنها (الخواجة، ٢٠٠٧)، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية عن مصر عام ٢٠١٠ نجد هناك فروقاً كبيرة في التحصيل الدراسي بين الأغنياء والفقراء وهو ما يعرف بـ "فجوة الثروة"، حيث نجد أن ما يناهز ٢٢% من سكان مصر في سن الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي ما بين (٦-١٧ سنة) تلثم فقط هم من يلتحقون بالتعليم العالي والجامعي.

ومن دلالات اختلاف الجوانب الاجتماعية للطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في مصر، نجد وفقاً لتقرير التنمية البشرية عن مصر عام ٢٠١٠ كما أوضحت نتائجه أن نسبة ٣٩% للشباب من الخمس الأدنى (الـ ٢٠% الأفقر) ما زالوا أميين والقليل منهم وصل إلى المرحلة الثانوية، وبالتالي يصبح احتمال الحصول على درجة علمية من معهد أو جامعة ضعيفاً للغاية لهذه الفئة، بينما يحصل ٤٣%، ٢١% على التوالي من الشباب في شريحتي الثروة الأعلى على هذه الدرجات الجامعية (المصري، ٢٠١١، ٢١٩-١٢١)، وهذا الأمر يجعلنا ندرك أن فجوة العدالة الرقمية في تزايد يهدد استقرار التعليم في مصر، فالافتراض الرقمي يقول أن هناك فوجاً في التعليم الابتدائي تصل نسبة الاستيعاب فيه إلى ٨٥% بهدر مقداره ١٥%، وتصل هذه النسبة إلى ٢٠% هدرًا بنهاية التعليم الإبتدائي، وتزداد إلى ٢٥% هدرًا نهاية التعليم الإعدادي، ونسبة من يلتحق بالجامعة من هذا الفوج حوالي ٢٠% فقط من ٨٥% النسبة الإجمالية للفوج (جوهر، والباسل، ٢٠١٥، ١١)، والشكل التالي يوضح ذلك:



شكل (٢)

التوقع الافتراضي لأحد افواج التعليم المصري

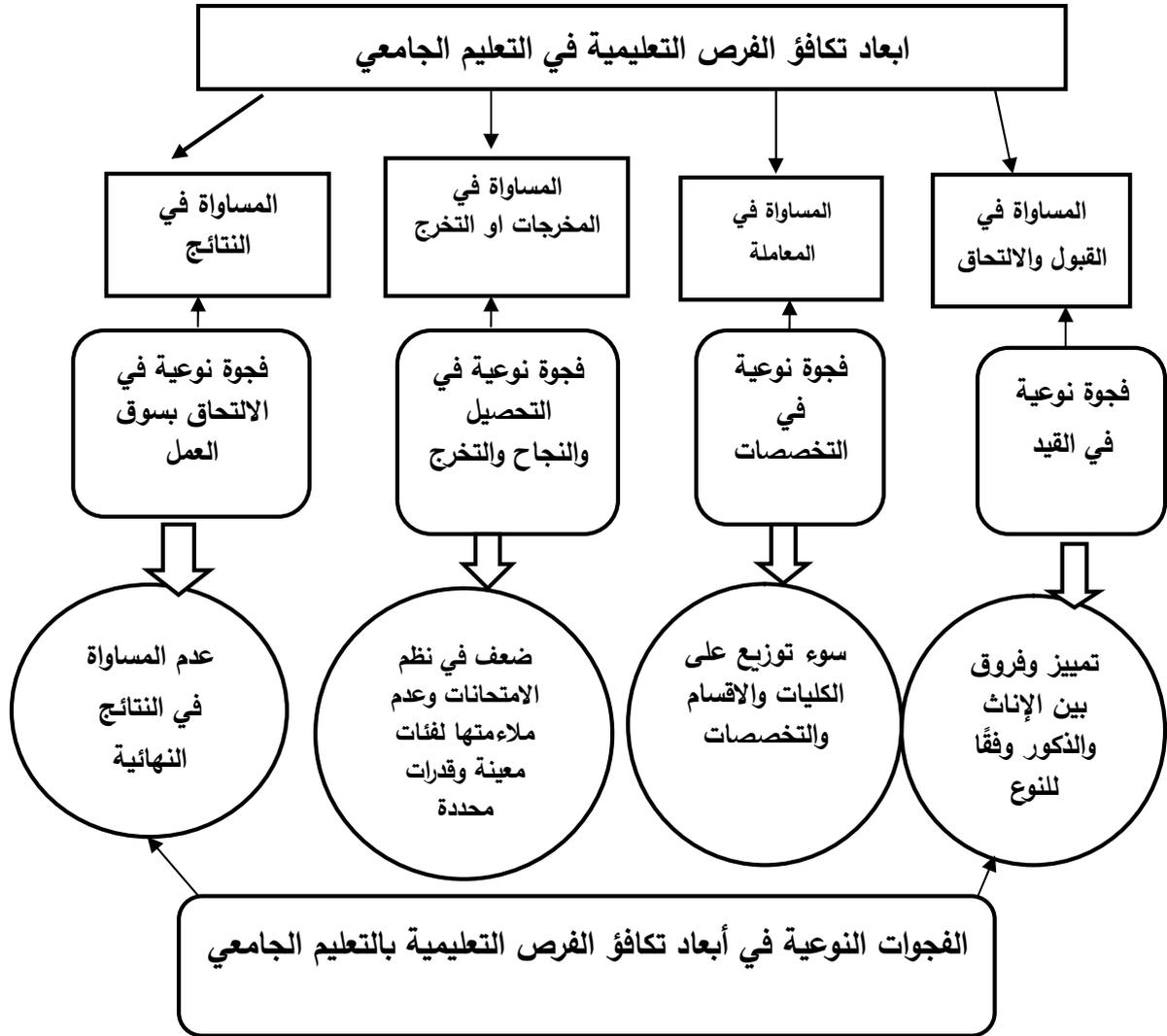
المصدر: (جوهر، والباسل، ٢٠١٥، ١١)

ويلاحظ من الشكل السابق (٢)، أن الواقع الحالي للتعليم الجامعي المصري محفوفاً بأزمة غياب تكافؤ الفرص التعليمية إذ يحرم الفقراء من فرص تعليمية كثيرة ويستحوذ الأغنياء بأموالهم على فرص تعليمية أكبر

٥- الفجوة النوعية في التعليم بين الإناث والذكور بالتعليم الجامعي:

تمثل الفجوة النوعية مدى وجود فروق بين البنات والبنين حول موضوع معين، والفجوات النوعية في التعليم الجامعي هي مدي الاختلاف والتباين بين الإناث والذكور في التعليم الجامعي سواء في معدلات القيد ومعدلات النجاح والتخرج، وكذلك الفروق بينهما في معدلات الالتحاق بال تخصصات العلمية المختلفة والفروق بينهم أيضا في معدلات الالتحاق بالدراسات العليا بالجامعات المصرية (ابراهيم، ٢٠١٧، ١٦)

إن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يفترض فيه أن تتساوى الإناث مع الذكور في الالتحاق بالتعليم في جميع مراحلها، وخاصة التعليم الجامعي نظراً لما له من مكانة وقيمة في المجتمع المصري، ولكن عندما يعكس الواقع التعليمي بالتعليم الجامعي تمثيلاً غير متكافئاً، وتزداد فيه فرص تعليم الذكور عن الإناث، أو العكس، وذلك في الالتحاق بالتعليم الجامعي وفي الالتحاق بالتخصصات العلمية المختلفة. فإن ذلك يعد إهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري، وإن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي يتطلب تحقيق المساواة في جميع أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية سواء المتعلقة بالمساواة في القبول أو الالتحاق أو المساواة في المعاملة، أو المساواة في المخرجات أو التخرج، أو المساواة في النتائج، والشكل التالي يوضح ذلك



شكل (٣)

الفجوات النوعية في أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية

الشكل من إعداد الباحثة مع الاستعانة بالشكل الخاص بدراسة (إبراهيم،

٢٠١٧، ٢٥)

ويلاحظ من الشكل السابق (٣)، أن تحقيق تكافؤ الفرص لا بد أن يتم في جميع تلك الأبعاد السابقة لتكافؤ الفرص التعليمية والتي يجب أن يمر بها كل طالب ملتحق بالتعليم الجامعي، كما يلاحظ أنه في حالة حدوث فجوة نوعية في القيد تقوم هذه الفجوة بالقضاء على البعد الأول (المساواة في القبول والالتحاق)، وفي حالة حدوث فجوة في التخصص نظراً لتراكم

الطالبات مثلاً بالكليات الطبية والكليات النظرية مثلاً فإن هذه الفجوة تقوم بالقضاء على البعد الثاني (المساواة في المعاملة)، وفي حالة وجود ارتفاع واضح لنسب النجاح والتخرج فإن ذلك يعني وجود فجوة في التحصيل، ومن ثم فجوة في التخرج، وهذه الفجوة تقضى على البعد الثالث الخاص (المساواة في المخرجات)، وكذلك يؤدي عدم المساواة في النتائج إلى القضاء على البعد الرابع.

وبالنظر لتقارير الفجوة النوعية العالمية في مجال التعليم نجد أن سد الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في التعليم في مصر تدهور بشكل كبير وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٢)

الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في التعليم الجامعي المصري بفارق (٥) سنوات بين كل فجوة خلال الفترة من

عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥/٢٠١٦

السنة	الفجوة النوعية في التعليم في مصر	ترتيب مصر	من إجمالي الدول
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٠,٩١	٩٠	١١٥
٢٠١١/٢٠١٢	٠,٩١	١١٠	١٣٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٠,٩٥	١١٢	١٤٤

المصدر: *the Global Gender Gap report, 2006, 59*

يلاحظ من الجدول (٢) أن ترتيب مصر بين الدول في سد الفجوة بين الذكور والإناث تدهور بشكل كبير، وأن مكانة مصر وترتيبها الدولي في سد الفجوة في نقصان مستمر بعد أن كان قبل المرتبة الأخيرة بخمسة وعشرين دولة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، أصبح ترتيبها دولياً قبل المرتبة الأخيرة باثني عشرة دولة عام ٢٠١٥/٢٠١٦، الأمر الذي يدل على وجود فجوة كبيرة بالتعليم في مصر، مما يعني إهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٦- الإتاحة التعليمية (ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات عن استيعاب كل الراغبين في مواصلة التعلم)

تتزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي من عام إلى آخر، وبشكل قد يفوق إمكانات الجامعات المصرية، نتيجة للانفجار السكاني بمصر من ناحية، ولزيادة الطموحات والآمال من ناحية أخرى، فمعظم أفراد المجتمع ينظرون إلى التعليم الجامعي على أنه قيمة اجتماعية ضرورية بغض النظر عن مدى جدواها، فضلاً عن رغبة الدولة في رفع نسبة خريجي

التعليم الجامعي بالقياس إلى فئة العمر المناظرة، الأمر الذي جعل التعليم الجامعي يعاني من تحدي الإتاحة التعليمية، وعدم قدرته عن تلبية الطلب الاجتماعي، وعجز الجامعات المصرية عن استيعاب كل الراغبين في مواصلة هذا النوع من التعليم من حيث المباني والقاعات، والتجهيزات، والإمكانات التقنية، الأمر الذي استوجب ضرورة البحث عن صيغ تعليمية تحقق التوازن بين استيعاب الراغبين في مواصلة التعليم والإمكانات دون الإخلال بالكيف.

ومن المؤشرات التي تحدد تلك المشكلة:

✱ نمو أعداد الشباب في الشريحة العمرية الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي سنوياً بمعدل يفوق معدل القيد الإجمالي في التعليم الجامعي، والمشكلة تتزايد بارتفاع معدل الزيادة السكانية، واتساع شريحة العمر للفئة من ١٨-٢٣. (البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠، ٢٠)، وتتحمل الجامعات الحكومية العبء الرئيس في التعليم العالي والجامعي، وتستوعب حوالي ٨١% من المقيدون، وهو ما يؤدي إلى تكديس هذه الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب حيث تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم الجامعي بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠١٥/٢٠١٦م) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(وزارة التعليم العالي، مسودة المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر، ٢٠٠٦، ٥)

جدول (٣)

الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٥/٢٠١٦

٠٦/٠٦	٠٨/٠٧	٠٩/٠٨	١٠/٠٩	١١/١٠	١٢/١١	١٣/١٢	١٤/١٣	١٥/١٤	١٦/١٥
١٨٥٩٢٧٣	١٨٦٨٩٢٠	١٩١٨٢٩٩	١٩٢٨١١٢	١٦٤٩٩٨٦	١٠٧٦١٨٦	١١٠٢٨١٩	١٦٨٨٩٥٠	١٩١٨١٩٧	١٨٢٥٠١٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي: التعليم، سبتمبر، ٢٠١٦

يلاحظ من الجدول (٣) أن التعليم الجامعي في مصر نما في السنوات الأخيرة نموًا سريعاً جداً فقد تضاعفت أعداد المقيدون في هذا النوع من التعليم عدة مرات في السنوات الأخيرة ففي عام ٢٠١٢/٢٠١١ كان عدد الطلاب المقيدون بالجامعات المصرية (١٠٧٦١٨٦)، بينما بلغ هذا العدد في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ (١١٠٢٨١٩)، وشهد تزايداً في ٢٠١٣/٢٠١٤ (١٦٨٨٩٥٠)، وتزايد في العام ٢٠١٤/٢٠١٥ ووصل إلى (١٩١٨١٩٧) إلا أنه شهد هبوطاً طفيفاً في العام ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث بلغ (١٨٣٥٠١٥)، وعلى الرغم من هذا التوسع الكمي، فإن التعليم الجامعي لا يزال بعيداً عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك لأن الزيادة في

أعداد المقيدون أو المقبولين لا تعنى بالضرورة تحقيق الفرص التعليمية المتساوية أو الاقتراب من تحقيق ديمقراطية التعليم الجامع، فالأهم من الزيادة الكمية هو قيام عمليات الانتقاء الدقيقة والموضوعية لطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة، وضمان السبل التي تيسر الاستفادة من الفرص التعليمية لمستحقيها فقط (المجلس الاعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الاحصاء:، ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦)، (مصر في ارقام، ٢٠١٧)

٧- تدني جودة البنية التحتية التكنولوجية بالجامعات المصرية:

يعاني التعليم الجامعي من ضعف في استخدام التكنولوجيا، فحتى هذه اللحظة تعتمد عدد من الجامعات في تجهيزاتها لقاءات المحاضرات على سبورة و بعض الأقسام فقط متناسية أننا في صدد عصر رقمي تكنولوجي يعتمد على كل ما هو تقني وحديث من الأجهزة والمعدات مثل السبورة الذكية التفاعلية واستخدام أجهزة العرض والشرائح المختلفة، والتعليم المدمج.

وإجمالاً، يوجد ضعف في البنية التحتية التكنولوجية، حيث جاءت مصر في المركز ٩١ ضمن ١٤٠ دولة على مؤشر جودة البنية التحتية التكنولوجية في تقرير التنافسية (٢٠١٥/٢٠١٦) بحصولها على (٧/٣،٤)، وهي درجة متوسطة، بما يجعل من ضعف جودة البنية التحتية التكنولوجية في مصر تحدياً أمام دعم القدرة التنافسية للدولة. لذا يواجه نظام التعليم الجامعي الحكومي في مصر تحديات تتمثل في الإمكانيات الجديدة التي تنتهجها التكنولوجيا والتي من المهم الانتفاع بها في العملية التعليمية مما تفرض على الجامعات الحكومية في مصر تطوير أدائها لتكون مصدراً للإبداع في الفكر والتكنولوجيا، وأيضاً للتمكن من مواكبة وملاحقة التزايد المعرفي الهائل من التطورات الدولية المعاصرة، وانعكاسها على تطور الاتصالات والمعلومات مما يجعل من تطوير دور الجامعة ووظائفها إحدى تحديات العصر التي يجب الاستجابة لها. (شحاته، ٢٠١٧، ٤٩٢)، (عبد المطلب، ٢٠١٦، ١٩٣)

مما سبق يتضح أن التعليم الجامعي المصري يواجه الكثير من المشكلات التي تعوق تطويره بالشكل الذي يلائم العصر المعرفي الذي نعيش فيه الآن وجعلته غير قادر على أداء وظائفه، وأبرز هذه المشكلات : ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة للطلاب وفرص العمل، وضعف قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وفرص العمل، والبطء في الاستجابة لكافة المتغيرات، ومن ثم فإن تطوير التعليم الجامعي وتجديد منظومته وتحديث آلياته والبحث عن نماذج وصيغ جديدة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وإيجاد بيئة صفية ملائمة

للمتعلمين بالمرحلة الجامعية (ذكور وإناث، أغنياء وفقراء)، على حد سواء، بما يتيح المجال لتطبيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية والعدالة وجعلها نهجاً حياً في مجتمعنا. قد أصبح ضرورة ملحة فرضتها طبيعة العصر الذي نعيشه بما يكتنفه من مخاطر وتحديات. من أجل هذا جاءت فكرة التعليم المدمج باعتباره نظاماً تعليمياً مرناً، يقضي على كثير من ثغرات التعليم الجامعي، ويؤدي دوراً فعالاً في توفير فرص التعليم للجميع بصورة متكافئة ومتوازنة.

المحور الثالث: الفلسفة الحاكمة للتعليم المدمج:

عند الحديث عن التعليم المدمج فلا بد من الفلسفة الحاكمة له؛ والتي بنيت حول فلسفة التعليم في أي مكان، وأي زمان وهي تعني أن: المتعلم يمكن أن يحصل على المواد التعليمية متى شاء وأين يشاء، فهو قائم على اختصار الوقت، والجهد، والتكلفة إضافة إلى تحسين المستوى العام للتحصيل الدراسي، ومساعدة المعلم والطالب في توفير بيئة تعليمية جذابة، لا تعتمد على المكان أو الزمان.

وبذلك فظهور التعليم المدمج بمثابة ثورة على النظم التعليمية التقليدية، حيث أوجد فلسفة وأهدافاً واسلوباً جديداً في إدارة نظم التعليم.

ويعد التعليم المدمج تطوراً طبيعياً للتعليم الإلكتروني نحو برنامج متكامل لأنواع متعددة من الوسائل، وتطبيقه بالطريقة المثلى لحل المشكلات، كما يعد أحد المداخل الحديثة القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تصميم مواقف تعليمية جديدة والتي تزيد من استراتيجيات التعلم النشط والمتمركز حول المتعلم، فالتعلم المدمج يجمع بين مميزات التعلم وجهاً لوجه والتعلم الإلكتروني، الأمر الذي يجعل منه مدخلاً جيداً لصياغة البرامج التعليمية القادرة على مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وتحقيق تعلم متميز من ناحية أخرى (أبو شقير، ٢٠١٤، ١٤٩).

وإذا كان الأمر كذلك فإن فكرة التعلم المدمج تعتبر من انسب الصيغ التي استحوذت على الاهتمام الدولي في الوقت الحالي وليس ادل علي ذلك من انعقاد العديد من الدراسات التي توصلت الي ضرورة الاخذ بالتعليم المدمج باعتباره أحد النظم التربوية التي يمكن ان تسهم في تحقيق ديمقراطية التعليم العالي ويخفض كلفة التعليم بالمقارنة بنظم التعليم التقليدية بصور حقيقية وموسعة وكحل جذري لثغرات التعليم النظامي، فضلا علي انه يعد أحد أهم محاور الاستثمار في تنمية وتطوير الموارد البشرية اللازمة لتقدم الدول ومواكبة التطور التكنولوجي

الذي يشهده هذا العصر، كما أن استخدام وسائل التعليم المدمج تؤدي الى زيادة فاعلية التعلم، وانخفاض التكلفة والوقت اللازم للتعلم اضافة الى جمعه أكثر من أسلوب وأداة للتعلم، سواء كانت إلكترونية أم تقليدية، وتقديمه نوعية جيدة من التعلم تناسب خصائص المتعلم واحتياجاته (Graham & Dziuban, 2008, 270)

وفي ضوء ما سبق وتحليل الدراسات السابقة يمكن ان نحدد بدقة - مفهوم التعليم المدمج، ومتطلباته وذلك على النحو التالي: -

أولاً: مفهوم التعليم المدمج :

تعددت المسميات لهذا النوع من التعليم، منها التعليم المزيج والتعليم الخليط والتعليم المؤلف والتعليم التمازجي أو التمازج وغيرها، ويطلق عليه باللغة الإنجليزية مصطلح (Blended Learning). إلا أن جميع هذه المصطلحات وبشكل عام تتفق في المفهوم فالتعليم المدمج هو الامتداد الطبيعي والوسيط المنطقي ما بين التعلم التقليدي والتعلم الإلكتروني، فهو النموذج الذي يوظف التعلم الإلكتروني ممزوجاً مع التعلم الصفي التقليدي في عمليتي التعليم والتعلم بحيث يتشاركا معاً في إنجاز العملية التعليمية بالشكل الذي يريده المتعلم، وهذا النوع من التعلم لا يُلغى معه التطور التكنولوجي، ولكن نستخدمه بشكل وظيفي في فصولنا العادية، أو في المعامل الدراسية.

ويرجع هذا التعدد في المسميات إلى اختلاف نوع وطبيعة العناصر التي تُمزج وتتكامل مع بعضها البعض، فهناك من يرى أن التعلم المدمج ما هو إلا دمج بين استخدام شبكة الإنترنت - كأحد أشكال التعلم الإلكتروني - والتعليم التقليدي، بينما يرى آخرون أن التعليم المدمج ما هو إلا دمج بين التعلم الإلكتروني بجميع صورته وأشكاله - سواء المعتمدة على الكمبيوتر أو على شبكة الإنترنت - والتعليم التقليدي، بحيث لا يقتصر على أحدهما فقط بل الإثنين معاً. وتتنظر فئة ثالثة من منظور أنه مزج للسمات والمميزات التي يتسم بها كل من التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني في صورة متكاملة ومنظمة. وفريق رابع يرى أن التعلم المدمج هو الدمج المتكامل بين العناصر المختلفة المكونة لنمطى التعلم الإلكتروني والتقليدي. (الشعيلي، ٢٠١٦، ٣٣٢)

ومن ضمن هذه التعريفات للتعليم المدمج ما يلي:

اتفق كل من (الكندري، ٢٠١٦، ٨)، و(الأشقر، ٢٠١٥، ١١)، و(سلامة، ٢٠٠٦، ٥٦) على تعريف التعليم المدمج من خلال تركيزه على أدوار المعلم حيث عرفه على انه مزج أو

خلط أدوار المعلم التقليدية في الفصول الدراسية التقليدية مع الفصول الافتراضية والمعلم الإلكتروني أي أنه تعلم يجمع بين التعلم التقليدي والتعلم الإلكتروني. بما يتناسب مع خصائص وطبيعة الطلاب، وطبيعة المادة العلمية للبرنامج.

كما اتفق كل من (هورن وستاكر، ٢٠١٥)، (Horn & Staker, 2015, PP 34-35)، و(حسين، ٢٠١٥، ١٥٤) على تعريف التعليم المدمج على أنه تعليم رسمي له مكونان أولهما الجزء التقليدي: وفيه يتم تعلم الطلاب بناء على التفاعل بينهم وجهاً لوجه مع وجود حرية الطالب بالتحكم في الوقت والمكان وحسب رغبته ومستواه وتحت إشراف وتوجيه المعلم، والثاني: الجزء الإلكتروني وهو الجزء الخاص باستخدام التعليم الإلكتروني، أو الدمج بين نوعين أو أكثر من أنواعه خاصة نوع التعليم الإلكتروني المعتمد على الكمبيوتر، ووسائطه المتعددة والفائقة التداخل والتعليم الإلكتروني المعتمد على الإنترنت.

وكذلك اتفق كل من (العنزي، ٢٠١٧، ٦٤)، (المعقل، ٢٠١٧، ١٥) (اسليم واخرون، ٢٠١٧، ٢١) على أن التعليم المدمج يعتبر أسلوباً قائماً على توظيف أسلوب التعليم الإلكتروني خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والبرامج الإلكترونية، وما به من فوائد ومميزات مع نظام التعليم الاعتيادي وما يوفره من تفاعلات مباشرة، وتدريب على أداء المهارات لتسهيل عملية التعلم ولتحقيق أكبر فائدة على العملية التعليمية. وزيادة الإثارة لدى الطلاب للتفاعل مع المادة الدراسية وفهمها. بغرض إثراء تدريس المقررات الدراسية.

أما (الصباغ، ٢٠١٧، ٢٠-٢١) فنظر إلى التعليم المدمج على أساس كونه نموذجاً تعليمياً يدمج نموذج المحاضرات الصفية ونموذج المحاضرات المتوفرة عبر الإنترنت لتقديم أفضل ما في هذين النموذجين، وقال إنه بالإمكان اختزال التنفيذ العملي للتعليم المدمج مقارنة بالتعليم التقليدي من خلال أن المقرر الدراسي الذي يقدم على أساس ٣ أو ٤ ساعات أسبوعية في الفصل الدراسي وفق نموذج التعليم التقليدي ربما يقدم على أساس ساعة صفية واحدة في الأسبوع لنفس الفترة الزمنية وفق نموذج التعليم المدمج. وسيتم تقديم جميع الأنشطة الأخرى من خلال الإنترنت.

وتم تعريفه من جانب (صياح، ٢٠١٧، ١٠٦) في ضوء ما يتمتع به من مميزات على أنه: طريقة تعليمية، تعتمد في تقديم المحتوى التعليمي على أفضل مزايا التعليم الإلكتروني ومزايا التعليم الصفّي الاعتيادي داخل حجرة الصف وخارجها؛ وذلك بالجمع بين أكثر من

أسلوب وأداة للتعلم، سواء كانت إلكترونية أو تقليدية، بما يتناسب مع خصائص واحتياجات المتدربين من جهة وطبيعة المادة العلمية والأهداف التعليمية المرجو تحقيقها من جهة أخرى. ولعل التعريفات السابقة للتعليم المدمج تباينت من حيث إنه أسلوب، نمط، طريقة، منظومة، برنامج، واتفقت على أنه يركز على دمج بين أنشطة التعلم الإلكتروني من خلال استخدام شبكة الإنترنت وأنشطة التعلم التقليدي، حيث أن التعلم يتم في كل من الفصل الدراسي (التعلم التقليدي) وشبكة الإنترنت دون فقد الكامل لساعات التعلم التقليدي. فالهدف الرئيس للتعلم المدمج هو الجمع بين ميزات التعليم التقليدي والتعلم الإلكتروني لتشجيع التعلم النشط المستقبلي، والتعلم داخل وخارج إطار الفصول الدراسية، بهدف إخراج المنتج التعليمي بطريقة سلسلة وسهلة ومشوقة للمتعلمين غايتها تحقيق الهدف التعليمي.

واتضح كذلك من مفهوم التعليم المدمج أنه يركز على الآتي:

- ✱ يؤكد على أهداف التعلم بدلاً من وسيلة نقل الخبرة.
- ✱ ضرورة دعم العديد من أنماط التعلم الشخصية المختلفة للوصول إلى الفئة المستهدفة.
- ✱ يبني كل فرد خبرة التعلم على معارف ذاتية مختلفة.
- ✱ التعلم المدمج هو تعلم لا يلغي التعلم الإلكتروني ولا التعلم التقليدي إنما يدمج الاثنين معاً، فهو تعلم يدمج بين أنشطة التعلم الإلكتروني وأنشطة التعلم التقليدي وجهاً لوجه.
- ✱ يعتمد التعلم المدمج على التفاعل وجهاً لوجه بين المعلم والمتعلم في الفصول التقليدية ويحاول الاستفادة مما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت) وتوظيفها في العملية التعليمية.

ثانياً: متطلبات التعليم المدمج :

يرتكز التعلم المدمج على العديد من المتطلبات منها: (حمزة، ٢٠١٥، ٦٤-٦٥)،

(الحربي، ٢٠١٤، ٣٧٩)

١- **المتطلبات التقنية:** وتشمل عدد من المتطلبات، تمثلت في توفير كل من:

- مقررات إلكترونية تفاعلية.
- إتاحة مصادر معلومات الكترونية، لدعم ما يدرسه المتعلمون.
- برامج تقييم الكترونية.
- مواقع للتداول الإلكتروني مع الخبراء والمتخصصين في المجال.

- توفير أدوات وصول المتعلمين للدروس، والمحاضرات بصورة الكترونية (البيئة الالكترونية الصفية).
- توفير فصول افتراضية بجانب الفصول التقليدية، واستخدامها وفقاً للاستراتيجية التعليمية المقترحة.

٢- المتطلبات البشرية: وهي متطلبات تتعلق بالمعلم والمتعلم والدعم الفني:

- ✘ **المعلم** : فيجب أن يكون لديه المقدرة على : التدريس التقليدي مصحوباً بالتطبيق العلمي باستخدام الحاسب، والبحث عن ما هو جديد عبر الإنترنت مدفوعاً برغبته في تجديد معلوماته وإثرائها، وكذلك تمتعه بقدر من المهارات تمكنه من التعامل مع البرامج المختلفة لتصميم المقررات، فضلاً عن مقدرته على استخدام البريد الإلكتروني في الاتصال مع الطلاب، إضافة إلى مقدرته على حث الطلاب على المشاركة بفاعلية سواء في الفصل التقليدي أو الفصل الافتراضي، وتمتعه بالحد الأدنى من المهارات التي تمكنه من أن يحول كل ما يقوم بشرحه من صورته الجامدة إلى واقع حي يثير انتباه الطلاب، مستخدماً في ذلك الوسائط المتعددة والفائقة المقدمة من خلال شبكة الإنترنت.
- ✘ **المتعلم**: ضرورة أن يشعر المتعلم بأنه مشارك في العملية التعليمية، وأن مشاركته مهمة في نجاح التعلم، وأن يمتلك الحد الأدنى من المهارات التي تمكنه من التعامل بنجاح مع الإنترنت بجميع خدماته، ولا سيما خدمة البريد الإلكتروني، والبحث عن المعلومات والمحادثة عبر الشبكة.
- ✘ **الدعم الفني**: وهم خبراء متخصصون في مجال التصميم وبناء المواقع عبر الإنترنت.

٣- المواد التعليمية: التي تشكل محتوى التعلم المدمج وتنقسم إلى:

- ✘ **مواد تعليمية مطبوعة**: وتشمل الكتب الدراسية والكتيبات المصاحبة وكراسات التدريب والتقارير المطبوعة والاختبارات الورقية والنشرات.
- ✘ **مواد تعليمية مرئية ومسموعة**: وهي تشمل قاعدة عريضة من المواد التعليمية مثل الصور الثنائية والمتحركة ولقطات الفيديو والعروض التقديمية وعروض الفلاش وصفحات الويب كويست وتقنيات البودكست.

المحور الرابع: دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري

اتفقت العديد من الأدبيات والدراسات على ان التعليم المدمج له العديد من الانعكاسات على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية منها دراسة (حسن، ٢٠١٦، ٣١٠)، ودراسة (الأشقر، ٢٠١٥، ١١)، ودراسة (المصري، ٢٠١٧، ٢٣)، ودراسة (المعقل، ٢٠١٧، ١٧)، وتمثلت هذه الانعكاسات في:

- ١- قدرته على الجمع بين الكثير من المستحدثات التكنولوجية في العملية التعليمية والتي تسمح بعضها بإتاحة الفرصة للطالب بعملية التعلم الذاتي وفق قدراته واحتياجاته.
 - ٢- تخلصه من عيوب التعلم التقليدي والتي تتطلب التواجد في مكان وزمان معين وذلك من خلال تقديمه للعديد من المصادر التعليمية التي لا ترتبط بقواعد الزمان والمكان وتتنوع تلك المصادر بحيث تضم أشكال عديدة تتناسب مع احتياجات الطلاب وقدراتهم.
 - ٣- توفير التواصل الدائم والمستمر بين الطلاب وبعضهم البعض وبين الطلاب والمعلم.
 - ٤- استخدامه للعديد من المصادر التي تساعد على إيصال وتدعيم المعلومات، فمن الممكن لإيصال معلومة واحدة استخدام أكثر من مصدر.
 - ٥- قيام معلم التعلم المدمج بمساعدة الطلاب في اختيار المصادر التي يحتاجون إليها وذلك للتأكد من مدى مناسبة تلك المصادر لهم وكذلك مناسبتها للغرض التعليمي.
 - ٦- اعتماد التعلم المدمج على بناء الطلاب لأفكارهم الجديدة في ضوء ما تم التوصل إليه من معرفة سابقة، وذلك لتحقيق فهم أعمق.
 - ٧- تميز التقييم في التعلم المدمج بأنه عبارة عن تقييم نتائج بذل الجهد.
- وانتقلت الباحثة مع (العسيري، ٢٠١٣، ٤٩)، بأنه يمكن تحديد انعكاسات التعليم المدمج على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فيما يلي:

- ✳ قدرته على تشكيل بيئة تركز حول المتعلم، وتوفير بيئة تعليمية تركز حول المعرفة.
- ✳ قدرته على تأكيد التقويم بكل اشكاله.
- ✳ قدرته على إيجاد مجتمع تعليمي تفاعلي (متفاعل).
- ✳ تمتعه بالتكامل المدرس في تصميم المواقف التعليمية.
- ✳ استخدام التعليم الصفي وجهاً لوجه والتعليم الإلكتروني.
- ✳ يركز على تحقيق وتحسين الأهداف التعليمية.
- ✳ يدمج بين الأشكال المتنوعة للعروض التعليمية لتحقيق الأهداف المرجوة.

- وأشار *(المعقل، ٢٠١٧، ١٧)*، إلى أهم انعكاسات التعليم المدمج على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية خلال ما تتمتع به بيئة التعلم المدمج من خصائص على النحو الآتي:
- ١- **نشطة:** وهذا يعني أنه بإمكان المتعلم أن يشارك في العملية التعليمية، حيث إنه هو المسئول عن تعلمه ونتائج هذا التعلم، وقد يستخدم المتعلم الوسائل التقنية لإجراء بعض العمليات الحسابية، أو كأداة لعرض النتائج التي توصل إليها.
 - ٢- **تعاونية:** حيث يمكن للمتعلمين أن يعملوا معاً ضمن مجموعات صغيرة، كما يمكنهم استخدام الأدوات التكنولوجية للتواصل فيما بينهم وتبادل المعلومات.
 - ٣- **بنائية:** أي أن المتعلمين يقومون بإضافة معلومات ومهارات جديدة، وذلك باستخدام الحاسوب ومواقع البحث المختلفة في بناء وتطوير تلك المعلومات والمهارات.
 - ٤- **منظمة:** حيث يكون لدى المتعلم هدف وغاية من وراء هذا التعليم، وتساعد الوسائل التقنية والبرامج الحاسوبية التعليمية المختلفة من تحقيق هذه الأهداف التعليمية.
 - ٥- **سياقية:** حيث يتم تقديم التكاليف والواجبات للمتعلمين على شكل مشكلات، وفيها يستخدم المتعلمون برمجيات المحاكاة لفهم وحل هذه المشكلات.
- وأضاف كل من *(Woodall, 2012)*، *(الجهني، ٢٠١٣)* مجموعة من الانعكاسات تمثلت في الآتي:

- ✳ أنه يعزز ويحسن مخرجات العملية التعليمية، ويتمثل ذلك في: دمج تعليم أكثر تمايزاً؛ وزيادة إمكانية الوصول إلى الموارد والخبراء وفرص التعلم؛ ودفع مهام الطالب لتكون أكثر واقعية؛ وإتاحة فرص أكثر للتعاون، وخاصة خارج القاعات الدراسية
- ✳ ما ينتج عن عملية دمج التعليم الإلكتروني والتقليدي من أدوات تزامن وغير تزامن، والتي تقدم برامج تدريب وتعلم حديثة، حيث إن التزامن يكون في انتقال العملية التقليدية إلى التدريب عبر الإنترنت، ويكون المعلم والمتعلم متاحين في نفس الوقت، وعادة ما يكونان في المكان ذاته ويتشارك جميع المشاركين في التفاعل والتعلم، أما في المجال غير المتزامن يكون كل من المعلم، أو في معظم الحالات المناهج التدريسية المبنية على الحاسوب، والمتعلم في زمنين مختلفين، وتكون هذه الأداة مفيدة للمتعلمين ذاتياً
- ✳ عالج المشكلات التي واجهت نظام التعليم الإلكتروني والمتمثلة في ضعف العلاقات الفردية بين المعلم والطالب، حيث قام نظام التعليم المدمج بتعزيز العلاقات بين الطالب

والمعلم، وتنمية مهارات التفكير الإبداعي، وبالتالي يجمع التعلم المدمج بين مميزات التعليم التقليدي ومميزات التعليم الإلكتروني مما سبق يتضح أن التعليم المدمج يحقق الفرص التعليمية بجميع أبعادها (الكمية - النوعية - الاجتماعية) والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

١- التعليم المدمج وتحقيق البعد الكمي لتكافؤ الفرص التعليمية، وذلك من خلال إتاحة الفرص التعليمية للفئات التالية:

- الفئات المستهدفة التي توجد في أماكن متباعدة، وفي الوقت المناسب لهم.
- المتعلمين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المعلومة بسهولة.
- الافراد الذين لم يتمكنوا من متابعة التدريب الفعلي والممارسة الفعلية بالمؤسسة التعليمية.
- الافراد الذين تمنعهم ظروفهم المادية من مواصلة التعليم والتدريب وعدم تحملهم كلفة السفر والانتقال لاماكن التدريب.
- الذين حصلوا على المرحلة الثانوية ولم يستطيعوا استكمال تعليمهم بالمرحلة الجامعية.
- الاناث اللاتي لا تتاح لهن فرص التعليم على نفس المستوى المتوفر للذكور.
- فئات المجتمع المحرومة من التعليم خاصة التعليم الجامعي، كسكان الريف، والبدو، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الذين يفقدون العلاقات الإنسانية والاجتماعية والاتجاهات أثناء التعليم.
- الذين يفقدون المرونة التعليمية الكافية لمقابلة احتياجاتهم الفردية وناماط التعلم لديهم باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم.

٢- التعليم المدمج وتحقيق البعد النوعي لتكافؤ الفرص التعليمية.

يجدد البني والمناهج والمضامين بهدف ربط التعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة بحاجات المجتمع، والسكان، ومقتضيات التقدم، والتعليم المدمج يحقق هذا البعد من خلال:

- يزيد التعليم المدمج من تحسين فاعلية التعلم ويوفر أفضل توافق بين كيف يريد أن يتعلم المتعلم وبرامج التعلم التي يتم تقديمها.
- يوفر التعليم المدمج فرص التعليم والتدريب المستمر أثناء الخدمة وذلك لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا.

- يُمكن الأعداد الكبيرة من الدارسين أن يتفاعلوا إيجابيا مع متغيرات العصر.
- يوسع من إمكانية الوصول للمعلومات، حيث تحد أنماط التعلم التي تقتصر على وسيلة اتصال واحدة من إمكانات الوصول للمواد التعليمية والمعارف، في حين يشمل التعليم المدمج الفئات المستهدفة التي توجد في أماكن متباعدة، وفي الوقت المناسب لهم.
- تحقيق الأفضل من حيث كلفة التطوير والوقت اللازم، حيث إن الدمج بين أنماط مختلفة قد يكون بذات الكفاءة أو أكثر ولكن بتكلفة أقل.
- تحقيق أفضل النتائج في مجال العمل، حيث وجد أن تحقيق الأهداف التعليمية قد تحقق بوقت أقل بنسبة (٥٠%) من النظم التقليدية في التعليم، وتم تخفيض كلفة السفر والانتقال لأماكن التدريب إلى نحو (٨٥%). (المصري، ٢٠١٧، ٢٥)، (طه، ٢٠١٥، ٣٤٦-٣٤٧)
- تمكين المتعلم من الوصول إلى المعلومة بسهولة عن طريق التفاعل مع كل الزملاء بوساطة الإنترنت.
- مساعدة المتعلم على التطوير وتوفير الوقت، وتحقيق أفضل النتائج للأهداف التي تم تحديدها. (الشرقاوي، ٢٠١٢، ٥٧٠)
- التغلب على مشكلة التغيير الدائم في محتوى المواد التعليمية، مما يجعل التعليم المدمج مساعداً في البحث عن المعلومة بوقت سريع، وإمكانية العودة لها في أي وقت.
- تحسين المستوى العام للتحصيل والتفكير، والإبداع والابتكار، وتوفير بيئة تعليمية جذابة. (الكيلاني، ٢٠١١، ٤٠)
- تنويع وسائل المعرفة حيث يمكن للمتعم توظيف أكثر من وسيلة للمعرفة فيختار الوسيلة المناسبة لقدراته ومهاراته، من بين العديد من الوسائل الإلكترونية والتقليدية، فيساعد الطلاب على اكتساب أكثر للمعرفة ورفع جودة العملية التعليمية. (الغنيم، ٢٠١٦، ٢٦١-٢٦٢)
- تحقيق التعلم النشط للمتعلمين خلال الدمج بين الأنشطة الفردية والتعاونية والمشاريع بدلا من الدور السلبي للمتعم المتمثل في استقبال المعلومات.
- تحقيق التفاعل أثناء التعليم وتدعيم العلاقات الإنسانية والاجتماعية والاتجاهات لدى المتعلمين أثناء التعليم.

- المرونة التعليمية الكافية لمقابلة الاحتياجات الفردية وانماط التعلم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم واعمارهم وأوقاتهم.
 - إتقان المهارات العملية التي يصعب تدريسها إلكترونياً بالكامل وبصفة خاصة المهارات العملية.
 - تحقيق الرضا عن التعليم خلال التواصل مع برامج الانترنت لتدعيم المعلومات وزيادة التحصيل، ومتابعة التدريب الفعلي والممارسة الفعلية بالمؤسسة التعليمية مما يحقق زيادة فاعلية عملية التعليم وزيادة رضا المتعلم عن عملية التعلم.
 - مصداقية التقييم خلال متابعة حية ومباشرة للمتعلمين أثناء التقييم.
- وبناء على ما سبق يمكن تحديد أهم انعكاسات التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية على النحو التالي:
- ✘ **تحقيق التواصل والإرشاد:** من أهم انعكاسات التعليم المدمج التواصل بين المتعلم والمعلم، بأن يقوم المعلم بإرشاد الطالب متى يكون وقت التعلم ويرسم له الخطوات التي يتبعها من أجل التعلم والبرامج التي يستخدمها الطالب من أجل التحصيل.
 - ✘ **تنمية القدرة على العمل التعاوني على شكل فريق:** في التعلم المدمج لابد أن يفتتح كل فرد (معلم، متعلم) بأن العمل في هذا النوع من التعليم يحتاج إلى تفاعل كافة المشاركين، ولابد من العمل في شكل فريق، وتحديد الأدوار التي يقوم بها كل فرد.
 - ✘ **تشجيع العمل المبهر الخلاق:** الحرص على تشجيع المتعلمين على التعليم الذاتي والتعلم وسط المجموعات، لأن الوسائط التكنولوجية المتاحة في التعليم المدمج تسمح بذلك
 - ✘ **تمكين المتعلمين من الاختيارات المرنة:** التعلم المدمج يمكن المتعلمين من الحصول على المعلومات والإجابة عن التساؤلات بغض النظر عن المكان والزمان أو التعلم السابق لدى المتعلم.
 - ✘ **توفير الاتصال المستمر:** يوفر طريقة اتصال سريعة ومتاحة طول الوقت بين المتعلمين والمعلمين للإرشاد والتوجيه في كل الظروف لتبادل الخبرات وحل المشكلات والمشاركة في البرمجيات.

- ✘ **التكرار:** التكرار من أهم صفات التعليم المدمج وأحد أهم عوامل نجاحه، لأنه يسمح للمشاركين بتلقي الرسالة الواحدة من مصادر مختلفة في صور متعددة على مدى زمني بعيد. (حمزة، ٢٠١٥، ٦٥-٦٦)
- ✘ **مواكبة الأحداث الحية (المقابلة وجهاً لوجه):** وهي مواقف تعليمية يقودها المعلم كما في الفصول التقليدية ويشارك فيها المتعلمون، ولها مميزات وحوافز تعزز التعلم لدى المتعلم من جذب الانتباه، وزيادة الثقة بين المعلم وطلابه.
- ✘ **إحداث التعلم الذاتي:** وفيها يقوم المتعلم بالتعلم الفردي بناء على سرعته وحاجاته الخاصة، مثل التعلم القائم على الإنترنت والأقراص المدمجة.
- ✘ **تحقيق التعاون بين كافة عناصر المنظومة التعليمية:** يتم من خلال تواصل المتعلمين مع بعضهم من خلال البريد الإلكتروني أو الدردشة على مواقع الإنترنت، ومننديات المناقشة.
- ✘ **التقييم:** يهدف إلى قياس الأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية ويكون التقييم لأنشطة التعلم سواء التي تكون وجهاً لوجه أو الأنشطة الإلكترونية، وهناك تقويم نهائي يعطي الحكم النهائي على مدى تحقق أهداف التعلم واكتساب المهارات المختلفة.
- ✘ **أدوات دعم الأداء:** من المكونات الأساسية الأكثر أهمية للتعلم المدمج، حيث تهدف إلى بقاء التعلم وانتقال أثره إلى بيئة العمل وتتضمن: المراجع القابلة للطباعة، الأنشطة المساعدة (الخرائط والرسوم والجداول) الويكي - المدونات - ملفات التقويم الإلكترونية- المحادثات الإلكترونية - مواقع التواصل الاجتماعي). (الأشقر، ٢٠١٥، ١٤)

٣- التعليم المدمج وتحقيق البعد الاجتماعي لتكافؤ الفرص التعليمية

في ضوء ما يهدف إليه هذا البعد من توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، لتوفير الفرص التعليمية لأكبر عدد ممكن من الأفراد بغض النظر عن اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو البعد المكاني، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن دور التعليم المدمج يبرز في تحقيق هذا البعد من خلال ما يلي: (جوهر، والباسل، ٢٠١٥، ٢٢-٢٤)

١- تحقيق ديمقراطية التعليم:

إن أول مظهر من مظاهر تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون التعليم المدمج داعماً للتوجهات الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتخفيض كلفة التعليم بالمقارنة بنظم

التعليم التقليدي بصورة حقيقية وموسعة وكحل جذري لثغرات التعليم النظامي خلال تقديم خدمة تعليمية تتغلب على البعد الجغرافي والظروف الاقتصادية.

ويمثل التعليم المدمج أحد أشكال ونتائج ذلك التطور الحادث والمستمر في ميدان التربية، وفي النظرة لمجال ديمقراطية التعليم، فهو يتميز من حيث قدرته على تحقيق قدر كبير من ديمقراطية التعليم الجامعي بإتاحة المزيد من فرص الالتحاق أمام مختلف فئات المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل متعلم في أن يتعلم حسب قدراته واستعداداته، فهناك حاجة للبحث عن أساليب جديدة وغير تقليدية من التعليم الجامعي تسمح بإيجاد فرص للراغبين في المزيد منه دون تعريض الجامعات التقليدية للمزيد من الضغوط، وتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي على نطاق واسع بتوفير فرصة للجميع، وهذا ما يحققه نظام التعليم المدمج إضافة لما يتميز به من ارتباط بحياة المجتمع ومطالبه المتغيرة فهو يتمتع بدرجة عالية من المرونة والحركة في اتجاه حركة المجتمع وذلك من خلال مناهجه الدراسية التي تعكس بشكل دائم مطالب المجتمع المتغيرة وحاجات الأفراد المتنوعة.

ب- تعزيز الحراك الاجتماعي:

إن المجتمعات تؤمن بحتمية الحراك الاجتماعي والايمان هذا يؤكد أن القناعة بأن ينتقل بعض الناس من مستوى اجتماعي وثقافي متواضع إلى مستويات أرقى أمر مقبول في المجتمعات العادلة، بل إن هذا الحراك حق أصيل من حقوق أبناء الوطن في أي مكان، لذا فإن التعليم المدمج يجب أن يكون مرسخاً لهذا التوجه العادل الديمقراطي في آلياته والإنساني في مضمونه العام، بل والداعم للاتجاه نحو التميز والسعي الدائم لإثبات الذات وهذا هو جوهر عدالة النظم التعليمية كما ينبغي أن تكون.

وهنا ترى الباحثة أن التعليم المدمج يعتبر عاملاً أساسياً من العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي، نظراً لما يتيح من فرص تحقيق التقدم العلمي والاجتماعي، بما يجعل الأفراد أكثر استعداداً لتقبل التغيير وتحسين اوضاعهم ، وكذلك فرص النمو الفردي والحراك الاجتماعي والقوة السياسية والاقتصادية للمحرومين، ويمكن الطامحين ذوي الكفاءة من تحقيق الحراك الصاعد دون تمييز، وبالتالي تجاوز النظرة التقليدية المحدودة التي تقدر الفرد في ضوء مكانته الموروثة، الى تقدير الأفراد في ضوء مكانتهم، حيث لم يعد دوره مقتصرًا فقط على توفير فرص متكافئة للأفراد، وإنما يتعدى ذلك الى طبيعة هذه الفرص نوعاً وكمًا، ومدى توافق

ما تكسبه للأفراد من معارف ومهارات مع متطلبات الواقع والمستقبل فكرياً ومهنيًا، والجمع بين الارتقاء بمستوى التعليم وتحقيق المساواة في توفيره والاستفادة من عوائده.

ج- مواكبة التوجهات العالمية الداعمة للعدالة في التعليم:

يمكن للتعليم المدمج مواكبة كافة التوجهات العالمية الداعمة للعدالة في التعليم تلك التوجهات التي حملتها اليونسكو واعلانات حقوق الإنسان بداية من عام ١٩٤٨، والإعلان الأمريكي عام ١٩٤٨، والميثاق الاجتماعي ١٩٦١، ومعاهدة سان ج ورج ١٩٦٩، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ وإعلان ستوكهولم عام ١٩٩٦ والنصوص الدستورية العالمية آخرها الدستور المصري عام ٢٠١٣ وهذه النصوص ترسخ لمفهوم عدالة التعليم وأن هذه العدالة أصبحت مصانة بالمواثيق الدولية والمعاهدات التي أصبحت شرطاً رئيساً للاعتراف بقوة الأنظمة التعليمية أو ضعفها .

د- تلبية متطلبات التنمية المستدامة والتنافسية العالمية:

أصبح التعليم المدمج وبما يتمتع به من خصائص تحمل عدالة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع مطلباً أساسياً للتنمية المستدامة ودعم التنافسية العالمية، فالأنظمة التعليمية المتقدمة هي تلك التي جعلت معيار العدالة هو المعيار الأول لتحقيق النهضة التعليمية عدالة توزيع الموارد، عدالة نسب الاستيعاب، عدالة توزيع الثروات، عدالة فرض النمو المهني، عدالة فرض الإبداع والابتكار، عدالة المبادرات الفردية، عدالة دعم الانجاز الذاتي، عدالة السعي للتميز الدولي والإقليمي والمحلي تلك كلها مؤشرات عالمية تحقق التميز وتوسع للتنافسية عبر معيار العدالة في التعليم.

هـ- توفير متطلبات المناخ التعليمي العادل:

يمكن للتعليم المدمج أن يقوم بدوره بارزاً في تحقيق البعد الاجتماعي لتكافؤ الفرص التعليمية خلال ما يقوم به من تلبية لمتطلبات المناخ التعليمي العادل والمتمثلة في تلبية كل من العدالة في مستوى التعليم بين الجامعات العامة والخاصة، وبين الإناث والذكور، وبين الفقراء والأغنياء داخل التعليم الجامعي، وفي إتاحة الفرص التعليمية في التعليم الجامعي.

مما سبق يتضح ان التعليم المدمج له دوراً أساسياً في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بكل ابعادها خلال ما يتيح من فرص متكافئة لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لمعايير عادلة تماماً.

المحور الخامس: أهم المعوقات التي تحول دون الأخذ بصيغة التعليم المدمج في مصر.

على الرغم من المزايا المتعددة التي يتسم بها التعليم المدمج؛ والتي يمكن أن تسهم في حل بعض مشكلات أنظمة التعليم التقليدية وتحسين جودتها، إلا أنه توجد مجموعة من المعوقات التي تحول دون الأخذ بصيغة التعليم المدمج في مصر، يمكن إجمالها على النحو التالي:

معوقات مادية، وتتمثل في:

- ✘ التكلفة المادية المرتفعة مقارنة بالتعليم التقليدي.
- ✘ بطء اتصالات الانترنت مع النقص في الحواسيب والبرمجيات والشبكات وارتفاع أسعارها.
- ✘ صعوبة تجهيز البنية التحتية، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة. (صياح، ٢٠١٧، ١١٥)
- ✘ لا يوجد أي ضمان من أن الأجهزة الموجودة لدى المتعلمين أو المتدربين في منازلهم أو في أماكن التدريب التي يدرسون بها إلكترونيا على نفس الكفاءة والقدرة والسرعة والتجهيزات وأنها تصلح للمحتوى المنهجي (حسن، ٢٠١٦، ٦١-٦٢)

معوقات بشرية، وتتمثل في:

- ✘ غياب الكوادر البشرية التعليمية والفنية والإدارية المدربة والمؤهلة.
- ✘ مقاومة أعضاء هيئة التدريس للتعليم المدمج.
- ✘ نفور الطلاب وعدم رغبتهم في الانتقال من الدور السلبي للطلاب إلى الدور الإيجابي الفاعل في عملية التعلم. (المعقل، ٢٠١٧، ٢٠)
- ✘ عدم قدرة عضو هيئة التدريس على متابعة الطلاب المشاغبين أثناء تنفيذ أنشطة التعليم الإلكتروني، فضلاً عن عدم تواجده في الوقت الذي يريده الطالب للمساعدة. (ابوشقير، ٢٠١٤، ١٦٠)

معوقات سياسية، وتتمثل في:

- ✘ الرقابة التي تفرضها كل الدول العربية على الشبكة الإلكترونية، وليس المقصود هنا مراقبة المواد غير الأخلاقية، وإنما مراقبة المواد السياسية والفكرية، والتي تحد من إثراء العملية التعليمية ومن نمو قدرات الطالب الفكرية وتضييق نطاق الحوار وتؤثر على استقلالية الطالب الفكرية واستقلالية العملية التعليمية والإلكترونية ككل.

✘ الإطار التشريعي المتكامل للتعليم الإلكتروني، وإصدار التصاريح للجامعات الإلكترونية وشركات الشبكة الإلكترونية ومدى إمكانية دراسة الطالب في جامعة إلكترونية في بلد عربي ما غير البلد الذي ينتمي إليه الطالب فهناك دول عربية لم تسمح بدخول الشبكة الإلكترونية بشكل موسع إليها إلا مؤخراً خوفاً من الآثار السياسية المترتبة على دخولها. (الحجي، ٢٠٠٢، ٦٢)

✘ معظم الحكومات العربية لا تعترف رسمياً بالشهادات الممنوحة عن طريق التعليم المدمج حيث يوجد تخوف لدى الناس من قلة مصداقية تلك الشهادات مما يؤدي إلى الإحجام عن الالتحاق بالتعليم المدمج.

معوقات اجتماعية، وتتمثل في:

✘ ضعف الثقافة والنظرة الضيقة لمفهوم التعليم المدمج وأهميته من قبل المجتمع والطلاب والمعلمين.

✘ عدم النظر إلى التعليم المدمج باعتباره استراتيجية جديدة تسعى لتطوير العملية التعليمية.

✘ صعوبة التحول من طريقة التعلم التقليدية إلى طريقة تعلم جديدة.

معوقات فنية، تتمثل في:

✘ المعايير والبرمجيات وطرق العرض والتخصص.

✘ مشكلة اللغة، فغالبيتها البرامج والأدوات وضعت باللغة الإنجليزية مما عمل على الحد من نمو التعليم المدمج، فالمستخدمين الذين لا يتحدثون الإنجليزية ظلوا بمنأى عن الوصول إلى المواد المتاحة بهذه اللغة ومعظم البرامج الدراسية والتدريبية الموفرة من قبل المؤسسات العلمية المعروفة.

✘ عدم توافر المناهج الإلكترونية، فهي ما زالت مطبوعة ورقياً. (المعقل، ٢٠١٥، ٢٠) وقد أضاف (والي، ٢٠١٥، ٥٥) مجموعة من المعوقات التي تعوق تطبيق التعليم

الدمج منها:

✘ شعور بعض الطلاب بالرهبة من استخدام الحاسوب.

✘ الإحباط والقلق الذي قد تنتج من التفاعل مع الآخرين والذي قد يؤثر سلباً على عملية التعلم.

- ✘ الصعوبات المختلفة في التقييم والرصد.
- ✘ التعليم المدمج يتطلب من الطلاب بذل مزيد من الجهد في عملية التعلم.
- ✘ يحتاج التعليم المدمج الى توافر مزيد من الدعم.
- ✘ عدم ضمان قدرة الطلاب على استخدام التكنولوجيا بنجاح.
- ✘ اعتقاد كثير من الطلاب بان الطرق التدريسية التقليدية أفضل من التعليم المدمج.
- ✘ إتقان المعلم أو ميسر التعلم لدوره القديم وعدم الرغبة في التجديد.
- ✘ صعوبة التنسيق بين كافة عناصر التعلم المدمج

معيقات ثقافية، وتتمثل في:

- ✘ انخفاض مستوى الوعي والمهارة لدى المواطنين "وسيادة العقلية" والقيم التقليدية الأمر الذي يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، لإعداد أفراد مؤهلين لعصر المعلومات تعليمًا وتدريبًا ورؤى وتنفيذًا وانفتاحًا وديناميكية.
- ✘ انتشار الأمية الأبجدية والثقافية مما نتج عنه ضعف مهارات التعامل مع الحاسب الآلي
- ✘ الاختلاف والتنوع الثقافي بين الطلاب مما يتطلب إكساب مهارات التعامل وتقبل الآخر وكيفية الاستفادة منه.
- ✘ نقص الوعي بمفهوم وأهمية فلسفة وأهداف التعليم المدمج الذي يمثل نقلة نوعية في العملية التعليمية، لذلك فنحن لسنا مستعدين الآن لهذه النقلة الكبيرة (سليم، ٢٠٠٥، ٢١٨)

المحور السادس: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة والمقترحة لتفعيل دور التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الجامعي المصري

حاول البحث الحالي من خلال الإطار النظري رسم ملامح مجموعة من البدائل والسيناريوهات المستقبلية المحتملة والممكنة لأبعاد نظام التعليم المدمج ومدى فاعليته والقيام بدوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الجامعي المصري.

وإذا كنا بصدد صياغة صورة مستقبلية لنظام التعليم المدمج فليكن ذلك من خلال صياغة عدة سيناريوهات ممكنة لمستقبل هذا النظام، وتتراوح هذه السيناريوهات بين مزيد من تدهور الأوضاع الحالية وترديها واستمرار تدنى تكافؤ الفرص التعليمية به وزيادة مشكلاته، وبين زيادة الوعي بأهمية التعليم المدمج التي من المأمول أن يسهم بفاعلية في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في هذا النوع من التعليم.

وبناء على ذلك يطرح البحث الحالي صياغة ثلاثة سيناريوهات ممكنة لمستقبل التعليم المدمج ودوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الجامعي المصري، وهي:

السيناريو الأول: السيناريو الامتدادي، وهو السيناريو الأكثر احتمالاً إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة في المستقبل بل والمزيد من التردّي والتدهور في الأوضاع والتخلف والرجوع إلى الوراء أكثر فأكثر وعدم ظهور أي تغيير يذكر يمكن أن يكون دافعاً لتطويره مما ينعكس سلباً على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري

السيناريو الثاني: السيناريو الإصلاحي، وهو يمثل الصورة الممكنة إذا ما طرأت تعديلات إصلاحية غير جذرية للأوضاع الراهنة، وهو مسار تحويلي يفترض تصوراً إصلاحياً لتدعيم الإيجابيات ومعالجة السلبيات

السيناريو الثالث: السيناريو الابتكاري، وهو يمثل الصورة المرغوب فيها، والذي ينطلق من تغيير جذري للمشكلات الراهنة للتعليم الجامعي المصري، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بكل أبعادها ويحتوي على منظومة من الأفكار الجديدة الجذرية في المجتمع في جميع جوانبه، مما ينعكس إيجابياً على منظومة التعليم المدمج لتفعيل دوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية خلال ما يتضمنه من أنماط وآليات تنهج نهجاً علمياً لتطويره

وفيما يلي تفصيل كل سيناريو على حده.

أولاً: السيناريو الإمتدادي:

إن تصور هذا السيناريو جاء نتيجة استقراء واقع التعليم الجامعي المصري في حالة عدم الأخذ بنظام التعليم المدمج، والعوامل المؤثرة في هذا النوع من التعليم

الفرضيات الأساسية للسيناريو الإمتدادي: ويفترض هذا السيناريو ما يلي:

- ✘ استمرار تردّي المشكلات الحالية كما هي.
- ✘ تجرّي أحداثه ومشاهده كامتداد طبيعي للماضي.
- ✘ تعتمد الفكرة الرئيسية فيه على التنبؤ بالمستقبل وتوقعه على أساس الظروف والأوضاع الداخلية والمستجدات العالمية المعاصرة، والتي ينعكس تأثيرها على واقع التعليم الجامعي المصري في حالة عدم الأخذ بنظام التعليم المدمج.
- ✘ ينعكس هذا السيناريو بشكل سلبي على واقع التعليم المدمج نتيجة عدم أخذ التعليم الجامعي به، ومن ثم فلا يستطيع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

يمثل وضعاً متشائماً، حيث يسود الإحساس بفقدان الأمل في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري وعدم الاخذ بنظام التعليم المدمج.

الأوضاع المجتمعية المحددة للسيناريو الإمتدادي:

من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن تسود الأوضاع المجتمعية المختلفة التالية:

- ✘ استمرار ضعف تطبيق التعليم المدمج بالجامعات المصرية كما هي، مع توقع زيادة في انخفاض تطبيقه.
- ✘ صعوبة قيام التعليم الجامعي المصري ببعض الادوار المتوقعة منه في ظل التحديات التي تواجهه.
- ✘ الاستفادة الشكلية من تطور التعليم المدمج في دعم ممارسات التعليم والتعلم داخل الجامعات.
- ✘ حفاظ أعضاء هيئة التدريس على الأوضاع الراهنة ومقاومتهم للتغيير والابتكار.
- ✘ استدامة عدم إدراك أهمية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وعدم إعطاء كل فرد حقه في التعليم، والوقوف أمام استعداداته، وقدراته، وتكاثر العقبات التي تحول بينه وتحقيق ما يريده، وعدم اتاحة مجالات التعليم بالعدالة وبالنسب المتساوية في كل المجالات لجميع الأفراد.
- ✘ إفرار نظام التعليم المصري الحالي مؤسسات تعليمية تستجيب في جودتها وكلفتها للإمكانيات الاقتصادية المتباينة للأسر، مما يؤدي الى غياب لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتكريس التفاوت الاجتماعي في التعليم بين افراد المجتمع، وهذا التفاوت في تكافؤ الفرص التعليمية وفي تحقيق ديمقراطية التعليم لا يقتصر فقط على التعليم الخاص، وإنما يصل إلى التعليم الرسمي الحكومي ايضاً، ويصبح توزيع المؤسسات التعليمية متميزاً لصالح النخبة على حساب الفئات الأشد فقراً والاكثر احتياجاً، ولصالح الذكور على حساب الإناث.
- ✘ استمرار ضعف توعية أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب بالتعليم الجامعي بأهمية التعليم المدمج.
- ✘ ظهور مشكلات لم تكن موجودة من قبل؛ مثل: انخفاض مستوى جودة الخدمات التعليمية بالجامعات، وضعف رضا المجتمع عنها، عزوف الطلاب عن الجامعة نتيجة انخفاض دافعيتهم، غياب الإبداع الإداري مع الإغراق في العمل الروتيني اليومي.

- ✘ تقاوم أزمة التعليم الجامعي الحالي وعدم قدرته على الاقتراب من أى محاولة لتفعيل دور التعليم المدمج ومن ثم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✘ انخفاض مستوى الفراد في استخدام التكنولوجيا وتخلفها وقصور الواقع التعليمي عن تلبية متطلباته.
- ✘ سيطرة التكنولوجيا على ثقافات الشعوب وافقدتها هويتها في بعض الاحيان مما ينتج عنه التحلل الاخلاقي والتفكك الاسري والتباعد والعنف والبطالة والجريمة والمخدرات.
- ✘ تقشى الأمية بأنواعها المختلفة في المجتمع المصري وخاصة بين الاناث، والتي تعد العدو اللدود لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✘ وجود تفاوت اجتماعي وثقافي بين طبقات المجتمع نتيجة لعدم الحصول على قدر مناسب من التعليم.
- ✘ انعدام المساواة في توزيع فوائض الانتاج بين البلدان وداخل البلدان الغنية مما يوسع من الهوة الاقتصادية بين الدول وبين الافراد داخل الدولة الواحدة.
- ✘ انخفاض الإنفاق العام على التعليم فى إطار توجه الدولة إلى التوسع فى نشر التعليم الخاص وخفض نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم.
- ✘ الإرتفاع الرهيب فى معدلات البطالة والتضخم وإعادة توزيع الدخل والثروة من الطبقات المتوسطة والفقيرة إلى الطبقات الأكثر ثراء بحجة زيادة الاستثمارات والإنتاج والتشغيل الأمر الذي جعل الحكومة العربية تلجأ إلى استخدام يد الدولة الغليظة للحد من الحريات والحركات الاجتماعية، وفرض حالة الطوارئ، لأجل غير مسمى، مما ساهم فى تخلى الحكومة عن دورها فى تشغيل الخريجين وتوقفها عن تعيين الخريجين الجدد منذ بداية التسعينات.
- ✘ زيادة الإقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإقتراض لتغطية العجز المتزايد للميزانية فى ضوء عدم الإستقرار الإقتصادى والسياسى وارتفاع المطالب الإقتصادية ما بعد الثورة.
- ✘ تراجع وضع التعليم فى سلم أولويات الإنفاق العام للحكومة مما يعرقل تحسين جودته ومحو الأمية التكنولوجية.
- ✘ زيادة معاناة مصر من خلل الهيكل الإقتصادى وتحويل السياسة الاقتصادية الرسمية فى مصر لتتخلى عن أية دور تنموى وعن أى دور فى تطوير البنية التحتية التكنولوجية.

- ✘ تقليص الإنفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان.
- ✘ تزايد أعداد الفقراء ونسبتهم من السكان.
- ✘ انضمام فئات الآلاف سنوياً من أبناء الطبقة الوسطى إلى طابور الفقراء أى انحسار الطبقة الوسطى المصرية ووقوع شرائحها السفلى في براثن الفقر؛ الأمر الذي جعل الفقر في مصر رافداً كبيراً مغذياً له.
- ✘ ارتفاع عدد الأسر الذي تعيش في مناطق عشوائية ممن يفتقدون الحد الأدنى من الخدمات التكنولوجية ويمثلون قنبلة اجتماعية قابلة للانفجار في أى وقت ووقوداً لاحتياجات اجتماعية محتملة لن تكون قابلة للسيطرة عليها أو توجيهها إيجابيات أو سلباً.
- ✘ إهدار المال العام في كثير من الصفقات التي تمت لنقل ملكية الحكومة في القطاع العام والمشروعات المشتركة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي على السواء أى (الخصخصة) التي تمت في مصر والتي تعد نموذجاً أساسياً للفساد والنهب المنظم لثروات مصر.

وصف مشاهد السيناريو الامتدادي:

يفترض هذا السيناريو مجموعة مشاهد تركز على عناصر التعليم الجامعي المصري، في حالة عدم الأخذ بنظام التعليم المدمج، ويمكن تصور تلك المشاهد على النحو التالي:

الطالب

- ✘ يتصف الطالب بالسلبية والاعتماد على الحفظ والتلقين كوسيلة للحصول على أعلى الدرجات
- ✘ إغفال حرية الطالب في اختيار نوع التعليم الذي يتناسب مع مقرراته واستعداداته وميوله الحقيقية.
- ✘ تخريج طالب ليس لديه القدرة على الفهم والتحليل والنقد والإبداع.
- ✘ تخريج طالب ليس لديه رغبة في الاطلاع واختراق آفاق تعليمية جديدة.

الأستاذ الجامعي

- ✘ معلم غير ملم بالمتغيرات المحلية والعالمية المحيطة به.
- ✘ معلم ضيق الأفق، جامد الفكر، تقليدي.
- ✘ إغفال المعلم لتوظيف أدوات ووسائل التعلم الإلكتروني ودمجها مع الطرق التدريسية التقليدية.

المقررات الجامعية

- ✘ مقررات تعاني من الحشو والتكرار والجمود.
- ✘ مقررات جامعية غير شيقة وغير جذابه.
- ✘ مقررات جامعية بعيدة عن حياة وبيئة الطلاب.
- ✘ مقررات لا تعمل على إثارة المتعلم وجذب انتباهه.
- ✘ مقررات لا تحث على الإبداع والابتكار.
- ✘ مقررات تركز على الجانب المعرفي، وإغفال الجوانب العملية الأخرى لعملية التعليم، وعلى العمليات المنطقية على حساب نمو مهارات وكفاءات الطالب المهنية، وتطوير اتجاهاته، وإكسابه المفاهيم والمعلومات التي تساعده على تطبيق المهارات في مختلف المواقف الحياتية.
- ✘ مقررات لا تراعى الفروق الفردية بين الطلاب.
- ✘ مقررات جامعية تفتقد إلى المتعة والإثارة.

أساليب التقويم

- ✘ يتسم التقويم بالتركيز على الجوانب المعرفية التحصيلية القائمة على الحفظ والتلقين.
- ✘ لا يراعى إمكانات وقدرات الطلاب.
- ✘ يهمل الجوانب العملية والتطبيقية.
- ✘ يفتقد إلى الصدق والموضوعية.
- ✘ لا يحقق المساواة والعدالة بين الطلاب.
- ✘ يتم بصورة نهائية ولمرة واحدة في نهاية العام الدراسي.

بيئة التعلم (الجامعات المصرية)

- ✘ عدم وجود معايير دقيقة وموضوعية ومقننة تتبعها البيئة التعليمية المتمثلة في الجامعات في اختيار وانتقاء طلابها، بحيث تتوافق قدرات واستعدادات الطالب مع ما تحتاجه تلك الجامعات وبما يتلاءم مع برامجها.
- ✘ ضعف التفاعل والاتصال في البيئة التعليمية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- ✘ عشوائية ونمطية سياسات القبول لمختلف الجامعات المصرية والتي لا تراعى احتياجات المجتمع ولا تشبع الطلب المتزايد على التعليم الجامعي.

- ✘ اختلال التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية في قبول الطلاب بالجامعات، وتوزيع الطلاب في هذه الجامعات بالاعتماد على مجموع شهادة الثانوية العامة وبعض الاختبارات التقليدية.
- ✘ استمرار ضعف توفير بنية تحتية سريعة وقوية.
- ✘ عدم توافر الشروط والمواصفات المناسبة داخل البيئة التعليمية.
- ✘ استمرار ضعف توفير بيئة تعليمية ومناخ عمل داعم للتعليم المدمج، واستمرار ضعف قنوات الاتصال مع المجتمع إلكترونياً.
- ✘ استمرار ضعف توفير الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطبيق التعليم المدمج.
- ✘ بيئة تعلم غير مهيأة لاستخدام التقنيات الحديثة والوسائط التربوية.
- ✘ بيئة تعليمية ترتفع بها الكثافة الطلابية التي تعوق العملية التعليمية عن تحقيق أهدافها.
- ✘ تؤدي البيئة التعليمية إلى الكثير من المشكلات التعليمية.
- ✘ بيئة تعليمية تركز على الشكل لا المضمون.
- ✘ بيئة تعليمية تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة بشكل روتيني.
- ✘ بيئة تعليمية لا تتيح الفرصة لاكتساب مهارات التفكير العلمي وتنمية القدرات الإبداعية.
- ✘ بيئة تعليمية تركز على الجانب التحصيلي والحفظ والتلقين وإهمال تنمية الجوانب الجسمانية والوجدانية لدى الطلاب.

تداعيات السيناريو الامتدادي :

- ✘ العقلية العربية التي جبلت على حالة معينة لا تساعد على الإبداع والابتكار بل تساعد على بقاء المنظور الحالي كما هو عليه إيماناً غريباً منها بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.
- ✘ تقاوم أزمة التعليم الجامعي الحالي وعدم قدرته على الاقتراب من أي محاولة لإدخال التكنولوجيا الحديثة الالكترونية والمدمجة ونشرها أو التعامل معها.
- ✘ تراجع وضع التعليم في سلم أولويات الإنفاق العام للحكومة مما يعرقل تحسين جودته، ومن المنطقي أن تكون نسبة المتسربين من التعليم بين الشباب في الفئة العمرية من ١٨-٢٩ سنة هي ٢٧% ومنهم ١٠% لم يدخلوا التعليم قط والنسبة الباقية تسرب منه، وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠.

- ✘ انعدام مصادر المعرفة الالكترونية بالمكتبات المصرية.
- ✘ غياب الوعي بأهمية حوسبة البيئة التعليمية وتحويلها الى بيئة تعليمية إلكترونية.
- ✘ قبول اعداد كبيرة من الطلاب تفوق القدرة الاستيعابية للجامعات فضلا عن عدم توجيه القبول لخدمة الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.
- ✘ قلة تطوير البرامج الجامعية مما جعل المناهج الجامعية لا تلبي متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

ثانياً: السيناريو الإصلاحي:

يأتي السيناريو الإصلاحي ليمثل واقع التعليم المدمج فيما لو طرأت تعديلات إصلاحية غير جذرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري وفيما لو حدثت تعديلات غير جوهرية في تركيبه القوى الفاعلة في المجتمع الخارجي للتعليم الجامعي كالقوى السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية.

الفرضيات الأساسية للسيناريو الإصلاحي:

يفترض هذا السيناريو ما يلي:

- ✘ حدوث مجموعة إصلاحات مجتمعية جزئية ينعكس أثرها بصورة تدريجية على المجتمع عامة والتعليم الجامعي خاصة، حيث تنتهي حالة الجمود والقصور المرتبطة بالسيناريو الامتدادي السابق والتي تحتم على التعليم الجامعي أن يحقق تكافؤ الفرص التعليمية
- ✘ إصلاح الأوضاع - لا تغييرها بشكل جذري.
- ✘ ظهور حركة إصلاح مؤسسي لكافة جوانب المنظومة الجامعية، تتخلص فيها الجامعة من حالة الترددي والجمود والتمسك بالاتجاهات والأفكار البالية وتبدأ في الأخذ بأفكار واتجاهات إصلاحية واعدة لم تجرب من قبل يمكنها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري.
- ✘ توجه مؤسسات التعليم الجامعي نحو الصيغ التعليمية الجديدة كالتعليم المدمج.
- ✘ يغيب عن هذا السيناريو آليات الإنذار المبكر، ويغلب عليه معالجة الأخطار بعد وقوعها وتراكمها.
- ✘ الاعتماد على منظومة التعليم المدمج في توجيه المجتمعات والمؤسسات.
- ✘ زيادة الاهتمام بتعليم الفئات المهمشة والمحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة.

- ✘ المزيد من الاهتمام بتفعيل تطبيق التعليم المدمج بالتعليم الجامعي المصري.
- ✘ زيادة الوعي من قبل الجامعات المختلفة بأهمية تفعيل التعليم المدمج بالتعليم الجامعي المصري وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✘ التقدم البناء لتذليل العقبات امام تفعيل التعليم المدمج.

الأوضاع المجتمعية المحددة للسيناريو الإصلاحى:

- ✘ من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن تسود الأوضاع المجتمعية المختلفة التالية:
- ✘ إيمان القيادة السياسية بأهمية التعليم المدمج ودوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري وجعل تطويره وإصلاحه خياراً استراتيجياً لا بديل عنه.
- ✘ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وذلك تبعاً لاحتمالية حدوث زيادة في الناتج القومي الإجمالي، وقد ينتج عن هذا الارتفاع تحسين الميزانيات الخاصة بتمويل التعليم الجامعي.
- ✘ حدوث تحسين ملحوظ في بنية الاقتصاد المصري وارتفاع معدلات الدخل وارتفاع نسبة الإنفاق على البنية التحتية التكنولوجية.
- ✘ تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع.
- ✘ سن بعض القوانين اللازمة لضمان تامين البرمجيات وقواعد المعلومات، والتنظيم القانوني للوثائق الإلكترونية.
- ✘ في ظل هذا السيناريو يمكن أن يعاد هيكله سوق العمالة ويزاد الطلب على خريجي التخصصات التكنولوجية الحديثة ويتم تدعيم العلاقة بين التعليم وسوق العمل.
- ✘ في ظل هذا السيناريو يمكن أن يظهر وعى مجتمعي عام بقيمة وأهمية التعليم المدمج في حل مشكلات التعليم التقليدي.
- ✘ انتشار بعض القيم الاجتماعية الداعمة للتعليم المدمج مثل الابتكار والإبداع والرضا والولاء والتعاون.
- ✘ يسود عدالة توزيع الدخل وتنخفض فيها نسبة الفقراء بما يحقق تكافؤ الفرص بصفة عامة والتعليمية بصفة خاصة.
- ✘ زيادة الاهتمام بقضايا حقوق الانسان والمطالبة بجعل الديمقراطية والإنصاف وسائل مهمة لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع.

- ✘ توافر قواعد بيانات إلكترونية لكافة مدخلات منظومة التعليم الجامعي.
- ✘ تحسن نسبي في مهارات اللغة الإنجليزية.
- ✘ بنية تحتية ملائمة إلى حد ما لتفعيل التعليم المدمج بالجامعات المصرية.
- ✘ مشاركة القطاع الخاص في توفير الأجهزة والمعدات.
- ✘ توفير الضمانات اللازمة (قوانين - برامج حماية)، للتأكد من إستخدام التعليم المدمج فيما خصص له من أهداف فقط.
- ✘ الانفتاح على المجتمعات الأخرى والأفراد وإجراء حوارات مفتوحة ومستمرة بغض النظر عن المكان والزمان

وصف مشاهد السيناريو الإصلاحي:

يفترض في هذا السيناريو محاولة التعليم الجامعي أن يحقق تكافؤ الفرص التعليمية، وأن يخطو بعض الخطوات الفعلية لإصلاح جوانب المنظومة الجامعية، ويمكن وصف مشاهد هذا السيناريو على النحو التالي:

الطالب

- ✘ تجاوز الطالب قيود المكان والزمان في العملية التعليمية.
- ✘ يمكن للمتعلم توظيف أكثر من وسيلة للمعرفة فيختار الوسيلة المناسبة لقدراته ومهاراته؛ من بين العديد من الوسائل الإلكترونية والتقليدية، فيساعد الطلاب على اكتساب أكثر للمعرفة ورفع جودة العملية التعليمية.
- ✘ توسيع فرص القبول للطلاب في التعليم العالي والجامعي، وتجاوز عقبات محدودية الأماكن، وتمكين مؤسسات التعليم الجامعي من تحقيق التوزيع الأمثل لمواردها المحدودة.
- ✘ مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وتمكينهم من إتمام عمليات التعلم في بيئات مناسبة له والتقدم حسب قدراتهم الذاتية.
- ✘ إتاحة الفرصة للطلاب للتفاعل الفوري إلكترونيا فيما بينهم من جهة وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى، من خلال وسائل البريد الإلكتروني ومجالس النقاش وغرف الحوار ونحوها .
- ✘ تحسين وتنمية قدرات الطلاب بأقل تكلفة وبأدنى مجهود من خلال نشر ثقافة التعلم والتدريب الذاتيين في المجتمع.

- ✘ إحساس الطلاب بالمساواة في توزيع الفرص في العملية التعليمية وكسر حاجز الخوف والقلق لديهم وتمكين الدارسين من التعبير عن أفكارهم والبحث عن الحقائق والمعلومات بوسائل أكثر وأجدي مما هو متبع في قاعات الدرس التقليدية.
- ✘ سهولة الوصول إلى المعلم حتى خارج أوقات العمل الرسمية.
- ✘ تمكين الطالب من تلقي المادة العلمية بالأسلوب الذي يتناسب مع قدراته من خلال الطريقة المرئية أو المسموعة أو المقروءة ونحوها.
- ✘ يتمتع الطلاب بالفرص المتساوية في التعليم خلال ما يوفره التعليم المدمج من وسائل الاتصال المختلفة، وتحقيق متعة التعليم، وجذب الانتباه، وتقليل وقت التعليم.
- ✘ تأكيد مبدأ التعليم الذاتي لدى الطلاب.
- ✘ زيادة قدرة الطالب في الاعتماد على نفسه في اكتسابه المعلومات والمهارات.
- ✘ تنمي قدرة الطالب على تقويم مدي تقدمه نحو تحقيق الأهداف.
- ✘ تنمي قدرة الطالب على الفهم والتحليل والنقد البناء.

الأستاذ الجامعي

- ✘ يتغير دور الأستاذ الجامعي فبعد أن كان المصدر الأساسي للمعلومات صار دوره الآن يتركز على الإرشاد والتوجيه وتقديم المساعدات الفردية والجماعية، وإعداد البرمجيات وإنتاجها واستخدامها، وتجهيز المواقع التعليمية.
- ✘ سيصبح الأستاذ الجامعي قادراً على تصميم بيئة التعليم المدمج القائمة على المقابلة وجها لوجه والكمبيوتر والإنترنت، وإثارة دافعية الطلاب، وتشجيع العمل والتفاعل.
- ✘ سيصبح الأستاذ الجامعي خبيراً في تكنولوجيا التعليم ومستثمراً لها في تنمية إمكانات وقدرات طلابه.
- ✘ سيكون للأستاذ الجامعي دور ملموس في تحسين البيئة والمجتمع.

المقررات الجامعية :

- ✘ تطوير المقررات الجامعية؛ سواء في تصميمها أم تنفيذها؛ باستخدام الوسائط المتعددة.
- ✘ الإقلال من الحشو، والتكرار الذي تتسم به المناهج بصورتها التقليدية.
- ✘ توفير معلومات مرئية مدعمة بالصورة، والصوت، والحركة، والمؤثرات المختلفة، وتقديم المفاهيم التي يصعب شرحها إلا باستخدام تكنولوجيا المحاكاة، وأساليب النمذجة، وبيئة التعليم الافتراضي.

- ✘ تنوع المقررات الجامعية حسب رغبة المتعلم، وتفاعلاته.
- ✘ تزويد المقررات بمصادر التعليم الإلكترونية والمعامل الإلكترونية؛ من خلال وسائط التخزين الرقمية، أو عبر شبكات الإنترنت.
- ✘ تزويد المقرر بأسئلة، واختبارات، وانشطة تفاعلية تسمح بتصحيح الاستجابات وتحليلها، وعرض النتائج على المتعلمين.

أساليب التقويم

- ✘ تطوير أساليب التقويم؛ من حيث تصميم الاختبارات، وتقديمها، وإدارتها، وتصحيحها، وتحليلها.
- ✘ إعطاء تقارير شاملة عن الحالة التعليمية لكل متعلم، وتقديم أنواع متعددة من الاختبارات معتمدة على فلسفة التعليم الفردي؛ مثل: الاختبارات التشخيصية والموقوتة والبنائية واختبارات الإتقان.
- ✘ توفير معايير يتم في ضوءها تقويم كافة عناصر المنظومة التعليمية من بيئة تعلم وتجهيزات وأساتذة ومتعلمين وبرمجيات وإجراءات.
- ✘ يتسم التقويم بالشمولية والتنوع في الأساليب.

بيئة التعلم:

- ✘ بيئة تعليمية قائمة على مبدأ التعلم التفاعلي، وتحقق فردية التعليم.
- ✘ بيئة تعليمية تساعد على إتاحة الفرصة للمتعلم للتفاعل، والتحكم، والاختيار؛ حسب سرعته، وحاجاته.
- ✘ بيئة تعليمية تهتم بالتغذية الراجعة لاستجابات المتعلم، وتوظيف أساليب المحاكاة، والتقليد، والحوار التعليمي باستخدام الكمبيوتر في تقديم المعلومات واكتسابها.
- ✘ بيئة تعليمية هدفها الأساسي توفير بيئة تعلم إلكترونية أكثر جاذبية، وممتعة، وذات معنى، وتتجاوز الحدود الجغرافية، والزمنية في تقديم الخدمات التعليمية، وتسمح للمتعلم بالتفاعل، والتحكم، والاكتشاف، والحصول على المعلومات إلكترونياً؛ عن طريق الاتصالات عن بعد، أو بتوفير الأقراص الرقمية، والمكتبات الإلكترونية.
- ✘ بيئة تعليمية تتضمن مهارات خاصة في التعامل مع الكمبيوتر، وإمكاناته وخدمات شبكة الإنترنت، وكيفية توظيفها.

تداعيات السيناريو الإصلاحي:

هناك مجموعة من التداعيات التي تحتم الأخذ بالسيناريو الإصلاحي في مسار إصلاح واقع التعليم المدمج للقيام بدورة في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ومن المتوقع أن يظهر ذلك بوضوح في الملامح التالية:

- ✘ تحسين وإصلاح منظومة التعليم الجامعي بما يدعم تطبيق التعليم المدمج خلال التحليل الواعي لها وللاهداف المراد تحقيقها.
- ✘ زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ✘ حدوث تحسين نسبي في جودة العملية التعليمية والحد من الهدر الكمي والكيفي.
- ✘ حدوث توسع كبير في إنشاء الجامعات الخاصة مما يمثل ظاهرة خطيرة تهدم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتهدد أمن المجتمع واستقراره.
- ✘ الارتفاع المستمر في تكلفة التعليم التقليدي نتيجة ارتفاع متطلبات العملية التعليمية.
- ✘ المحافظة على العاملين المتميزين: ويتم ذلك بتوفير نظم وأساليب الإدارة القائمة على الثقة وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة.
- ✘ ظهور وعى لدى كثير من القيادات الجامعية بأهمية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري.
- ✘ ترويج نظام التعليم المدمج بصورة واقعية وبأعلى القدرات والإمكانات.

ثالثاً: السيناريو الابتكاري:

- يعتمد هذا السيناريو على فكرة رئيسية مؤداها المغايرة الكبيرة للواقع الراهن للتعليم الجامعي وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بما يمثل الصورة المرغوب فيها.
- الفرضيات الأساسية للسيناريو الابتكاري: يفترض هذا السيناريو ما يلي:
- ✘ حدوث تغيير جذري شامل على كافة الأصعدة المجتمعية وخاصة التعليمية حيث يحدث تفعيل شامل لنظام التعليم الجامعي المصري بحيث يلبي الاحتياجات الأساسية لجميع الطلاب ويحقق رغباتهم في إطار جو من الديمقراطية والعدالة والانصاف ومن خلال حياة تسيطر عليها التكنولوجيا، مما يجعله قادراً على قيادة حركة التعليم والمعرفة في المجتمع.
 - ✘ نشأة مجتمعات افتراضية والاعتماد على التكنولوجيا كنمط اساسي للحياة.

- ✦ إزالة الفجوة المعرفية والتكنولوجية بين الدول وبين الفئات المختلفة داخل الدولة الواحدة مما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية في الحصول على المعرفة.
- ✦ إتاحة فرص التعليم كمًّا وكيفًا لجميع فئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✦ اختيار ووضع أسس واضحة للقبول يراعي فيها احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة ورغبة الطالب بالتخصص المراد الالتحاق به ودراسته، بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام المتقدمين للدراسة الجامعية، كأحد أهم متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✦ توقع تفعيل الخدمات الإلكترونية في كافة مناشط الحياة.
- ✦ التأكيد على إقامة مشروع معرفي عربي أصيل من خلال توافر إطار ديمقراطي، سياسي واجتماعي متين يسمح بالتعددية، والحرية الفكرية، وحرية التعبير عن الرأي، والمصادقية والشفافية والوضوح.
- ✦ وجود خريج قادر على التفكير الابتكاري والناقد والمبدع وتحمل مسئولية الإسهام في إحداث تغيير نحو مستقبل أفضل والقدرة على التحليل المنطقي والاستنباط وصولاً للمعرفة.
- ✦ التحول من تعلم معلومات ومهارات منتهية مع الآخرين إلى استراتيجية التعلم مدى الحياة بمنهجيات التعلم الذاتي وتحقيق التكامل.

الأوضاع المجتمعية الداعمة للسيناريو الابتكاري:

- ✦ تحسن مستمر لوضع مصر في النظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي تزايد الإنفاق على التعليم الجامعي زيادة كبيرة بنسبة كافية مما يوفر فرصاً واسعة لقيام التعليم الجامعي بدوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✦ حدوث طفرة اقتصادية في مصر نتيجة لاتباع سياسة اقتصادية ناجحة تحقق زيادة في دخل الفرد وعدالة في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة
- ✦ تأسيس صندوق عربي لمكافحة البطالة والفقر وعقد اتفاقيات مع جهات إقليمية ودولية لديها النية والعزم لمساندة جهود مصر من أجل مكافحة البطالة والفقر.
- ✦ تبنى مشروع تنموي قومي يكون للتعليم دور كبير فيه مع تعظيم دور التعليم المدمج والوعي به في مستواه النظري والتطبيقي.

- ✘ إعادة توزيع الدولة لثرواتها ولدخلها بشكل يتناسب مع طبقات المجتمع المختلفة، بحيث يتم تذويب الفوارق الطبقيّة بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى حدوث وحدة وتماسك وطني وقومي بين أفراد المجتمع.
- ✘ تزايد الإيمان الكبير للقيادة السياسية في مصر - قولاً وفعلاً - بأهمية التعليم المدمج في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري.
- ✘ سيطرة الاقتصاد القائم على المعرفة التكنولوجية الحديثة، حيث يعتمد على المعرفة في تكوين الثروة وتطبيق المعرفة الإنسانية على كل طريقة إنتاج كل سلعة وتتميز المعرفة كسلعة اقتصادية بقدرتها على تخطى المسافات والحدود خاصة وإن كانت في صورة الكترونية.
- ✘ تنمية القدرة على الإبداع والابتكار وتنمية المهارات الفكرية ومهارات البحث العلمي اللازمة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري وإنتاج المعرفة ونشرها وتداولها وتوظيفها في جميع مجالات الحياة.
- ✘ نشأة مجتمعات افتراضية والاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات كنمط أساسي للحياة، واستخدام التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والجامعات الافتراضية.
- ✘ التغلب على العائق الزمني (فئات عمرية مختلفة يمكنها الالتحاق بنظام التعلم المدمج).
- ✘ التغلب على العائق الجغرافي (حرمان الكثيرين من الدراسة لبعدها المسافة).
- ✘ الاستفادة من الطاقات التعليمية المؤهلة بدلا من تكديسها حيث يستفيد منها عدد غير محدود من طلاب التعليم الجامعي.
- ✘ الاستفادة من التقنيات الحديثة في العملية التعليمية (البريد الإلكتروني-الانترنت-الستلايت -الأقراص المدمجة-Video Conferencing).
- ✘ تخفيف الضغط الطلابي على المؤسسات التعليمية (عدم إضاعة فرص التعليم على الطلبة بسبب محدودية القدرة الاستيعابية للجامعات الحكومية).

وصف مشاهد السيناريو الابتكاري:

تتضح ملامح ومشاهد هذا السيناريو في المنظومة الجامعية كما يلي:

الطالب :

- ✘ مشارك وليس متلقياً، لديه القدرة على المحادثة عبر الشبكة وعلى التعامل مع البريد الإلكتروني.

- ✘ تمكين الطلاب من الحصول على متعة التعامل مع أعضاء هيئة التدريس وزملائهم الطلبة وجهاً لوجه، مما يعزز العلاقات الاجتماعية والجوانب الإنسانية بينهم.
- ✘ مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين بحيث يمكن لكل متعلم السير في التعلم حسب حاجته وقدراته.
- ✘ السماح للطلاب بالتعلم في الوقت نفسه الذي يتعلم فيه زملاؤه دون أن يتأخر عنهم في حال عدم تمكنه من حضور الدرس لسبب ما.
- ✘ يحقق الطالب من خلال هذا النوع من التعلم أفضل النتائج، حيث تظهر بعض المؤسسات التعليمية من تطبيقاتها الأولية للتعلم المدمج نتائج استثنائية، إذ وجد أن تحقيق الأهداف التعليمية قد تحقق بوقت أقل بنسبة (٥٠%) من الاستراتيجيات التقليدية.
- ✘ تطوير مهارات التواصل الإلكتروني لدى الطلاب، التي تؤسس لديهم مرحلة الاعتماد على النفس للحصول على حاجاتهم المعرفية والمهارية والمهنية والحياتية أثناء دراستهم الجامعية وبعد تخرجهم والتحاقهم بمهنة التدريس.
- ✘ تحقيق التعلم النشط للطلاب خاصة وأن نظام التعليم المدمج يعتمد على التعليم من خلال النشاط، ويركز على دور المتعلم النشط وتفاعله في الحصول على تعلمه من خلال الدمج بين الأنشطة الفردية والتعاونية والمشاريع بدلا من الدور السلبي للمتعملم المتمثل في استقبال المعلومات.
- ✘ تحقيق التفاعل أثناء التعليم، حيث يساعد التعليم المدمج على تمكين المتعلمين من الحصول على متعة التعامل مع معلمهم وزملائهم وجهاً لوجه من خلال وسائل التفاعل الإلكترونية والتقليدية، مما يساعد على تدعيم العلاقات الإنسانية والاجتماعية والاتجاهات لدى المتعلمين أثناء التعليم.
- ✘ تحقيق المرونة التعليمية للطلاب، فمن خلال نظام التعليم المدمج يتحقق المرونة الكافية لمقابلة الاحتياجات الفردية وأنماط التعلم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم .
- ✘ إتقان المهارات العملية لدى الطلاب، فمن خلال التعليم المدمج يمكن تقديم الكثير من الموضوعات العلمية والمهارات التي يصعب تدريسها إلكترونياً بالكامل وبصفة خاصة المهارات العملية والمرتبطة بالكليات العملية مثل الطب والهندسة وتكنولوجيا التعليم وغيرها من التخصصات العملية .

- ✘ يستطيع المتعلم من خلال التعليم المدمج من التواصل مع برامج الإنترنت لتدعيم المعلومات وزيادة التحصيل، ومتابعة التدريب الفعلي والممارسة الفعلية بالجامعة مما يحقق زيادة فاعلية عملية التعليم وزيادة رضا المتعلم نحو التعلم.
- ✘ تنوع وسائل المعرفة لدى الطالب، حيث يتمكن الطالب خلال التعليم المدمج من توظيف أكثر من وسيلة للمعرفة فيختار الوسيلة المناسبة لقدراته ومهاراته واستعداداته.
- ✘ يتيح للطالب والأستاذ فرصة أكثر للحوار والتقارب الفكري المهم في العملية التعليمية .

الأستاذ الجامعي:

- ✘ أستاذ جامعي لديه المرونة الكافية لمقابلة كافة الاحتياجات الفردية وأنماط التعلم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم.
- ✘ لديه القدرة على الاستفادة من التقدم التكنولوجي في التصميم والتنفيذ والاستخدام.
- ✘ لديه القدرة على التواصل الحضاري بين مختلف الثقافات للاستفادة والإفادة من كل ما هو جديد.
- ✘ يصبح منتجاً للمعرفة بدلاً من نقلها قادراً على صياغتها بما يتناسب مع الواقع التعليمي والحضاري.
- ✘ لديه القدرة على التدريس التقليدي ثم تطبيق ما قام بتدريسه عن طريق الحاسب.
- ✘ لديه القدرة على البحث عما هو جديد على الإنترنت والرغبة في تطوير مقرره وتجديد معلوماته بصفه مستمرة.
- ✘ لديه القدرة على التعامل مع برامج تصميم المقررات سواء الجاهز منها أو التي تتطلب مهارة خاصة.
- ✘ لديه القدرة على تصميم الاختبارات بنفسه حتى يحول الاختبارات التقليدية إلى إلكترونية.
- ✘ التعامل مع البريد الإلكتروني وتبادل الرسائل بينه وبين طلابه.
- ✘ لديه الرغبة في الانتقال من مرحلة التعليم التقليدي إلى مرحلة التعليم المدمج.
- ✘ يحول كل ما يقوم بشرحه من صورته الجامدة إلى واقع حي يثير انتباه الطلاب عن طريق الوسائط المتعددة والفائقة من خلال الإنترنت.
- ✘ لديه القدرة على خلق روح المشاركة والتفاعلية داخل القاعات الدراسية.
- ✘ استيعاب الهدف من التعليم المدمج في التعليم الجامعي.

✘ تقديره لعدد من العوامل، منها طبيعة المحتوى، وما يحتويه من مهارات وتماشيها وخصائص الطلاب المعرفية واحتياجاتهم وميولهم في هذه المرحلة الجامعية والخطة الزمنية المعتمدة لتنفيذ المقررات الجامعية. ومدى توافر أدوات التعلم الإلكتروني وإمكانية استخدامها وقت المحاضرة وخصائص المتعلم وقدراته.

المقررات الجامعية:

✘ تراعي أسلوب التعلم الفردي الذاتي للطالب، والتعلم الجماعي التعاوني بين جميع الطلاب.
✘ تلافي بعض المشكلات التي تحدث في حالة قيام معلم واحد بتدريس عدد كبير من الطلاب؛ حيث يمكن في هذه الحالة توظيف أدوات ووسائل التعلم الإلكتروني في تزويد هذا العدد الكبير من الطلاب بالخبرات التربوية والتعليمية المطلوبة، لضمان تعلم جميع الطلاب.

✘ تتيح للطلاب مجال واسع للاستفادة من المصادر الرقمية والإلكترونية في إثراء خبراتهم التربوية والتعليمية.
✘ تتأسس على أن يتم فيها تعليم درس معين - أو أكثر - في المقرر الدراسي من خلال أساليب التعليم الصفي المعتادة، وتعليم درس آخر أو أكثر بأدوات التعليم الإلكتروني، ويتم تقويم الطلاب ختامياً بأي من وسائل التقويم العادية أو الإلكترونية.

اساليب التقييم:

مصادقية التقييم حيث يحقق التعليم المدمج أكبر قدر من المصادقية على نظام التقييم التعليمي من خلال متابعة حية ومباشرة للمتعلمين أثناء التقييم.

بيئة التعلم:

✘ بيئة تعليمية تفاعلية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة.
✘ زيادة التعاون بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية من خلال توفر شبكات تعليمية وقاعدة معلومات منظمة وحديثة.
✘ بيئة تعلم تناسب جميع الفئات والمستويات مراعية الفروق الفردية بين الطلاب.
✘ توفير الممارسة والتدريب في بيئة التعلم، حيث يحقق إمكانية التدريب في بيئة الدراسة، ويقدم التدريب العملي والممارسة الفعلية للمهارات وتقديم التعزيز المناسب للأداء لتحقيق الأهداف التعليمية القائمة على دمج التعلم الإلكتروني بالتعليم التقليدي.

✘ تعزز من تعلم الطلاب في جميع الجوانب، لكون هذه البيئة التعليمية تعتمد بشكل رئيسي على المتعلم نفسه وبمساعدة وتوجيه وإثارة وتشجيع من المعلم داخل قاعة الدراسة.

تداعيات السيناريو الابتكاري:

- ✘ توافر المتطلبات الحالية لتطبيق التعليم المدمج بالتعليم الجامعي المصري وما يستجد عليها من متطلبات أهمها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- ✘ التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والذي يتمثل في توظيف التكنولوجيا والوسائط المتعددة والوسائل التعليمية في مجال التعليم وظهور فلسفة تعليمية جديدة تركز على فلسفة تعليم غير محدود بالزمان والمكان.
- ✘ تحقيق ديمقراطية التعليم بإتاحة فرص تعليم متكافئة لمختلف الفئات الاجتماعية بغض النظر عن الجنس والعرق واللون وبغض النظر عن الزمان والمكان حيث يتمكن المتعلم من التوفيق بين متطلبات العمل والمنزل والدراسة.
- ✘ زوال الأمية الكمبيوترية والثقافية وتحسين مستوى دخل الأفراد.
- ✘ رفع مستوى الإلتقان التكنولوجي للأفراد العالمين بالجامعات المصرية مع تطوير قدراتهم وتحسين مهاراتهم من خلال تدريبهم على التفكير الإبداعي والخلاق ونشر ثقافة تعزز الجودة في ممارستهم ونشاطاتهم.
- ✘ توفير قيادة جامعية قادرة على دعم وتشجيع الإبداع لدى الهيئة التدريسية والطلاب
- ✘ التوسع في انشاء مراكز للتعليم المدمج داخل الجامعات التقليدية.
- ✘ يصبح التعليم المدمج أحد وأهم التوجهات الجديدة التي يجب ادخالها وفق الصيغ الجديدة للتربية لما يتمتع به من العديد من المميزات المتمثلة في:
 - خفض نفقات التعلم بشكل هائل بالمقارنة مع التعلم الإلكتروني وحده.
 - توفير الاتصال وجهاً لوجه، مما يزيد من التفاعل بين الطالب والمدرّب، وبين الطلاب بعضهم بعضاً وبين الطلاب والمحتوي.
 - تعزيز الجوانب الإنسانية والعلاقات الاجتماعية بين المتعلمين فيما بينهم وبين المعلمين أيضاً.

- المرونة الكافية لمقابلة جميع الاحتياجات الفردية وأنماط التعلم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم.
- إثراء المعرفة الإنسانية ورفع جودة العملية التعليمية ومن ثم جودة المنتج التعليمي وكفاءة المعلمين.
- التواصل الحضاري بين مختلف الثقافات للاستفادة والإفادة من كل ما هو جديد في العلوم.
- الانتقال من التعلم الجماعي إلى التعلم المتمركز حول الطلاب، الذي يصبح فيه الطلاب نشيطين وتفاعليين.

ومجمل القول إن السيناريوهات الثلاث يصعب ترجيح أيها منفردا نظرا للتداخل الكبير بينهما، حيث يصعب تبني السيناريو الامتدادي لأنه يمثل صورة غير مرغوب فيها، والسيناريو الابتكاري لأنه يمثل صورة مثالية (نتمناها) ولكن يصعب تحقيقها نظرا للظروف التي تعيشها مصر في الوقت الحاضر، فهو الحلم الذي نأمل أن تتطلق الجامعة به لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بخطى ثابتة.

لذا تتبنى الباحثة السيناريو الاصلاحى الذي يحقق مفهوم التعليم المدمج والذي يتكامل فيه التعليم الالكتروني مع التعليم التقليدي كخطوة اولى لتطبيق السيناريو الابتكاري وتحقيقه في السنوات القادمة إذا ما اخذنا في الاعتبار توفير الامكانيات المادية والبشرية ووجود رغبة حقيقية في احداث التغيير المنشود، ومن ثم يمكن للتعليم المدمج ان يسهم في حل مشكلات التعليم التقليدي وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربي:

- ١- ابراهيم، خديجة عبد العزيز على (٢٠١٧): دراسة تقييمية للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (دراسة تحليلية)، المجلة التربوية، ع٤٩٤، يوليو
- ٢- ابو العلا، سهير عبد المطلب (٢٠٠٧): التعليم الالكتروني ومتطلبات تطبيقه في التعليم الجامعي رؤية مستقبلية: المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر - افاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، مصر، مج٢، نوفمبر
- ٣- أبو شقير، محمد سليمان حسن (٢٠١٤): أثر استخدام استراتيجيات التعليم المدمج في تعليم الكتابة باللغة الإنجليزية على تنمية اتجاه طلاب الصف العاشر بمحافظات غزة نحو استخدامها، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، ع١٥٧، نوفمبر
- ٤- أحمد، إبراهيم أحمد (٢٠٠١): فلسفة التعليم الجامعي ونظم إدارته، مجلة عالم التربية، رابطة التربية الحديثة، ع٣، س١، مارس
- ٥- اسعد، راجي (٢٠١٢): المساواة لجميع سياسة مجانية التعليم العالي العام في مصر تخلق عدم تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي، القاهرة
- ٦- اسليم، ياسر محمد (٢٠١٧): أثر توظيف التعليم المدمج في تنمية مهارات كرة اليد لدى طلاب كلية التربية البدنية والرياضة جامعة الأقصى، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
- ٧- الأشقر، سماح فاروق المرسي (٢٠١٥): برنامج مقترح في ضوء التعلم المدمج لتنمية الوعي الغذائي للطالبة المعلمة بكلية البنات، مجلة التربية العلمية، مصر، مج١٨، ع٥٤، سبتمبر
- ٨- الببلاوي، حازم (٢٠٠٠): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع٢٥٧، مايو
- ٩- البدوي، اسماء (٢٠١٢): التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية الى تكافؤ الفرص؟، مجلس السكان الدولي، القاهرة

- ١٠- البرادعي، منى مصطفى (٢٠١٢): عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر المؤشرات والتفسيرات (التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية الى تكافؤ الفرص؟)، مجلس السكان الدولي، القاهرة
- ١١- البرادعي، منى مصطفى (٢٠٠٩): الوصول والمساواة والتنافسية حالة التعليم العالي في مصر: المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي) للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، مصر، يونيو
- ١٢- برتون، جيلز، لامبرت، ميشيل: تحرير (٢٠٠٦): العولمة والتعليم الجامعي المضامين- المستقبل (دراسة حالة)، ترجمة: البهواشي، السيد عبدالعزیز وآخرون، عالم الكتب، القاهرة.
- ١٣- بلتاجي، مروة محمد شبل (٢٠١٥): تمويل التعليم العالي في مصر (المشاكل والبدائل المقترحة)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مج ١٦، ع ٣، يوليو
- ١٤- البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٠): مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا
- ١٥- تقرير التنافسية العالمي (٢٠٠٩/٢٠١٠): المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير السادس والسابع
- ١٦- تمام، شادية عبد الحليم، الطوخي، هيثم محمد (٢٠٠٧): الجودة في الدراسات العليا بجامعة القاهرة، دراسة تقييمية: المؤتمر الدولي الخامس: التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة الفرص والتحديات، في الفترة من ١١-١٢ يوليو، معهد الدراسات التربوية، عدد خاص بمجلة العلوم التربوية
- ١٧- جايل، عفاف محمد (٢٠٠٧): بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية
- ١٨- جرادات، محمد سليمان (٢٠٠٧): مدى تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر مشرفي ومشرفات مراكز الشباب والرياضة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، مج ٨، ع ٢٤
- ١٩- جمال الدين، دينا إبراهيم (٢٠٠٧): المقاومة في النظرية النقدية وتوظيفها التربوي في التعليم المصري، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس

- ٢٠- جمهورية مصر العربية: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠.
- ٢١- جمهورية مصر العربية: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، سبتمبر
- ٢٢- جودة، سامية (٢٠١٢): فاعلية التعليم المدمج في تنمية بعض مهارات التفكير العليا ومهارات رسم الدوال باستخدام الحاسوب لدى الطالبات المعلمات بقسم الرياضيات، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، مج ٣، ع ٣١٤
- ٢٣- جوهر، علي صالح، والباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي التاسع: التعليم والعدالة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة سوهاج، في الفترة من ٢٥-٢٦، ابريل
- ٢٤- جوهر، علي صالح، والباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): الاستثمار الامثل للتعليم، المكتبة العصرية، المنصورة
- ٢٥- جوهر، علي صالح حامد واخرون (٢٠١٧): معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، ع ١٨٦، ابريل
- ٢٦- حامد، نجلاء محمد (٢٠١٢): التعليم الجامعي المصري والتنافسية العالمية التحديات والفرص دراسة تطبيقية على الطلاب الوافدين بمعهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، مستقبل التربية العربية، مصر مج ١٩، ع ٧٥، يناير
- ٢٧- الحبيب، عبد الرحمن محمد علي (٢٠٠٥): دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الاسلامية، جامعة الملك سعود، السعودية، مج ١٧، ع ٢٤
- ٢٨- الحجي، انس فيصل (٢٠٠٢): عقبات تحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات العربية، مجلة المعرفة، ع ٩١
- ٢٩- الحربي، علي سعد (٢٠١٤): مطالب استخدام التعلم المدمج (الخليط) في تدريس منهج أسس المناهج من وجهة نظر طلاب دبلوم التربية بجامعة شقراء، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٠، ع ٣٤، يوليو
- ٣٠- حسن، امينه احمد واخرون (٢٠١٦): فاعلية التعلم المدمج القائم على المشكلات والأسلوب المعرفي في تنمية مهارات صيانة الكمبيوتر لدى طلاب تكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التربية، دراسات وبحوث، مصر، ع ٢٧، ابريل

- ٣١- حسين، احمد محمد (٢٠١٥): فاعلية التعليم المدمج في علاج صعوبات تعلم القواعد النحوية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، دراسات في التعليم الجامعي، مصر، ٣٠٤، مايو
- ٣٢- حمزة، إيهاب محمد عبد العظيم (٢٠١٥): أثر اختلاف نمطي التعليم المدمج (المرن/الفصل المقلوب) في اكساب طلاب كلية التربية بعض مهارات انتاج البرامج المسموعة، دراسات تربوية واجتماعية، مصر، مج ٢١، ٤٤، أكتوبر
- ٣٣- الحبشي، شيماء جبر (٢٠١١): التعليم الاجنبي في مصر وتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الاسكندرية
- ٣٤- الحبشي، مجدي علي حسين (٢٠١٤): دور التعليم الإلكتروني في بناء البيئة التعليمية الجامعية في ضوء تحديات العصر: الواقع وسيناريوهات التفعيل: دراسة مستقبلية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، ٤٧٤، ج ٤، مارس
- ٣٥- خضر، حسام محمد (٢٠١٥). نحو آلية مقترحة لتعزيز القدرة المؤسسية للمدارس كمدخل لتحقيق العدالة المجتمعية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول، مؤتمر التعليم والعدالة الاجتماعية، كلية التربية جامعة سوهاج بالتعاون مع جمعية الثقافة من أجل التنمية، في الفترة من ٢٥-٢٦ إبريل.
- ٣٦- الخواجة، محمد ياسر (٢٠٠٧): التعليم ما قبل الجامعي والتمايز الاجتماعي، دار الاسراء للطبع والنشر والتوزيع، أسيوط
- ٣٧- داود، عبد العزيز احمد محمد (٢٠٠٨): تطوير التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض صيغ التعليم العالي من بعد، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر: التعليم من بعد في الوطن العربي، مصر، بورسعيد، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وكلية التربية ببورسعيد، جامعة قناة السويس، يناير
- ٣٨- الدهشان، جمال على (١٩٩٣): تكافؤ الفرص التعليمية (المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي)، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٣٤، س ٩
- ٣٩- الدهشان، جمال علي (٢٠١٥): رؤية مقترحة لتطوير نظام القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة نقد وتنوير، ٢٤

- ٤٠- الدوسري، صالح محمد (٢٠١٢): دراسة تحليلية لتكافؤ فرص التعليم الجامعي وفقاً للنوع وأثره على احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ع٤٥، يناير
- ٤١- الرشيدى(٢٠١٢): السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع٣٦، ج١
- ٤٢- رمزي، ناهد وآخرون(٢٠٠٢): العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مج ١
- ٤٣- الرواف، هيا سعد عبد الله (٢٠٠٩): دور التعليم من بعد في تحقيق ديمقراطية التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع٦٢، يناير
- ٤٤- الزعبي، ضياء محمود ناجي(٢٠١٥): تكافؤ الفرص التعليمية بين التربية الإسلامية والفلسفات التربوية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن
- ٤٥- السعيد، خليل محمود سعيد (٢٠١٧): فاعلية التعلم المدمج في تحصيل دافعية طلاب مقرر تقنيات التعلم في جامعة طيبة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، السعودية، مج ١١، ع١٤، سبتمبر
- ٤٦- سلامة، حسن علي حسن(٢٠٠٦): التعليم الخليط التطور الطبيعي للتعليم الإلكتروني، المجلة التربوية، مصر، ج٢٢، يناير
- ٤٧- سليم، هانم خالد محمد مجمد (٢٠٠٥): تصور مستقبلي لدور التعليم الإلكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العام بمصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها
- ٤٨- السمري، عبد الله بن محمد علي (١٤٣٤هـ): متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتعليم الريادة العالمية للجامعات السعودية (تصور مقترح)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة ام القري، السعودية.
- ٤٩- شبل بدران الغريب (٢٠٠٩)، التعليم والديمقراطية (علاقة غائبة) ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة

- ٥٠- شحاته، صفاء احمد محمد (٢٠١٧): الحدائق التكنولوجية مدخلا لتطوير التعليم الجامعي المصري، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٣، ع ٧، سبتمبر
- ٥١- الشخبي، على السيد (٢٠٠٢): علم اجتماع التربية المعاصرة (تطوره - منهجيته - تكافؤ الفرص التعليمية)، دار الفكر العربي، القاهرة
- ٥٢- الشراقوي، جمال (٢٠١٢): تصميم استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم المدمج في ضوء الشبكات الاجتماعية لتنمية مهارات تصميم ونشر المقرر الالكتروني لطلاب الدراسات العليا بكليات التربية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مج ١٤، ع ٨١، أكتوبر
- ٥٣- الشعيلي، على هويشل علي (٢٠١٦): معوقات استخدام التعليم المدمج بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر معلمي العلوم، المجلة التربوية، الكويت، مج ٣٠، ع ١٢٠، سبتمبر
- ٥٤- الصباغ، عماد عبد الوهاب (٢٠١٧): تطوير نموذج لتقييم فاعلية مكتبة التعليم المدمج وجودة اداءها، المؤتمر الدولي الثالث في النشر الالكتروني لمكتبة الجامعة الأردنية: نحو مكاتب حديثة، مجلة الجودة والاعتماد، عمان، الأردن، يوليو
- ٥٥- صياد سامية محمد علي (٢٠١٧): فاعلية برنامج تدريبي قائم على التعليم المدمج في تنمية الوعي المعلوماتي بإدارة المراجع الكترونيا لدى طلبة الدراسات العليا، مجلة التربية العلمية، مصر، مج ٢٠، ع ٩٤، سبتمبر
- ٥٦- طه، عبد الجواد محمد عبد الجواد متولي (٢٠١٥): فاعلية استخدام التعليم المدمج في تنمية مهارات انتاج مشاريع الفيچوال بيسك دوت نت Net. Basic Visual لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٢٦، ع ١٠٢، ابريل
- ٥٧- عبد المطلب، احمد عابد إبراهيم (٢٠١٦): التخطيط الاستراتيجي لجامعة بنها في ضوء متطلبات التنافسية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها
- ٥٨- عبد المطلب، احمد محمد (٢٠٠٨): ديمقراطية التعليم العالي في ضوء بعض انماط التعليم عن بعد، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر: التعليم من بعد في الوطن العربي، كلية التربية ببورسعيد، مصر، يناير

- ٥٩- عبد المطلب، أحمد محمود محمد (٢٠٠٩): تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي الحكومي والخاص من منظور تشريعي، المؤتمر العلمي التابع لتحديات التعليم في العالم العربي، كلية التربية، جامعة المنيا، نوفمبر.
- ٦٠- عبيد، عبد الله عبد العزيز (٢٠١٦): مدى تحقيق اختبار القدرات العامة للمرحلة الثانوية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر طلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٢٧، ع ١٠٧٤، يوليو
- ٦١- العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٧): التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية
- ٦٢- العسيري، حسن محمد (٢٠١٣): برنامج مقترح للتنمية المهنية قائم على التعليم المدمج لمعلمي المرحلة الابتدائية وأثره على اتجاهات معلمي ذوي صعوبات التعلم بالمرحلة الابتدائية، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة
- ٦٣- العطواني، عبد العظيم عبد السلام ابراهيم (٢٠٠٢): الهدر في نظام الانتساب الموجه في ضوء ديمقراطية التعليم الجامعي دراسة حالة، المؤتمر القومي السنوي العاشر: جامعة المستقبل في الوطن العربي، مصر، مج ٢، ديسمبر
- ٦٤- علي، سعيد إسماعيل (٢٠٠٣): العدل التربوي وتعليم الكبار، آفاق جديدة في تعليم الكبار، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ع ١٤، مارس.
- ٦٥- علياء عمر كامل إبراهيم (٢٠٠٩): التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة
- ٦٦- عيسى، عمرو محمد حامد (٢٠١٢): دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في اصلاح التعليم الاساسي بمصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة دمياط
- ٦٧- العنزي، سعاد شفاقة (٢٠١٧): أثر استخدام موقع يوتيوب على التحصيل الدراسي لطالبات مادة رياضيات (١) بكلية الدراسات التكنولوجية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، المجلة التربوية، الكويت، مج ٣١، ع ١٢٢٤، مارس

- ٦٨- عياصرة، مصطفى محمد عيسى (٢٠١٤): دور التعليم الالكتروني والتعليم المدمج في زيادة التحصيل الدراسي للطلبة من وجهة نظر المعلمين، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، ١٥١٤، مايو
- ٦٩- غنايم، مهني، أبو كليلية، هادية (١٩٩٤): تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين، عالم الكتب، القاهرة
- ٧٠- الغنيم، حمد صالح عبد العزيز (٢٠١٦): فاعلية استخدام التعليم المدمج في مقرر تقنيات التعلم على التحصيل وتنمية مهارات التواصل الالكتروني لطلاب كلية التربية، مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، مج ٣٢، ٤٤، اكتوبر
- ٧١- الفقي، سها عوض محمد (٢٠٠٦): دور التعليم الجامعي المفتوح في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمصر، رسالة ماجستير، كلية التربية ببور سعيد، جامعة قناة السويس
- ٧٢- كليس، ستيفن ج (٢٠١٤): العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم: حالة منظمة اليونيسيف والحاجة إلى حوار مشترك، مجلة مستقبلات، مركز مطبوعات اليونسكو، مصر، مج ٤٤ ع ٣
- ٧٣- الكندري على، والفريخ، سعاد (٢٠١٣): جودة التعليم المدمج من منظور مستخدميه من طلبة جامعة الكويت، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مج ١١، ١٤
- ٧٤- الكندري، خالد احمد (٢٠١٦): اراء طلاب مقرر مقدمة في تكنولوجيا التعليم بكلية التربية الأساسية حول التعليم الالكتروني المدمج، مجلة العلوم التربوية، مصر، مج ٢٤، ٢٤، ابريل
- ٧٥- الكيلاني، تيسير (٢٠١١): استراتيجيات التعليم المدمج، سلسلة إصدارات الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، مكتبة لبنان، عمان
- ٧٦- أبو العلا، سهير عبد اللطيف (٢٠٠٧): الجامعات التكنولوجية صيغة للتعليم الجامعي في مجتمع اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم التربوية، عدد خاص، يوليو
- ٧٧- المجلس الاعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، ادارة الاحصاء: بيانات احصائية عن التعليم الجامعي في مصر، مارس ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦

- ٧٨- محمد، فاتن مصطفى (٢٠١٧): فاعلية استخدام التعليم المدمج على التحصيل الدراسي في مادة الفقه للمرحلة المتوسطة بمحافظة الخرج، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، ١٨٩٤، يوليو
- ٧٩- محمود، صفاء سيد (٢٠٠٤): نموذج مقترح لتطوير الجامعة الافتراضية والتعليم الالكتروني لمساندة الجامعات المصرية، دراسات في المناهج وطرق التدريس، مصر، ٩٥٤، يوليو
- ٨٠- مرسي، وفاء حسن (٢٠٠٨): التعليم المدمج كصيغة تعليمية لتطوير التعليم الجامعي المصري فلسفته ومتطلبات تطبيقه في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة رابطة التربية الحديثة، مصر، مج ١، ٢٤، مايو
- ٨١- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١١): تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- ٨٢- المصري، سلوى فتحي محمود (٢٠١١): التعليم الالكتروني رؤية مساهمة نحو تحقيق العدالة في التعليم الجامعي، مؤتمر الاسكندرية الدولي للتكنولوجيا، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، الاسكندرية، مصر، اكتوبر
- ٨٣- المعقل، إبراهيم عبد العزيز (٢٠١٧): واقع ومعوقات التعليم الجامعي المدمج لذوي الإعاقة تجربة الجامعة السعودية الالكترونية، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، مؤسسة التربية لخاصة والتأهيل، مصر، مج ٥، ١٧٤، مارس
- ٨٤- مجلس الوزراء (٢٠١٠): مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أثر أزمة الغذاء العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية على الفقر في مصر
- ٨٥- المهدي، مجدي صلاح (٢٠٠٦): فلسفة التعليم الافتراضي وإمكانية تطبيقه في التعليم الجامعي المصري، دراسة تحليلية على ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة، مستقبل التربية العربي، مصر، مج ١٢، ٤٣٤، أكتوبر
- ٨٦- نجيب، كمال (٢٠١٠): إصلاح التعليم في مصر (الواقع والتطلعات)، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ٨٦٤، س ٢٧

- ٨٧- هاشم، أحمد مرعي (٢٠١٥). العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي (دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية)، مؤتمر التعليم والعدالة الاجتماعية، جامعة سوهاج، بالتعاون مع جمعية الثقافة من أجل التنمية وأكاديمية البحث العلمي، في الفترة من ٢٥-٢٦ إبريل.
- ٨٨- هلاي، أحمد محمد (٢٠١٢): عولمة التعليم الجامعي، دار الشروق، عمان
- ٨٩- والي، محمد فوزي رياض (٢٠١٥): الاستعداد لتطبيق التعلم المدمج لدى طلاب الدراسات العليا بكلية التربية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٢٦، ع ١٠٤٤، أكتوبر
- ٩٠- وديع، عدنان (٢٠٠٧): اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، س ٦، ع ٦٨٤
- ٩١- وزارة التعليم العالي (٢٠٠٦): التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، رؤية المنظمة للتعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٢١، مسودة المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر ٢٠٠٥-٢٠٢١، وزارة التعليم العالي، القاهرة، سبتمبر
- ٩٢- وزارة التعليم العالي: تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم الجامعي والعالي خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي، القاهرة
- ٩٣- وهبة، عماد صموئيل (٢٠١٦): تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية، مجلة الثقافة والتنمية، مصر، س ١٦، ع ١٠٥، يونيو

ثانياً: المراجع الاجنبي:

- 94 - Abd Al-Haq, E, M.(2010): Blended Learning: Using Technology in and beyond the Language Classroom, Journal of Faculty of Education ,Benha University , Egypt, Vol. 21, No .83, July
- 95- Abu Shawish, J, (2012): Al - Quds Open University Learners' Attitudes towards Blended Learning (BL), Palestinian, Open Education Magazine Palestine, Vol. 3 , No. 6, January
- 96- Attewell, P, (2010): Educational quality around the world, Oxford university press

- 97- Al Agla, A, F, (2010): Improving Academic Achievement Through Blended Learning, Future of Arab Education , Egypt, Vol. 17, No. 64 June
- 98- Al Amri, A, B, (2015): The Effectiveness of Blended E-learning Approach Based Continuity between Autonomous and Collaborative Learning Models, Journal of Educational Sciences , Sudan University of Science and Technology , Sudan, Vol. 16 ,No, 2
- 99- Al Khalili, Kh, Y,(2014): Effects of Moodle as an E-Learning Tool on Enhancing Study Skills of Bahraini Student Teachers , Journal of Educational Psychological Sciences, Vol. 15, No .2, June,
- 100- Al Shaer, I, (2010): Employing New Technology in English Language Teaching Learning at Al-Quds Open University, Journal of Al - Quds Open University for Research and Studies , Palestine, No.20
- 101- Othman, A, & Zaid a, (2017): Motivations and cores taints of leering from the weiswpolse of faculty members of the college of education king said university, internal journal for research in Exaction: Vol. 41, Iss. 1, Article, 4.
- 102- Clark, E. M. (2014) : Public – Private Partnerships, sexton Hall University
- 103- Dikkers, A., Lewis, S., & Whiteside, A. (2015): Blended Learning for Students with Disabilities: The North Carolina Virtual Public School’s Co-Teaching Model, in Mary Frances Rice (ed.) Exploring Pedagogies For Diverse Learners Online (Advances in Research on Teaching, Vol.25, Emerald Group Publishing limited.
- 104- Eryilmax, Meltem. (2015): The Effectiveness of Blended Learning Environments. Contemporary Issues in Education Research – 4th Quarter, Vol. 8, No.4.
- 105- Farag, M,A ,(2013): The Effect and Relationships of Learner Interaction in Traditional Electronic and Blended Instructional Technology Course and Delivery Format Preference on Achievement, Attitudes and Satisfaction for Saudi Students: Education Technology – Egypt, Vol. 23, No. 2, April

- 106- Graham. C. R., & Dziuban, D. (2008): Blended learning Environments, Handbook of research on educational communications and technology (3rd ed.) Mahwah, NJ: Lawrence Earblaum Associates.
- 107- Gyamfi. S. & Gyaase. P. (2015): Students' Perception of blended learning environment : A Case study of the University of Education, Winnebago, Kumasi- campus, Ghana International Journal of Education and Development Using information and communication Technology (IJEDICT), VOL. 11 , Iss, 1
- 108- Hemsley, J.; Azhar, o.(2006): Universities in A Competitive Global Marketplace: A Systematic Review of the Literature on Higher Education Marketing, International *Journal of Public Sector Management*, Vol. 19, N.4.
- 109- Horn, M. B, & Staker, H. (2015): Blended Using Disruptive Innovation to improve Schools. Willy Brand: Jossey – bass.
- 110- Lamees A, (2015): Applying Blended Learning to English Communication Courses 101 and 102 at BZU/ Palestine (Case Study), Palestinian Open Education Magazine – Palestine, Vol. 5, N. 9, Sep,
- 111- Shabana, N, M.(2014): The Effectiveness of Blended Learning in Developing English Oral Communication Skills of Al-Azhar Experimental Secondary Institute Students, Journal of the Faculty of Education in Port Said – Egypt N. 15, January
- 112- The Global Gender Gap report, (2006): World Economic Forum Geneva, Switzerland
- 113- UNESCO: Global Education Digest (2012): Opportunities Lost: The Impact of Grad Repletion and Early School leaving UNESCO Institute for Statistics, Canada
- 114- Woodall, D. (2012): Blended Learning Strategies: Selecting the Best Instructional Method, White Paper, Blended Learning Strategies.

Abstract

In particular, university education is considered the most important social sector for achieving equality of educational opportunities. It is one of the most efficient mechanisms for preserving the value of human being, and there is no way for university education to play this role unless the people responsible for its affairs are interested in achieving equal opportunities in this education. In spite of the efforts exerted by the authorities responsible for university education in Egypt, and their interest in equalizing educational opportunities, the returns from these institutions are still limited, and there is a waste of the principle of equal educational opportunities, And that formal education in its current form does not achieve this equality, which confirms that education in its traditional form, is unable to provide educational opportunities for all to excel, and it remains dependent on the adoption of new educational models and different forms of education so that it will be education for all cooperative democratic open and endless, education beyond the limits of time and space, education that is able to meet the needs of groups deprived of educational services, or did not benefit from these services, And if this is the case, the idea of integrated e-learning is one of the most appropriate formulas that can eliminate the problems facing Egyptian university education and lead the role of equalization of educational opportunities. The current research aimed at developing a future vision for the role of Blended Learning in achieving equality of educational opportunities in the Egyptian university education by developing alternative scenarios for this role. One of the most important findings of this research is that it is necessary for the Egyptian university education to adopt Blended Learning, and to carry out more research on how to activate it and indicate its importance, thus contributing to equalization of educational opportunities.

Keywords: Blended Learning - Equal Educational Opportunities - University Education.